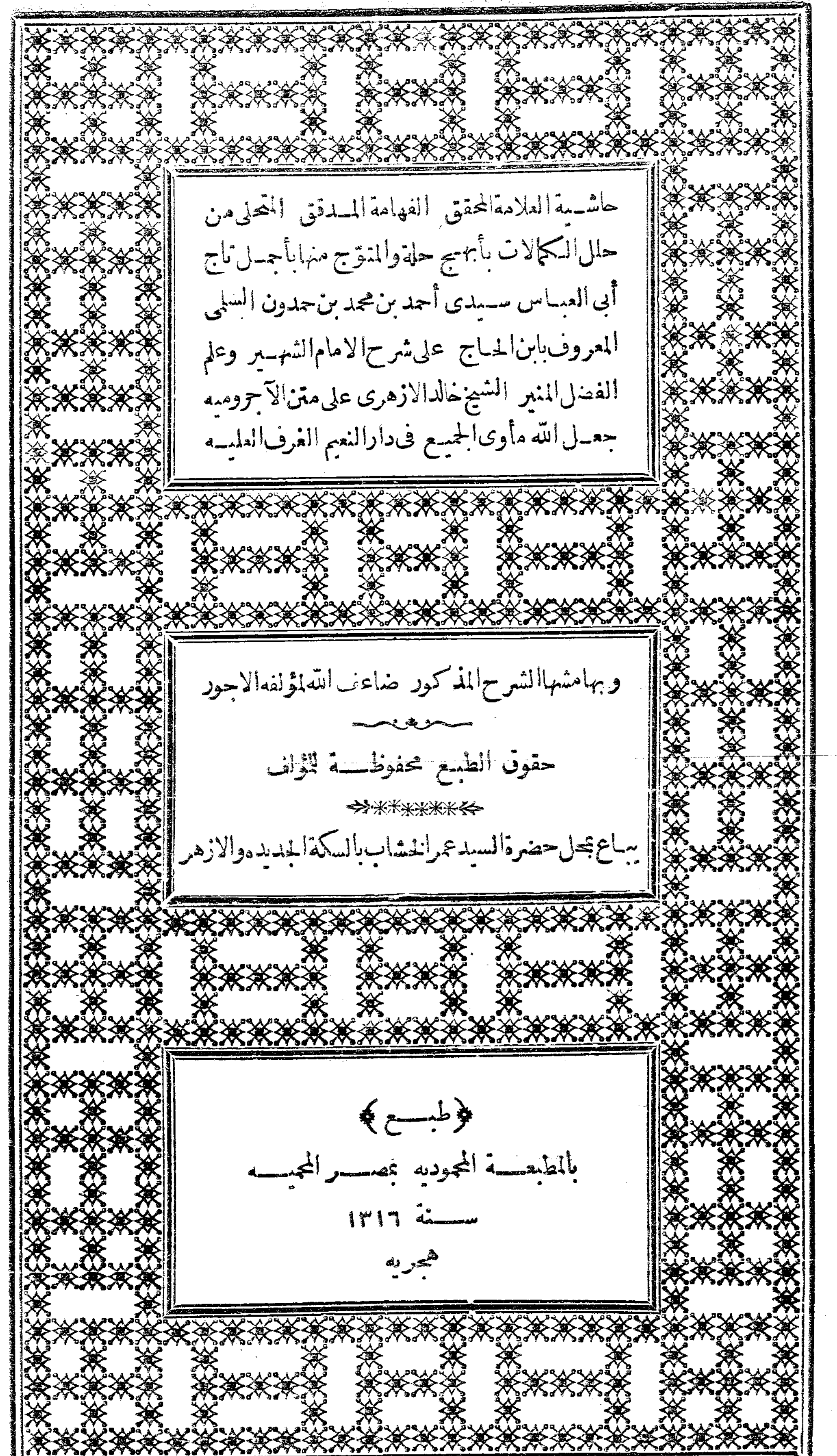


حاشية العلامة المحقق الفهامة المدقق المتحلى من حلل الكمالات بأبهج حلة والمتوج منها بأجمل تاج أبى العباس سيدى أحمد بن محمد بن حمدون السلمى المعروف بابن الحاج على شرح الامام الشهير وعلم الفضل المنير الشيخ خالد الازهرى على متن الآجروميه جعل الله مأوى الجميع فى دار النعيم الغرف العليه

وبهامشها الشرح المذكور ضاعف الله لمؤلفه الاجور

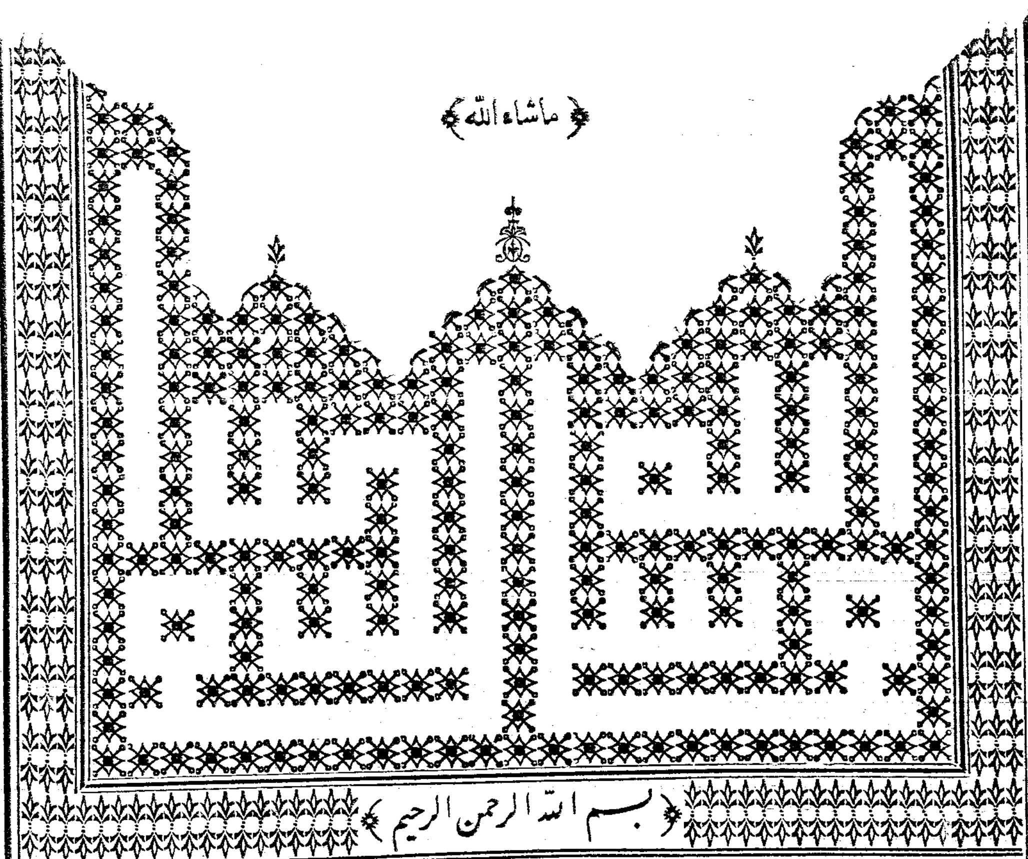
يباع بمحل حضرة السيد عمر الخشاب بالسكة الجديده والازهر

(طبع)

بالمطبعة المحموديه بمصر المحميه

سنة ١٣١٦

هجريه



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

حمدا لمن نحا بنا نحو الرشاد والهدى وألهمنا بالمنطق الفصيح للاعراب عما استكن فى الضمير من الكلام وهدى ورفع من نصب نفسه للعباده وخفضها بالتواضع والخروج عن مألوف العاده سبحانه من اله مبتدا قبل الاكوان بلا ابتداء مخبر بأن الخاسر لا ينفعه من العذاب افتداء لا اله الا هو نسخ بالشرع الاحمدى ذى البساط الرفيع الاحمدى كل شرع مضى وسبق وهدى اليه من شاء بفضله فحاز السبق أرسل رسوله محمدا المصطفى أفضل خلق الله وأكرم مقتفى بامتثال الاوامر واجتناب النواهى والزواجر المبعوث بصفات الجمال ونعوت الكمال العاطف على أمته عطف نسق وبيان المبدل العسر باليسر فى شاهد العيان صلى الله عليه وسلم فى الماضى والحال والمآل وعلى آله وصحابته أكرم صحب وآل ﴿ وبعد ﴾ فيقول أفقر العبيد الى مولاه المحتاج أحمد بن محمد بن حمدون السلمى المرداسى المعروف بابن الحاج * قد طلب منى بعض نجباء الاصحاب ممن حاز فى كل فن غاية الآداب وضع حاشية لزبد شرح الشيخ خالد الازهرى على الجرومية ذات الفتوحات الربانية * فأجبت سؤاله لذلك وان كنت لست ممن يجول هنالك لاعترافى بكمال القصور سائلا من الله الصفح عما جرى من الخطا فى هذا المسطور ﴿ وسميتها بالعقد الجوهرى من فتح الحى القيوم فى حل شرح الازهرى على مقدمة ابن آجروم ﴾ مرتبا غالب متنها على بعض متن الخلاصه ليحوز الطالب منها نفعا بلا خصاصه جعلها الله من العمل المقبول وحلاها بحلية القبول وهو المسؤل أن يختم لنا بالحسنى ويجعل مأوانا المقر الاسنى ﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الكلام عليها بحر زاخر خاض فى لجه الاوائل والاواخر فلم يصلوا الى غايته ولا بلغوا الى نهايته ولكن ما لا يمكن كله لا يترك بعضه أو جله . وقد نص العلماء على أن من أراد قراءة علم ينبغى له أن يذكر الغرض المتعلق بها من ذلك العلم فلنقتصر هنا على فضلها واعرابها واشتقاقها ومعانيها فنقول * أما فضلها فلا يمكن حصره وكيف يمكن وقد اشتملت كما قيل على اسم الله العظيم الاعظم الذى اذا دعى به أجاب واذا سئل به أعطى وقد جمعت علوم الاولين والآخرين فقد ورد أن الكتب المنزلة من

السماء مائة وأربعة ومعاني تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم ومعانيه مجموعة في الفاتحة ومعانيها مجموعة في البسملة ومعانيها مجموعة في الباء والمعنى الاشاري لها بي كان ما كان وبي يكون ما يكون اذ هو تعالى أصل الاكوان ومعاني الباء مجموعة في نقطة الباء لانها تدل على ان الله واحد وهو المعبود بالحق وذلك هو المقصود من الجن والانس قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون والروايات في الرسل المنزل عليهم الكتب مختلفة * فقد ورد ان أباذر الغفاري قال يا رسول الله كم أنزل الله من الكتب قال مائة صحيفة وأربعة كتب على شيث خمسون صحيفة وعلى خنوخ وهو ادريس ثلاثون صحيفة وعلى ابراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والانجيل والزبور والفرقان ولم يذكر آدم في هذه الرواية وفي الينابيع وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى وعن عكرمة كان الله ولا شئ معه فخلق النور ثم خلق منه اللوح والقلم ثم قال للقلم اكتب قال وما أكتب قال اكتب بسم الله الرحمن الرحيم فجعلها الله أمانا لخلقه ما داوموا على قراءتها وروى أن أوّل ما كتب القلم في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم أنا الله لا اله الا أنا محمد رسولي من استسلم لقضائي وصبر على بلائي وشكر نعمائي ورضي بقضائي كتبته صديقا وبعثته مع الصديقين ومن لم يستسلم لقضائي ولم يصبر على بلائي ولم يشكر نعمائي ولم يرض بحكمي فليتخذ الها سوائي وعنه عليه الصلاة والسلام من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة دفع الله عنه وجع السن وقد أصاب بعض الاطباء وجع في أسنانه فقرأ قل هو الله أحد ألف مرة فبقي الوجع كما كان فنام فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال بلغني عنك كذا وكذا فقال نعم هلا قرأتها بالبسملة فلما استيقظ قرأها بالبسملة فشفاه الله * وروى أن بعض الصالحين كان يقرأ قل هو الله أحد كل ليلة مائتي مرة فنام فرأى مائتي شاة مقطوعة الرأس فقال لمن هذه فقالوا لك فقال ما لها مقطوعة الرؤس فقيل له أنت تقرأ قل هو الله أحد دون بسملة * وروى أن شيطانين اجتمعا أحدهما سمين والآخر هزيل فقال السمين للهزيل ما لك هكذا قال قريني من الانس مهما أكل أو شرب قال بسم الله فليس لي معه نصيب فلذلك أنا كما ترى فقال السمين ان قريني بالعكس فلذلك سمنت وعنه عليه السلام ما من كتاب يلقى على الارض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم الا يبعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله وليا من الاولياء يرفعه فمن رفع كتابا من الارض فيه البسملة رفع الله اسمه في عليين وغفر له ولوالديه ببركتها * وعن ابن مسعود من أراد أن ينجيه الله من الزبانية التسعة عشر المذكورة في قوله تعالى عليها تسعة عشر فليقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فان بسم الله الرحمن الرحيم تسعة عشر حرفا كل حرف جنة لملك من الزبانية * وقد وردت أحاديث في طلب البداءة بها فمنها ما رواه الخطيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي لفظ أبتر وفي آخر أجذم ومنها قوله عليه السلام أوّل ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاجعلوها في أوّله ومنها أنه عليه السلام قال من أراد أن يحيا سعيدا او يموت شهيدا فليقل عند ابتداء كل شئ بسم الله ومنها أنه عليه السلام قال من قال بسم الله الرحمن الرحيم في مبدأ أقواله دخل الجنة وقد ورد أنها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء وورد أنها من خصائص هذه الامة * فان قلت * كونها من خصائص هذه الامة ينافي ما قبله من انها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء * قلت * أجيب عنه بأن المختص بهذه الامة عدم رفعها وكانت تنزل على من قبلنا ثم ترفع ثم تنزل أو كونها بهذا اللفظ العربي ولا يرد علينا قوله تعالى انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم حكاية عن سليمان لانه ترجمة عما في كتابه للقطع بأنه غير عربي والله أعلم * وأما اعرابها فالباء حرف جر مبني وبني على حركة والاصل في المبني أن يسكن لان بناءها على السكون يؤدي الى الابتداء بالساكن والعرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك وكانت الحركة خصوص كسرة لمناسبة عملها وللازمتها الحرفية مع الجر

فمجموع الحرفية والجر علة واحدة لينذفع النقض بنحو واو العطف وفائه ولام الابتداء والقسم لانها وان لزمت الحرفية انتفى عنها الجر وبنحو كاف التشبيه فانها وان لزمت الجر لا تلزم الحرفية لقول ابن مالك واستعمل اسما نعم يرد واو القسم وتاؤه فانهما ملازمان للحرفية والجر ويجاب بأنهما نائبان عن الباء والفرع لا يقوى قوة الاصل * وترد اللام الجارة لضمير غير المتكلم وحده فهى لازمة للحرفية والجر وبنيت على الفتح * وأجيب بأنها فتحت للفرق بين الجارة للظاهر والمضمر * واسم مجرور بالباء والله مضاف اليه والعامل فيه المضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من ان العامل فى المضاف اليه هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المنوى والرحمن الرحيم كل منهما اما مخفوض أو مرفوع أو منصوب أو الاول مخفوض والثانى مرفوع أو منصوب أو الاول مرفوع والثانى منصوب أو الاول منصوب والثانى مرفوع فهذه سبعة فالخفض على التبعية والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف وكل من المبتدا والفعل لا يظهر لقول ابن مالك

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

وتقديرهم نحو هو وأمدح اغناهو للفهم وأما خفض الثانى على التبعية بعد رفع الاول أو نصبه فممنوع لما فيه من الاتباع بعد القطع وهو لا يجوز والحاصل ان الصور التى تقتضيها القسمة العقلية تسع خفض الاول مع خفض الثانى أو رفعه أو نصبه رفع الاول مع رفع الثانى أو نصبه أو خفضه نصب الاول مع نصب الثانى أو رفعه أو خفضه الجائز منها سبع والممنوع منها اثنان كما علمت وهذا كله على ان الرحمن صفة لله وأما على انه علم أيضا فهو عطف بيان عليه وحينئذ فالرحيم صفة للرحمن لا الاسم الجلالة لوجود الفصل ويجوز فيه الرفع والنصب على ما مر *(واعلم)* أن حروف الجر لا بد لها مما تتعلق به لانها لمجرد الربط فلا تستقل بنفسها وفى الجمل

وكل حروف الجر بالفعل علقت * أو اسم كشبه الفعل حيث تنزلا

وظاهره أن حرف الجر وحده هو المتعلق وهو قول والحق ان المتعلق الجار والمجرور معا والمتعلق به محذوف وهل يقدر اسما أو فعلا مقدما أو مؤخرا عاما أو خاصا خلاف والحق أنه يقدر فعلا لا اسما لان الاصل فى العمل للافعال ولما فيه من قلة الحذف وأنه يقدر مؤخرا عن الرحيم لافادة الحصر والرد على المشركين الذين كانوا يبتدؤن بأسماء آلهتهم ولا يقدر بعد اسم أو الله أو الرحمن لما فى الاول من الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولما فى الثانى من الفصل بين التابع والمتبوع ولما فى الثالث من الفصل بين التابعين وأجاز هذا الاخير بعضهم وأنه يقدر خاصا من مادة ما جعلت التسمية مبدأ له فان كانت للتأليف قدرت أؤلف أو للأكل آكل أو للشرب أشرب والمختار أن الباء للمصاحبة لا للاستعانة لما فى الاول من رعاية التعظيم دون الثانى لان باء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل كما فى قولك كتبت بالقلم وفى جعل اسم الله آلة سوء أدب وان أجيب عنه * وأما اشتقاق ألفاظها فقال البصريون ان الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع لان الاسم يرفع صاحبه حتى يصير مرفوعا فأصله حينئذ سمو نخفف بحذف آخره لكثرة الاستعمال كيد ودم وسكن أوله ثم أتى بهمزة الوصل للتوصل الى النطق بالساكن وعوضا من المحذوف وان كان فى غير محله وقال الكوفيون انه مشتق من الوسم (٣) وهى العلامة لانه علامة على مسماه فأصله حينئذ وسم ثم حذفت الواو التى هى فاء الكلمة كعدة لان أصله وعد فبقيت السين ساكنة فأتى بهمزة الوصل للتوصل للابتداء بالساكن وعوضا من المحذوف ونظمه بعض القرويين فقال

واشتق الاسم من سما البصرى * واشتقه من وسم الكوفى
والمذهب المقدم الجلى * دليله الاسماء والسمى

(٣ قوله مشتق من الوسم الخ) فيه تسمح اذ الاشتقاق عند الكوفيين من الافعال فالمناسب ان يقول مشتق من وسم بمعنى علم بصيغة الماضى فيهما اه مصححه

فالاوّل أقوى من جهة التصريف ومتعين من جهة الموافقة لمذهب أهل السنة * أمّا التصريف فانه صغر على سمى وجمع على أسماء والتصغير والجمع يردّان الاشياء الى أصولها فأصل سمى سميو لقول ابن مالك

فعيلا اجعل الثلاثى اذا * صغرته نحو قذى فى قذا

ثم قلبت الواو التى بعد ياء التصغير ياء وأدغمت الياء فى الياء لقول ابن مالك

ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا

* فياء الواو اقلبن مدغما * ثم قلبت الفتحة كسرة (٣) وأما أسماء فأصله أسماو قلبت الواو همزة لقوله أيضا * فأبدل الهمزة من واو ويا * آخرا اثر ألف زيد *وأما موافقة أهل السنة فان من قال ان الاسم مشتق من السمو يقول ان الله مسمى بأسمائه الحسنى قبل وجود الخلق وبعد وجود هم وبعد فنائهم وهو مذهب أهل السنة وهو الحق ومن قال انه مشتق من السمة قال ان الله قبل خلق الخلق لم يكن له اسم فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وبعد فنائهم لا يبقى له اسم وهو مذهب المعتزلة تعالى الله عن قولهم علوّا كبيرا وفى اسم لغات ثمان عشرة جمعها من قال

اسم سم سمى سماة وسمة * سماء ثلثهن نلت المكرمة

وقوله ثلثهن أى ثلث أوّل هذه الستة بالحركات الثلاث * والله مشتق من لاه يلوه اذا احتجب فهو لاه وقيل من لاه يليه اذا ارتفع وأصله عليهما ألوه وليه قلبت عينه ألفا لتحرّكها وانفتاح ماقبلها فصار لاه لقول ابن مالك

من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل

فأتى بأل وأدغمت اللام فى اللام فصار الله وقيل فى اشتقاقه غير ذلك فلا نطيل به * والرحمن فعلان صفة مشبهة من رحم بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم لان رحم بالكسر متعد وهى انما تصاغ من لازم فقد قال ابن مالك * وصوغها من لازم لحاضر * أو بعد تنزيل قولنا رحم منزلة اللازم كقولك فلان يعطى أى يوجد الاعطاء * والرحيم صفة مشبهة ويأتى فيه مافى الرحمن ويحتمل كونه من صيغ المبالغة لكن خص بعضهم كون فعيل من أمثلة المبالغة بما اذا عمل النصب * وأما معانيها فالاسم لغة هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع الكلمة فيطلق على زيد مثلا أنه اسم وقام اسم لذلك اللفظ وهل اسم لذلك اللفظ أيضا وفى الاصطلاح ماقابل الفعل والحرف وقد يطلق على الذات بعينها والمسمى هو المعنى الذى وضع اللفظ بازائه اذا علمت هذا فقد اختلفوا فى الاسم هل هو عين المسمى أو غيره الاول قول أهل السنة ومنهم الاشعرى ومالك والثانى مذهب المعتزلة والتحقيق ان الخلاف لفظى وذلك أن الاسم ان أريد به معناه اللغوى فهو غير المسمى قطعا وان أريد به الذات فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازى انا لم نجد شيأ نبنى عليه النزاع فى ان الاسم عين المسمى أو غيره واذا كان الامر كذلك فلا ينبغى الخوض فى ذلك من غير فائدة * والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد دال على الله تعالى دلالة جامعة لمعانى أسماء الله الحسنى ففى قولنا علم على الذات ردّ على النصارى القائلين بأن الله صفة وتلك الصفة قامت بعيسى بن مريم وهذا باطل لانه لو كان صفة ماتصف بصفات المعانى ولا المعنوية وهو تعالى موصوف بهما والصفة لاتوصف بالصفة فدل على أنه ذات وفى قولنا الواجب الوجود ردّ على الدهرية القائلين ان هى الا أرحام تدفع وأرض تبلع ومايهلكنا الا الدهر وقد كان أبو حنيفة رضى الله عنه يردّ عليهم فاقتحموا عليه داره وأرادوا قتله فقال اسمعوا منى وافعلوا مابدا لكم فقال لهم أرأيتم سفينة فى البحر ولا رئيس لها أيمكن سيرها وسلامتها قالوا لا قال فكيف هذه الدنيا على طولها وعرضها واتساعها وكثرة الخلائق تكون بلا صانع فأذعنوا له وفى قولنا المستحق لجميع المحامد ردّ على المعتزلة الذين أثبتوا الصفات المعنوية السبعة التى هى قادر ومريد وعالم وحىّ وسميع وبصير ومتكلم ونفوا صفات

(٣ قوله ثم قلبت الفتحة كسرة) فيه أنه يلزم عليه حينئذ الاخلال بصيغة التصغير المستدل بها على ان الاسم واوى الاصل فالصواب حذفه وحرّر اهـ مصححه

المعانى التى هى القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وقالوا قادر بدون قدرة وفى قولنا دلالة جامعة لمعانى أسماء الله الحسنى اشارة الى أنه اسم الله العظيم الاعظم الذى اذا دعى به أجاب واذا سئل به أعطى فلهذا يوصف بغيره ولا يكون هو وصفا لغيره وهو عربى لا معرب لان العجمة لا تثبت الا بدليل ولا دليل عليها * وله خصائص منها أنه لم يسم به غيره تعالى قال عز وجل هل تعلم له سميا ويذكر ان بعضهم ولد له ولد فأراد أن يسميه باسم الجلالة فنزلت نار من السماء فأحرقته قبل سابع ولادته وقيل ابتلعته الارض ومنها أنه اذا حذف منه حرف بقى ما يدل على المعنى المراد ومنها أنه لا يصح الدخول فى الاسلام الا به على مذهب الجمهور وقد تكرر فى القرآن ألفى مرة وخمسمائة وستين مرة * وأما الرحمن الرحيم فهما صفتان للمبالغة كما مر والرحمة فى الاصل رقة فى القلب وانعطاف وهى بهذا المعنى محال فى حق مولانا جل وعز لانها تقتضى الحدوث فتحمل على لازمها وهو ارادة الانعام أو ايصاله للعبد بالفعل على خلاف بين الاشعرى والباقلانى فعلى الاول يكونان صفتى ذات وهى قديمة وعلى الثانى يكونان صفتى فعل وهى حادثة والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات هى التى لا يجوز الجمع بينها وبين الوصف بضدها كالعلم والجهل وصفة الفعل هى التى يجوز الوصف بها وبضدها معا كالرحمة والغضب وقدم الرحمن على الرحيم لانه أبلغ اما لاختصاصه بالله تعالى لا فرق بين كونه معرفا أو منكرا خلافا لتفصيل ابن السبكى وأما قول بنى حنيفة فى حق مسيلمة رحمن اليمامة وقول شاعرهم * وأنت غوث الورى لازلت رحمانا * فمن تعنتهم فى كفرهم واما لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كما فى قطع وقطّع فالرحمن يعم المؤمن والكافر والرحيم خاص بالمؤمن ولذا يقال يا رحمن الدنيا والآخرة ويا رحيم الآخرة والله أعلم (قول الازهرى يقول) أصله يقول كينصر نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها لقول ابن مالك

لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل كأبن

وفعل ذلك ليوافق المضارع الماضى أو تقول استثقلت الضمة على الواو فنقلت لما قبلها وبقيت الواو ساكنة وما يقال محل الاستثقال ما لم يكن قبلها ساكن والا فلا استثقال مردود بان نفى الاستثقال بذلك فى الاسماء فقط لخفتها كدلو وظبى وأما فى الافعال فالثقل حاصل (وقوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا عبد الايجاد حرا كان أو عبدا وهو المقصود بقوله تعالى ان كل من فى السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا وان كان العبد له اطلاقات (وقوله الفقير) نعت له يحتمل أن يكون صفة مشبهة أى الدائم الفقر ويحتمل أن يكون صيغة مبالغة أى الكثير الفقر والمراد به المحتاج قال تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله (وقوله الى مولاه) أى سيده ومالكه وناصره وخالقه اذ هو المالك الحقيقى وهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر (وقوله الغنى) بالجر بدل من الضمير أو عطف بيان ولا يصح أن يكون نعتا لمولاه كما قيل ويكون المعنى ان الله غنى عن كل ما سواه لأن مقصود الازهرى أنه فقير الى الله غنى به عما سواه ويدل عليه قوله به ولو كان ذلك هو المقصود لحذف به اللهم الا اذا قلنا معنى به بنفسه فيصح ذلك ويحتمل رفعه نعتا للعبد (وقوله خالد) بدل من العبد أو عطف بيان عليه لان الاصل يقول خالد العبد الفقير الخ فقدم النعت على المنعوت والقاعدة أن نعت المعرفة ان تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هى بدلا منه أو عطف بيان عليه ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال (وقوله ابن عبد الله) نعت خالد أو خبر لمحذوف كأنه قيل من خالد قال هو ابن عبد الله (وقوله ابن أبى بكر) بالجر نعت لعبد الله ويصح رفعه خبرا لمحذوف (وقوله الازهرى) بالرفع نعت لخالد ويجوز جره على انه نعت لعبد الله أو لابى بكر بناء على انهما كانا أزهريين أيضا وهو نسبة للجامع الازهر بمصر لانه كان مستقرا فيه وكان شافعى المذهب والازهر هو أول مسجد وضع للناس بالقاهرة وفيه من البركة ما لا يخفى (وقوله عامله الله الخ) أى

يقول العبد الفقير الى مولاه الغنى * خالد بن عبد الله بن أبى بكر الأزهرى * عامله الله بلطفه

الخفى * وأجراه على عوائد بره الخفى * الحمد لله رافع مقام المنتصبين لنفع العبيد * الخافضين جناحهم للمستفيد * الجازمين بأن تسهيل النحو الى العلوم من الله من غير شك

قابله ثم ان هذه الجملة والتى بعدها خبران فى اللفظ والمقصود بهما انشاء الدعاء والمفاعلة ليست على بابها واللطف التوفيق وخلق القدرة على الطاعة (وقوله الخفى) بالخاء المعجمة أى الظاهر وهو من أسماء الاضداد يستعمل فى الظهور وفى الخفاء (وقوله وأجراه على عوائد بره الخفى) المراد بالاجراء الدوام أى وأدام الله له عوائد بره جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف وتكون الاضافة بيانية تقديره العوائد التى هى بره واحسانه والخفى بخاء مهملة نعت بره هو الواسع الكثير (قوله الحمد لله) الكلام فى تعريف الحمد لغة واصطلاحا مذكور فى غير ما كتاب فلا نطيل به ثم قيل فى أل انها للاستغراق بمعنى ان كل حمد ثابت لله تعالى لافرق بين كونه قديما أو حادثا فالاول وصفه والثانى خلقه وقيل انها للعهد وهو الذى بينه أبو العباس المرسى لما سأله ابن النحاس عن أل التى فى الحمد لله فقال للعهد فقال ياسيدى وأى معهود تقدم فقال حمد الله نفسه بنفسه فى أزله لما علم عجز خلقه عن حمده فقال الحمد لله فكأنه قال ياعبادى احمدونى بالحمد الذى حمدت به نفسى فى أزلى فقال ابن النحاس أشهد بالله ياسيدى أنها عهدية وقد وردت أحاديث فى طلب البداءة بالحمدلة منها قوله عليه السلام كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر أو أقطع أو أجزم ﴿ومايقال﴾ ان حديث الحمدلة يخالف حديث البسملة السابق لان الابتداء بأحدهما يفوت الابتداء بالآخر ﴿أجيب عنه﴾ بأجوبة منها أنا نحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقى وهو الذى لم يتقدم عليه غيره وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافى وهو الذى تقدم عليه غيره وتقدم هو على المقصود بالذات والقرآن مبين لذلك (وقوله رافع) بالرفع خبر لمحذوف أو بالنصب مفعول بمحذوف ولا يصح جره نعتا لله لان اسم الجلالة معرفة ورافع وصف واضافته لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا وفى الألفية

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

(وقوله مقام) قيل هو مجرور باضافة رافع اليه ولا يصح نصبه على أنه مفعول برافع مع تنوين رافع لان رافع اسم فاعل بمعنى الماضى واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى لا يعمل لقول الألفية * ان كان عن مضيه بمعزل * ﴿قلت﴾ الصواب أن معنى رافع دائم الرفع فهو وصف مشبه به مفيد الثبوت فيصح نصبه لمقام على التشبيه بالمفعول به والمقام حسى ومعنوى فالحسى رفع الدرجات فى الآخرة والمعنوى المكانة عند الله تعالى (وقوله المنتصبين) صفة لمحذوف تقديره العلماء المنتصبين أى الذين نصبوا أنفسهم سواء كانوا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين وليس المراد بالانتصاب خصوص القيام (وقوله الخافضين) هذا وصف ثان أى العلماء المتذللين والخافضين جناحهم أى الملينين جانبهم للطالبين لان المتعلم لا يحصل نفعه الا اذا كان العالم لين الجانب متواضعا (وقوله للمستفيد) أى لطالب الافادة اشارة الى أنه لا ينبغى للعالم أن يلين جانبه الا لمن يريد الاستفادة وأما من يريد التعنت والتكبر فلا يلين جانبه له زجرا لامثاله (وقوله الجازمين) وصف ثالث أى القاطعين (وقوله بأن تسهيل النحو) من اضافة المصدر الى فاعله لان النحو مسهل وفى قوله هنا النحو مع قوله رافع والمنتصبين والخافضين والجازمين براعة الاستهلال وهى أن يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يشعر بمقصوده اشارة الى أنه سيتكلم على علم النحو المتضمن للرفع والنصب والخفض والجزم ثم ان النحو لغة له معان منها المثل والجهة والقصد واصطلاحا حده على ان علم التصريف غير داخل فيه لان المصنف لم يدخله ولم يتكلم عليه علم يعرف به أحوال الكلمة العربية اعرابا وبناء والحد هو أحد المبادى العشرة ومنها الواضع والمشهور أن أول من وضعه سيدنا على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه وذلك أن أبا الاسود الدؤلى قالت له ابنته ما أشد الحر برفع أشد وجر الحر فظن أنها استفهمه فقال شهر ناجر (٣) فقالت يا أبت انما أردت الاخبار والتعجب وكان حقها أن تقول ما أشد الحر بفتح أشد فعل التعجب ونصب الحر على انه مفعوله فدخل على على وقال يا أمير المؤمنين خالطت لغة غير العرب لغتهم وأخاف أن تضمحل لغة العرب فضع لنا علما قال وماذاك فأخبره بخبر ابنته

(٣ قوله شهر ناجر) كذا بالاصل وكان المناسب لجواب الاستفهام طبقا لظنه ان يقول لها شهر كذا مثلا أو شهرنا هذا فتأمل اه مصححه

فقال له الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف فالاسم كذا الخ والنحو على هذا النحو ومنها افضله وقد وردت به أحاديث منها قوله عليه الصلاة والسلام أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن وقد قال عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد في العقل والمروءة ومر عمر بقوم وقد أخطؤا في الرمي فقال سوؤا رميكم فقالوا نحن متعلمين بالياء فقال لحنكم علي أشد من سوء رميكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رحم الله امرأ أصلح من لسانه وقال مالك لو صرت من العلوم في غاية ومن الفهوم في نهاية فان ذلك يرجع لاصلين كتاب الله وسنة رسول الله ولا سبيل اليهما الا بمعرفة اللسان العربي (وقوله ولا ترديد) المراد به التردد لان الترديد فعل الفاعل وليس بمراد وليس عطفه على ماقبله عطف تفسير كما قيل لان شرطه أن يكون الثاني أظهر من الاول كقولك عسجد أي ذهب وهذا ليس كذلك والاولى أنه من عطف العام على الخاص اذ الشك ما استوى طرفاه والتردد يشمل ذلك والظن والوهم (وقوله والصلاة والسلام) انما أتى بهما بعد ما ذكر لان النبي عليه الصلاة والسلام هو الواسطة العظمى وشكر الوسائط واجب وامتثالا لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه مادام اسمي في ذلك الكتاب وقد علم ان الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين دعاء والجملة خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء وهما واجبان مرة في العمر (وقوله على سيدنا) متعلق بمحذوف خبر الصلاة والسلام والسيد الحليم الكريم ويطلق على المالك وفي كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى وفي المسئلة أقوال ثلاثة جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وهو المشهور الذي يدل عليه الكتاب والسنة الثاني أنه يمتنع اطلاقه على الله تعالى الثالث عكسه ويدل له ماورد أنه عليه السلام قيل له يا سيد فقال السيد هو الله تعالى (وقوله محمد) بدل أو عطف بيان لا نعت لان العلم ينعت ولا ينعت به وهو علم على نبينا صلى الله عليه وسلم سماه بذلك جده عبد المطلب في سابع ولادته لرؤية رآها وهي ان عمودا من نور خرج من ظهره فانتشر طرفه بالمشرق وطرفه بالمغرب وطرفه بالسماء وطرفه في الارض ثم عاد شجرة خضراء فأولوا له ذلك بولد يكون له يحمده أهل السماء وأهل الارض فكان الامر كذلك فهو في الارض محمد وفي السماء أحمد وفي الجنة أبو القاسم وفي جواز التسمية باسمه والتكنية بكنيته وامتناعهما وجواز التسمية دون التكنية أقوال (وقوله المعرب) أي المبين نعت محمد لا لسيدنا لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بالبدل أو عطف البيان والاعراب لغة يطلق على البيان كما يأتي (وقوله باللسان) يحتمل أن يراد به الجارحة فيكون معنى وصفه بالفصاحة خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق ويحتمل أن يراد به الالفاظ من باب اطلاق المحل على الحال فيه فتكون الفصاحة على بابها (وقوله عما في ضميره) أي قلبه وخاطره والاضافة للعموم أي جميع ما في قلبه (وقوله من غير غرابة الخ) متعلق بالمعرب والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال كقوله

* مالكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا *

أي مالكم اجتمعتم علي كاجتماعكم على صاحب جنون تفرقوا والتنافر كون الكلمة ثقيلة على اللسان والنطق بها عسير ثم هو ما في الحروف واما في الكلمات فأما الذي في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان نحو مستشزرات بمعنى مرتفعات وأما الذي في الكلمة فكونها ثقيلة مع عسر النطق بها كقوله

وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر

والتعقيد كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة كقوله

وما مثله في الناس الا مملكا * أبو أمه حي أبوه يقاربه

(وقول الازهري وعلى آله) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام اياكم والصلاة البتراء قالوا وما هي الصلاة البتراء يارسول الله قال أن تصلوا علي دون آلي والمراد بالآل هنا أتقياء

ولا ترديد * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب باللسان الفصيح عما في ضميره من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد * وعلى آله

امته

أمته لا من تحرم عليهم الزكاة لان المشهور أن المقام اذا كان مقام الدعاء كما هنا فالاولى حمله على العموم لان الدعاء مهما كان أعم كان للاجابة أقرب وقال سيبويه أصله أهل وقال الكسائى أصله أول ويدل لكل منهما التصغير فقد صغر على أهيل وأويل والكلام فيه معلوم (وقوله وأصحابه) جمع صحب بكسر الحاء كفرح مخفف صاحب وليس جمعا لصاحب بألف بعد الصاد قبل تخفيفه اذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمعا لصحب بسكون الحاء لان فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فانه يجمع على أفعال نحو ثوب وأثواب وبيت وأبيات والصحابى كل من اجتمع بالنبى صلى الله عليه وسلم مؤمنا به سواء رآه أولم يره ليدخل ابن أم مكتوم الاعمى الذى نزل فيه قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى ولابد من زيادة ومات على ذلك (وقوله أولى الخ) بمعنى أصحاب نعت لما قبله مخفوض بالياء لانه من جملة ما ألحق بجمع المذكر السالم وفى الالفية

* أولو وعالمون عليونا * والفصاحة اما فى المفرد أوفى الكلام أوفى المتكلم * ففصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى فالتنافر والغرابة قد تقدم معناهما ومخالفة القياس اللغوى ان تكون الكلمة على خلاف أمثالها وخلاف ما ثبت عن الواضع كالاجلل فى قوله

* الحمد لله العلى الاجلل * القياس الاجل بالادغام * وفى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات ومن التعقيد فمن ضعف التأليف الاضمار قبل الذكر نحو ضرب غلامه رجلا برفع غلام فاعل ونصب رجل مفعول والتنافر والتعقيد تقدما * وفى المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح * والبلاغة فى الكلام والمتكلم فقط ففى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحة مفرداته والحال هو الامر الداعى للمتكلم مثاله اذا كان المخاطب خالى الذهن فطابقة الحال أن تلقى له الكلام من غير تأكيد كقولك زيد قائم وان كان شاكا فطابقة الحال حسن التأكيد بان تقول ان زيدا قائم وان كان منكرا فيجب التأكيد بحسب الانكار فكلما زاد الانكار زيد فى التوكيد كقوله تعالى انا اليكم مرسلون فالتأكيد أولا بان والجملة الاسمية فلما بالغوا فى الانكار بقولهم ما أنتم الا بشر مثلنا زيد التأكيد باللام فقال الله تعالى انا اليكم لمرسلون فأكد بالقسم المشار له بربنا يعلم واللام واسمية الجملة وفى المتكلم ملكة فى النفس يقتدر بها على كلام بليغ *(والتجويد)* بالواو بمعنى الذين جودوا الحروف فى المقال وفى نسخة والتجريد بالراء أى الذين تجردوا عن النقائص والمناسب كما قيل نسخة الواو (وقوله وبعد) هى من الاسماء الملازمة للاضافة وقد تقطع عنها لفظا لا معنى فتبنى على الضم وعلة بنائها شبهها بحروف الجواب كنعم وبلى فى الاستغناء بها عما بعدها مع ما انضم اليها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار وهذا أولى ما علل به بناؤها وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت خصوص ضمة لانها حركة لا تعطى لها حالة الاعراب لانها فى الاعراب اما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية وتكون ظرف زمان كقولك جئت بعد عمرو وظرف مكان نحو دار زيد بعد دار عمرو ويحتمل أن تكون فى كلام الازهرى ظرف زمان بأن يكون المعنى وبعد الزمان الذى ذكرت فيه ما مر فهذا الخ ويحتمل أن تكون ظرف مكان أى وبعد المكان الذى كتب فيه كذا فهذا الخ والفاء بعدها زائدة على توهم أما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل الاصل أما بعد فحذفت أما وعوض منها الواو وأما هذه مجردة عن معنى التفصيل (وقوله فهذا شرح) الاشارة الى ما فى الذهن سواء كان وضع الخطبة سابقا على الشرح أو متأخرا لان المشار اليه هو المعانى لانها المقصودة بالذات ولا يخفى أن المعانى أمور ذهنية لا خارجية *(فان قلت)* أسماء الاشارة لا يشار بها الا لمشاهد محسوس بحاسة البصر والامور الذهنية ليست كذلك *(قلت)* لما كانت هذه المعانى مستحضرة فى الذهن استحضارا تاما نزلوها منزلة المحسوس قاله بعض المحققين والشرح ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة

وأصحابه أولى الفصاحة والبلاغة والتجريد (وبعد) فهذا شرح

لطيف لالفاظ الآجرومية * فى أصول علم العربية
ينتفع به المبتدى * ان شاء الله تعالى ولا يحتاج اليه
المنتهى * عملته للصغار فى الفن والاطفال * لا للمارسين
للعلم من فحول الرجال * حملنى عليه شيخ الوقت
والطريقة

(وقوله لطيف) أى صغير الجرم كثير المعانى وهو كما قال رحمه الله لانه يأتى بلفظ موجز يستفاد منه معان كثيرة كما يأتى (وقوله لالفاظ الآجرومية) متعلق بمحذوف صفة شرح واللام بمعنى على أى موضوع على ألفاظ الآجرومية ولا يتعلق بشرح لانه وان كان مصدرا فى الاصل فلا يحل الآن لأن والفعل واضافة الالفاظ الى الآجرومية اما من اضافة الاسم الى المسمى أى الالفاظ المسماة بالآجرومية أو أنها للبيان أى الالفاظ التى هى الآجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ شرح المعانى والآجرومية منسوبة لمؤلفها ابن آجروم لانه اذا نسب للمركب الاضافى المبدوء بأب أو ابن كما هنا يحذف صدره وينسب الى عجزه ففى الألفية

وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا ولثان تمما * اضافة مبدوءة بابن أو أب

ومؤلفها هو الامام أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجى المعروف بابن آجروم بهمزة ممدودة وضم الجيم ووجد بخط المؤلف أجروم بهمزة غير ممدودة ومعنى آجروم بلغة البربر الفقير الصوفى وكان اماما جليلا حافظا متقنا صالحا ويدلك على صلاحه أن الله جعل الاقبال على كتابه فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة فيحصل له النفع فى أقرب مدة وكيف لا وقد ألفها تجاه الكعبة الشريفة وله تآليف وأشياخ منهم أبو حيان ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة بمدينة فاس فى السنة التى توفى فيها ابن مالك وتوفى يوم الاثنين بعد الزوال لعشر بقيت من صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة فى السنة التى ولد فيها ابن عرفة فعمره احدى وخمسون سنة ودفن بباب الجيزيين ويعرف الآن بباب الحمراء بفاس وكان كثيرا ما يتبع الكوفيين فى التعبير كقوله بالخفض وفيما زادوه على البصريين ككيفما فانها لا تجزم الا عندهم كان الله للجميع (وقوله فى أصول علم العربية) متعلق بمحذوف حال من ألفاظ الآجرومية أى حال كون الالفاظ موضوعة فى أصول علم العربية وليس المراد انه ذكر فى هذه المقدمة جميع أصول علم العربية لان ذلك لا يمكن هنا لصغر هذه المقدمة جدا بل المراد فى جنس أصول والجنس يصدق بالقليل والكثير وفروع علم العربية تابعة لاصولها (وقوله ينتفع به المبتدى الخ) اعلم أن المبتدى هو من شرع فى الفن ولم يستقل بتصوير المسائل والمتوسط من أحاط بجملة من الفن واستقل بتصوير المسائل ولم يقدر على اقامة الدليل والمنتهى من أحاط بغالب الفن واستحضر غالب مسائله وقدر على اقامة الدليل ولما كان نفع هذا الشرح للمبتدى أعم لانه ينقله من الجهل الى العلم خصه به والا فهو نافع لغيره أيضا ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهى ولم يقل ولا ينتفع به المنتهى ويحتمل أنه قال ذلك هضما لنفسه والا فالمنتهى قد يحتاج اليه اما بتذكر مسئلة أو مراجعة أو استفادة فائدة لم تكن فى غيره من الكتب المطولات لانه قد يوجد فى النهر ما لا يوجد فى البحر ولم يذكر المتوسط لانه منته بالنسبة لما أتقنه مبتد بالنسبة لما لم يتقنه فهو داخل فيهما وعلق ذلك على مشيئة الله تبركا وامتثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشئ انى فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله (وقوله عملته) أى وضعته وألفته (وقوله للصغار فى الفن) جمع صغير والمراد به المبتدى لا فرق بين كونه صغيرا فى السن أو كبيرا ولذلك زاد فى الفن وعطف الاطفال عليه من عطف خاص على عام ونكتته أن غالب من يقرأ هذه المقدمة هم الاطفال وقيل من عطف المرادف (وقوله لا للمارسين) جمع ممارس اسم فاعل من مارس اذا تكرر وتردد على العمل (وقوله فى العلم) أل للعهد والمعهود علم النحو وأظهر فى موضع الاضمار زيادة فى البيان (وقوله فحول الرجال) فحول جمع فحل وهو من الابل المعد للضراب والعرب لا تعد للضراب الا الجيد الاصيل وكنى به هنا عن كبير الهمة واضافة فحول للرجال من اضافة المشبه للمشبه به والاصل الرجال الذين هم كالفحول (وقوله حملنى عليه) أى كان السبب الحامل على وضع هذا الشرح بحاله ومقاله (وقوله شيخ الوقت) أى المعظم فى الوقت لتلقيه الاسرار عن ربه المتصرف ظاهرا وباطنا (وقوله والطريقة) مراده بها طريق السادة الصوفية (وقوله

والثانى فيه التأويل ومالاتأويل فيه أولى ﴿ وأقسامه ﴾ (قول الازهرى من جهة تركيبه من مجموعها الخ) لما جعل الاقسام بمعنى الاجزاء والضمير عائدا على الكلام استشعر سؤالين * أولهما أن يقال له اذا كانت الاقسام بمعنى الاجزاء والضمير عائدا على الكلام فهل هذه أجزاؤه من جهة تركيبه أومن جهة حقيقته فقال من جهة تركيبه وأما أقسامه من جهة حقيقته فهو قوله اللفظ الخ * والسؤال الثانى أن يقال تسمية هذه الثلاثة أجزاء تقتضى أنه لايوجد الكلام الااذا وجدت الثلاثة لان علامة كون الاقسام بمعنى الاجزاء عدم صحة اطلاق اسم المقسوم على كل جزء منها كالسمار وهنا ليس كذلك لانه يطلق الكلام على الاسم وحده نحو زيد قائم وعلى الفعل والاسم نحو قام زيد وعلى الثلاثة نحو قد قام زيد فأجاب بما حاصله ان هذا السؤال لا يرد الا لو أريد بالاجزاء الاجزاء الحقيقية التى لايصلح تأليف المركب الا بجميعها فان اختل واحد منها اختلت الهيئة كالسرير ونحوه والمصنف لا يريد ذلك وانما يريد الاجزاء الاعتبارية العرفية فى اصطلاح النحاة وهى لا يلزم من عدم بعضها عدم وجود ماهى جزء له مثل زيد فان يده ورجله وظفره وشعره مثلا اجزاء فى العرف له ومع ذلك لا ينعدم زيد بانعدام بعضها فمعنى كون هذه الثلاثة أجزاء الكلام أنه يتركب من مجموعها أى جملتها والمجموع يصدق بجميعها كقد قام زيد وباثنين منها كقام زيد وبواحد كزيد قائم (وقوله لامن جميعها) ليس المراد انه لايصح التركيب من الجميع بل لا يشترط التركيب من الثلاثة اجماعا وليس المراد نفى الجميع عند المناطقة الذى هو الحكم على كل فرد استقلالا والا لما صح كلامه أصلا لانتقاضه بالاسم فانه يتركب منه وحده كما علمت وهذا كله لا يحتاج اليه الا على جعل الضمير عائدا على الكلام وقيل ان الضمير عائد على اللفظ وهو فى نفسه صحيح لان كلا من الثلاثة يقال له لفظ فيكون من باب تقسيم الكلى الى جزئياته وعليه فلا حاجة الى التجوز الذى عند الازهرى قاله بعض وهذا أنفع للمبتدى لكن يقال عليه انه لم يعهد عن أحد من أهل الصناعة أنه قسم اللفظ الى هذه الثلاثة وقيل عائد على الكلام بمعنى الكلمة فيكون فيه استخدام لانه أطلق أولا الكلام على معناه الحقيقى ثم أعاد الضمير عليه باعتبار الكلمة كقوله

اذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا

فأطلق أولا السماء على المطر وأعاد عليه الضمير من رعيناه باعتبار النبات لان الذى يرعى هو النبات وذكر الضمير العائد عليه حينئذ لان الكلمة بمعنى اللفظ لكنه لم يعهد اطلاق الكلام أيضا على الكلمة والمعهود لغة العكس قال ابن مالك * وكلمة بها كلام قد يؤم * فالظاهر ماقاله الازهرى (قوله لارابع لها بالاجماع الخ) دليله نقلى وعقلى فالنقلى ماروى عن على رضى الله تعالى عنه من قوله الكلام كله اسم وفعل وحرف الخ انحو على هذا النحو والعقلى أن الكلمة اما أن تدل على معنى فى غيرها أوفى نفسها الاول حرف وان دلت على معنى فى نفسها اما أن تتعرض ببنيتها للزمان أم لا الاول فعل والثانى اسم ثم اذا أطلق الاجماع فالمراد به اجماع أهل البلدين البصرة والكوفة وهو حجة فى العربية (وقوله ولا التفات لمن زاد رابعا الخ) أى لزيادة من زاد فهو على حذف مضاف وهذا الكلام جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله بالاجماع كأن قائلا قال له كيف تدعى الاجماع وأبو جعفر بن صابر خالف فى ذلك وزاد رابعا فأجاب بقوله ولا التفات الخ وانما لم يلتفت اليه لما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الا خلافا له حظ من النظر

وممن نص على ان خلافه غير معتد به ابن الوردى (وقوله خالفة) بكسر اللام من الخلافة أى النيابة ثم استشعر أمرين أولهما أن يقال له ماعنى وقصد بهذا الرابع الذى زاده الثانى ماوجه التسمية بخالفة فأجاب عن الاول بقوله وعنى أى قصد بذلك الرابع الذى زاده اسم الفعل أى الذى يسمى عند النحاة اسم الفعل والا فهو سماه خالفة وعن الثانى بقوله فانه خلف عن اسكت ومعنى خلف خليفة عن لفظه فى افادة معناه الذى هو السكوت فانه

من جهة تركيبه من مجموعها لامن جميعها (ثلاثة) لارابع لها بالاجماع ولا التفات لمن زاد رابعا وسماه خالفة وعنى بذلك اسم الفعل نحو صه فانه خلف عن اسكت

يدل على المعنى المصدري من غير واسطة كما هو قول من أقوال ثلاثة وقيل اسم الفعل انما يدل على لفظ الفعل وقيل انه دال على الحدث والزمان من غير واسطة الفعل (وقوله وهذه الثلاثة اسم الخ) أشار بهذا الى أن اسم وما عطف عليه خبر لمبتدا محذوف وهو غير ظاهر من كلام المصنف بل الظاهر منه ان اسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل بعض من كل ولابد في بدل البعض من الكل من ضمير والضمير اما ملفوظ به كما في أكلت الرغيف ثلثه أو مقدر كما هنا أي اسم منها وفعل منها الخ والحصر مستفاد من لفظ العدد وهو قوله قبل ثلاثة ❊ اسم ❊ حقيقته كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تتعرض بصيغتها للزمان (قول الازهري وهو على ثلاثة أقسام) لو أسقط على في هذا وما بعده لكان أظهر وأخصر ودليل حصر الاسم في هذه الثلاثة ان الاسم اما أن يصلح لكل جنس أولا الاول المبهم والثاني اما أن يكون كناية عن غيره أولا الاول المضمر والثاني المظهر وقال بعض انما قسمه لثلاثة أقسام مشاكلة لما بعده والا فهو قسمان لا غير لان المبهم من المضمر (وقوله نحو هذا الخ) من المبهم الموصول نحو الذي فكان ينبغي له أن يزيده لان المبهم محصور فيهما ❊ وفعل ❊ حقيقته كلمة دلت على معنى في نفسها وتعرضت بصيغتها للزمان وقدم الاسم لانه يخبر به وعنه نحو زيد قائم والفعل يخبر به ولا يخبر عنه نحو زيد قام فنقص عن درجة الاسم والحرف لا يخبر به ولا عنه فاستحق التأخير ولان الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع على ما هو الحق فاستحق التقديم والحرف آخر الشئ وطرفه فاستحق التأخير فلم يبق للفعل مرتبة الا التوسط ❊ وحرف ❊ (قول الازهري نحو هل الخ) محل كون هل تدخل على الاسماء اذا لم يكن بحيزها فعل والا اختارت الدخول على الافعال نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف على المختار لتكون هل موالية للجملة الفعلية وفي المعنى قيل

مليحة عشقت ظبيا حوى حورا ❊ فمذ رأته سعت فورا لخدمته

كهل اذا ما رأت فعلا بحيزها ❊ حنت اليه ولا ترضى بفرقته

وقال القاضي سيدي محمد الهواري

ان لاح وجه وسيم ❊ مال الفؤاد اليه

كهل تحن لفعل ❊ شوقا وتحنو عليه

❊ ثم اعلم ❊ أن الحرف المشترك لا يعمل والمختص يعمل وفي المعنى يقول سيدنا الجد أبو الفيض سيدي حمدون ابن الحاج اذ كان منك اختصاص بي قويت على ❊ ما شئت مني بتفصيل واجمال

وان يكن منك تشريك ضعفت فلم ❊ تعمل وأهملت عندي كل اهمال

كالحرف عند اختصاص فهو ذو عمل ❊ وفي التشارك لا يحظى باعمال

ومحل كون الحرف المختص يعمل اذا أفاد معنى زائدا على الكلمة كلم فانها أفادت معنى النفي وكالباء فانها أفادت الاستعانة أو المصاحبة مثلا فان كان الحرف المختص لا يفيد معنى زائدا على معنى الكلمة فلا يعمل كالسين وسوف فانهما يفيدان تخليص معنى المضارع لاستقبال مأخوذ من الفعل نفسه لانه محتمل له وللحال والتخليص لواحد منهما ليس معنى زائدا (وقوله واحترز بقوله جاء لمعنى الخ) اعلم ان الحروف على قسمين حرف جاء لمعنى في غيره كمن وفي والى وهو المقابل للاسم والفعل وحرف التهجي وهو على قسمين تارة يكون جزء كلمة كزيد فانه مبني على ز ي د وتارة لا يكون جزء كلمة وهو شكل ا ب ت الخ الموضوعة للتعليم والمصنف احترز بقوله جاء لمعنى من حرف التهجي كان جزء كلمة أم لا وهو الصواب والازهري قسم حرف التهجي الى قسمين أيضا الا أنه قال ان حرف التهجي اذا كان جزء كلمة فهو حرف حقيقة وعنه احترز المصنف وان لم يكن جزء كلمة فهو اسم واستدل على اسميته بقبوله لعلامة الاسم من التنوين ودخول الالف واللام والخفض والصواب

وهذه الثلاثة (اسم) وهو ثلاثة أقسام مضمر نحو أنا ومظهر كزيد ومبهم نحو هذا (وفعل) وهو ثلاثة أقسام أيضا ماض كضرب ومضارع كيضرب وأمر كاضرب (وحرف جاء لمعنى) وهو ثلاثة أقسام أيضا حرف مشترك بين الاسماء والافعال نحو هل وحرف مختص بالاسماء نحو في وحرف مختص بالافعال نحو لم واحترز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجي

العربى ومن قال انها عقلية فسر الوضع بالقصد (وقوله هل هى وضعية الخ) هل هنا بمعنى الهمزة لانها هى التى يؤتى لها بمقابل وأما هل فلا يؤتى لها بمقابل (وقوله والاصح الثانى) هذا مذهب السكاكى وابن الحاجب وابن مالك وأبى حيان والحق ان الدلالة كيفما كانت وضعية لكن دلالة المركبات التى الكلام فيها موضوعة بالنوع لا بالشخص بمعنى أنهم وضعوا ذلك نوعا وتركيبا واحدا كقام زيد وعمرو وقائم وقالوا الك قس على ذلك ما أشبهه وأما المفردات فهى موضوعة اتفاقا لكن منها ما هو موضوع بالشخص كالاعلام شخصية أو جنسية والموصولات ومنها ما هو موضوع بالنوع كالمشتقات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأسماء الزمان والمكان وأسماء الآلة (وقوله فان من عرف مسمى زيد الخ) وهو الذات المخصوصة وأراد بهذا الكلام اقامة الدليل على ان دلالة الكلام عقلية ومعرفة مسمى زيد بالوضع لا غير (وقوله وعرف مسمى قائم) مسمى قائم هى الذات المتصفة بالقيام (وقوله باعرابه المخصوص) وهو جعل زيد مبتدأ وقائم خبره (وقوله فهم بالضرورة الخ) مراده بالضرورة العقل لان هذا دليل له (وقوله معنى هذا الكلام) وهو ثبوت القيام لزيد فتكون دلالة الكلام التى هى ثبوت القيام لزيد مستفادة بالعقل وهذا مراد الازهرى وقد علمت ان الحق أن هذه الدلالة وضعية لكن بالنوع لا بالشخص والا فقبل سماع تركيب مثل هذا التركيب لا يفهم معنى هذا الكلام ثم كان ينبغى لهذا الشارح أن يحذف من قوله وهذا الخلاف الى هنا لان هذا الشرح للمبتدى والمبتدى ان سمع دلالة الكلام فكيف يمكنه تعقلها ويقول هذا العلم صعب فكيف تمكن معرفته (وقوله وهذا الحد) أى تعريف الكلام لجماعة أشار بهذا الى أن المصنف غير مخترع لذلك (وقوله الى اعتبار أربعة أمور) أى أركان لكنها اعتبارية لا وجود لها فى الخارج كما يأتى والاركان الحقيقية هى التى لها وجود فى الخارج كالمسامير والخشب بالنسبة للسرير (وقوله مثال اجتماعها) أى هذه الاربعة وهو على حذف مضاف تقديره مثال محل اجتماعها والمراد اللفظ الذى تجتمع فيه وأراد أن يطبق القيود على المثال تعليما للمبتدى ومثال فى كلامه مبتدأ وزيد قائم خبره مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحكاية (وقوله على الزاى والياء الخ) أى مسمياتها وهى زه ويه وده وهكذا (وقوله وهى) أى مسمياتها وأما الزاى وما بعدها فانها أسماء فجعل الاسم والمسمى شيأ واحدا (وقوله الاشارة) وذلك كقول الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها * اشارة محزون ولم تتكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا * وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

ومنه قول الآخر

اذا كلمتنى بالعيون الفواتر * رددت عليها بالدموع البوادر

فلم يعلم الواشون ما كان بيننا * وقد قضيت حاجاتنا بالضمائر

ومنه قول الآخر

حواجبنا تقضى الحوائج بيننا * ونحن صموت والهوى يتكلم

(وقوله والكتابة) أى النقوش المكتوبة ككتابة قولك قام زيد وتلك النقوش ليست بلفظ (وقوله والنصب) أى العلامات المنصوبة فى الطريق ليعلم المار من أين يذهب والنصب بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون مع تسكين الصاد وأما لغة ضم النون وفتح الصاد فهى محرفة (وقوله والعقد) أى عقد الاصابع المعينة التى كان يتبايع بها أهل مصر (وقوله وتسمى الدوال) أى العلامات (وقوله والاعداد المسرودة) بالرفع معطوف على المفردات عطف خاص على عام لان الاعداد المسرودة من جملة المفردات ويصح جره عطفا على زيد فتكون الكاف داخلة عليه أيضا ويؤخذ منه ان محل كونها غير كلام اذا لم تركب وأما اذا ركبت لفظا

هل هى وضعية أم عقلية والاصح الثانى فان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهذا الحد لجماعة منهم الجزولى وحاصله يرجع الى اعتبار أربعة أمور اللفظ والتركيب والافادة والوضع مثال اجتماعها زيد قائم فيصدق على زيد قائم انه لفظ لانه صوت مشتمل على الزاى والياء والدال والقاف والالف والهمزة والميم وهى بعض حروف ألف ب ت ث الى آخرها ويصدق على زيد قائم أنه مركب لانه تركب من كلمتين الاولى زيد والثانية قائم ويصدق على زيد قائم انه مفيد لانه أفاد فائدة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يجهل قيام زيد ويصدق على زيد قائم أنه مقصود لان المتكلم قصد بهذا اللفظ افادة المخاطب فيخرج بقوله اللفظ الاشارة والكتابة والنصب والعقد وتسمى الدوال الاربع ونحوها ويخرج بقوله المركب المفردات كزيد والاعداد المسرودة نحو واحد اثنان الى آخرها

كقولك هذا واحد أو تقديرا كما اذا كنت تعد شيأ فقلت واحد تقديره هذا واحد فهو كلام قطعا (وقوله وقيل لاحاجة الى ذكر التركيب) أى ذكره فى كلام المصنف وهو يعتبر فى حد الكلام قطعا وضعفه بقيل اشارة الى أنه انما يؤخذ حينئذ من دلالة الالتزام والاخذ بها ضعيف فالتصريح به أولى للرد على من يقول انه لا يشترط بدليل نعم وبلى والحق انهما مركبة تقديرا (وقوله الفائدة المذكورة) هى التى يحسن السكوت عليها (وقوله والمعلوم للمخاطب الخ) لا يخرج هذا الا على مذهب من يشترط استفادة السامع فائدة جديدة والحق انه مهما حصلت الفائدة فانه يقال له كلام فالمعلوم للمخاطب حينئذ كلام (وقوله كافادة حياة المتكلم الخ) حياته هنا انما تستفاد بالعقل وفى حضوره من غير حاجب تستفاد من شيئين من الحضور والعقل وكلامه فيما يستفاد بالعقل فقط (وقوله ومحاكاة بعض الطيور الخ) بالرفع معطوف على كلام النائم وذلك كما اذا علمت طائرا أن يقول عند الصباح أقبل النهار فالطائر لم يقصد شيأ وانما يقول ذلك على عادته * ومن هذا ما حكى أن بعضهم كان له طائر فعلمه بيتين وجعل له علامة ان فعلها أنشد البيتين وكان أمير الوقت أراد الفصادة فأحضر ذلك المعلم طائره فلما أراد الفاصد أن يفصد الامير فعل المعلم العلامة المعهودة بينه وبين الطائر فأنشد الطائر البيتين وهما

أيها الفاصد رفقا * بأمير المؤمنينا

انما تفصد عرقا * فيه روح العالمينا

فتعجب الامير من ذلك ولم يجد ألما للفصادة ﴿فان قلت﴾ يلزم على كلا التقديرين محذور فان فسرنا الوضع بالعربى لاخراج كلام العجم بقى داخلا غير المقصود فى حد الكلام مع انه لا يقال له كلام الا اذا كان مقصودا وان فسرنا الوضع بالقصد بقى كلام العجم داخلا لانه مقصود أيضا ﴿قلت﴾ الصواب تفسير الوضع بالقصد لاخراج غير المقصود وأما كلام العجم فلم يدخل أصلا حتى يحتاج الى اخراجه لانه خارج من أل التى فى الكلام المحدود لانها خلف عن مضاف اليه كما مر والاصل كلامنا معشر النحويين وهم انما يتكلمون فى كلام العرب فخرج كلام العجم وفيه ضرب من التجوز لان الكلام محدود ولا حد حتى يخرج والى حد الكلام أشار فى الالفية بقوله * كلامنا لفظ مفيد كاستقم * (وقوله ولما كان الخ) لما شرطية وكان فعل الشرط واحتاج جوابها ﴿فان قلت﴾ لما خاصة بالدخول على المضارع ولا تحتاج لجواب ﴿قلت﴾ ذلك فى لما النافية الجازمة نحو لما يقم زيد ولما هذه ليست بنافية ولا جازمة وانما هى حرف وجود لوجود أى وجود مضمون الجواب لاجل وجود مضمون الشرط قاله سيبويه فقوله احتاج مرتب على كون كل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها ثم قيل هى شرطية كلو الا أن لولا نتفاء الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول وقال ابن السراج والفارسى وابن جنى والجرجانى وهو الذى اقتصر عليه ابن هشام عند قول ابن مالك وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال انها ظرف بمعنى حين مختصة بالدخول على الجمل الفعلية (وقوله كل الخ) اسم كان وجملة لابد له الخ خبرها ولا حاجة لجعلها تامة والمركب اما حقيقى كالسر برأو اعتبارى كالكلام ومعنى لابد لا فراد (وقوله من أجزاء) المراد بها ما زاد على الواحد ليصدق بما تركب من اثنين (وقوله احتاج) جواب لما ان كانت شرطية وعاملها ان كانت ظرفية بمعنى حين (وقوله معبرا عنها) يصح قراءته بكسر الباء اسم فاعل فيكون حالا من الضمير فى احتاج العائد على المصنف ويصح قراءته بفتح الباء اسم مفعول فيكون حالا من الاجزاء (وقوله مجازا) حال من التعبير المفهوم من معبرا والتقدير معبرا عن الاجزاء بالاقسام فى حال كون التعبير مجازا والمجاز هو استعمال اللفظ فى غير ما وضع له الخ فاطلاق الاقسام على الاجزاء ليس حقيقة (وقوله كما فعل الخ) أشار الازهرى بهذا الى ان المصنف غير مخترع لهذا المجاز بل هو تابع فيه لغيرها والاقسام فى الحقيقة انما تطلق على الانواع كما يأتى (وقوله فقال) معطوف على احتاج لا على معبرا لان الاول لا تأويل فيه

وقيل لا حاجة الى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد اذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الا مركبا ويخرج بقوله المفيد غير المفيد كالمركب الاضافى كعبد الله والمزجى كبعلبك والتقييدى كالحيوان الناطق والاسنادى المتوقف على غيره نحو ان قام زيد والمعلوم للمخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا والمجعول علما نحو برق نحره ونحو ذلك ويخرج بقوله بالوضع على التفسير الاول ما ليس بعربى كالاعجمى والمفيد بالعقل كافادة حياة المتكلم من وراء جدار ويخرج على التفسير الثانى كلام النائم ومن زال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصده ومحاكاة بعض الطيور وما أشبه ذلك ولما كان كل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها احتاج الى ذكر أجزاء الكلام معبرا عنها بالاقسام مجازا كما فعله الزجاجى فى جمله فقال (وأقسامه) أى أجزاء الكلام

الزجاجي هو ابو القاسم عبد الرحمن تلمذ على الزجاج في بغداد فنسبت إليه له كتاب الجمل في النحو الجمل في مكة والايضاح في علل النحو توفي ٣٤٩

والثانى

ومعدن السلوك) المراد بالمعدن هنا الطريق والسلوك مصدر سلك أى وطريق السلوك التى توصل المريد الى الله تعالى (وقوله والحقيقة) هى ان يودعه الله نورا يستوى عنده الظاهر والباطن والحاضر والغائب وانما قال حمانى عليه الخ اشارة الى ان الله تعالى انما فتح عليه بسبب صحبة هذا الولى وكذلك غالب من يشار اليهم من علماء الظاهر انما حصل نفعهم والنفع بهم بسبب صحبة ولى من علماء الباطن كابن النحاس بسبب أبى العباس المرسى كعز الدين ابن عبد السلام بصحبة أبى الحسن الشاذلى (وقوله العارف بربه) أى بالكشف والعيان لا بالدليل والبرهان والا فلا خصوصية له بذلك (وقوله وأعاد علىّ) ضمن أعاد معنى أفاض فلذلك عداه بعلى وقدم نفسه تبعا لقوله تعالى رب اغفرلى ولوالدىّ (وقوله من صالح دعواته) من اضافة الصفة للموصوف أى من دعواته الصالحة (وقوله انه) يصح فتح الهمزة على تقدير لام العلة ويصح كسرها على الاستئناف كأنه قيل له لم جعلت سؤالك مقصورا عليه تعالى فأجاب انه ومعنى جدير حقيق ثم كان ينبغى للازهرى ان يأتى بعد جدير بالبسملة ويكتبها بالحمرة ليفيد ان المصنف ابتدأ بها ﴿فان قلت﴾ من أين لك ان المصنف ابتدأ بها ﴿قلت﴾ ذكر ذلك غير واحد وحاشا المصنف من عدم ذكرها وحذف المصنف الخطبة اختصارا واكتفاء بالبسملة والله أعلم ﴿الكلام﴾ بدأ بالكلام على الكلم لان به يقع التفاهم والتخاطب فهو المقصود بالذات وبه يجاب عن قول بعضهم كان من حقه أن يتكلم على الكلمة ثم يعرف الكلام لانها مفردة وهو مركب ومعرفة المفرد سابقة على معرفة المركب ثم ان الكلام لغة عبارة عن القول أو ما كان مكتفيا به وفى عرف النحاة هو ما أشار اليه المؤلف وهو مشتق من الكلام بكسر الكاف وهى الجراحات ومن اطلاق الكلام على الجراحات قوله

(٣) ما لعينيك لا تنام * كأن جفونها فيها كلام

ووجه اشتقاقه منه ظاهر لان الجراحات تؤثر فى الجسد والكلام يؤثر فى النفس فان كان حسنا أثر سرورا وان كان قبيحا أثر حزنا بل تأثير الكلام أقوى لان أثر الجرح يمكن برؤه وأثر الكلام لا يمكن برؤه ولذا قيل

جراحات السنان لها التئام * ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلام بضم الكاف الارض الصلبة التى لا تنبت شيأ (قول الازهرى فى اصطلاح النحويين) متعلق بمحذوف حال من الكلام الواقع مبتدأ فى الحالة الراهنة ﴿فان قلت﴾ فيه اتيان الحال من المبتدا ومذهب الجمهور انه لا يجوز ﴿قلت﴾ المبتدأ فى الحقيقة مضاف محذوف تقديره تفسير الكلام ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه غايته ان فيه اتيان الحال من المضاف اليه وهو جائز مع وجود المسوغ والمسوغ هنا موجود فى الألفية

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

أى فى الحال والمضاف هنا هو تفسير المقدر وهو يقتضى العمل فى الحال لانه مصدر على حد قوله تعالى الى الله مرجعكم جميعا وأشار بقوله فى اصطلاح الخ الى ان أل فى الكلام اما أن تكون خلفا عن مضاف اليه أو للعهد الذهنى فالاصل على الاحتمال الاول كلامنا أى معشر النحويين أو كلام النحاة والمصنف منهم ثم حذف المضاف اليه وعوض منه أل وعلى الثانى الكلام المعهود فى الاذهان وهو كلام النحويين قال بعض فيكون كلام العجم خارجا عن أل التى فى الكلام ويكون الحد انما هو لكلام العرب ويفسر الوضع حينئذ بالقصد كما يأتى وقيل ان أل للحقيقة بناء على ما هو المختار عند المناطقة من ان أل الداخلة على المحدود هى للحقيقة والاصطلاح لغة مطلق الاتفاق وفى الاصطلاح اتفاق طائفة معهودة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه ﴿هو اللفظ﴾ اللفظ فى الاصل مصدر لقولك لفظت الرحا الدقيق اذا رمته والمراد به اسم المفعول أى الملفوظ به كقوله تعالى هذا خلق الله أى مخلوقه ﴿فان قلت﴾ اطلاق اللفظ وارادة الملفوظ به مجاز وهو مما تصان

ومعدن السلوك والحقيقة * سيدى ومولاى العارف بربه العلى * سيدى الشيخ عباس الازهرى * نفعنى الله ببركاته * وأعاد علىّ وعلى المسلمين من صالح دعواته * انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير (الكلام) فى اصطلاح النحويين (هو اللفظ)

(٣ قوله ما لعينيك الخ) كذا بالاصل وهو غير موافق للوزن ولعل فيه سقطا تقديره سهرت فما لعينيك الخ تحرر اه مصححه

التعاريف عنه ﴿قلت﴾ صار اللفظ حقيقة عرفية بحيث اذا أطلق لا ينصرف الا للملفوظ به ثم قول المصنف هو مبتدأ ثان خبره اللفظ وما بعده والمراد قصر الكلام في اصطلاح النحويين على اللفظ لا قصر اللفظ على الكلام لانه يقال الكلام لفظ والكلمة لفظ والكلم لفظ (وقوله أي الصوت) الصوت لغة ما يسمع اعتمد على بعض حروف المعجم أولم يعتمد عليه كغالب أصوات الحيوانات ثم اختلفوا فقيل اللفظ لا يطلق الا على الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية وهو الذي في الازهري تبعا للبيضاوي وقيل اللفظ الصوت مطلقا اشتمل على بعض الحروف أم لا (وقوله التي أولها الالف وآخرها الياء) كون الالف أولا والياء آخرا اتفق عليه المغاربة والمشارقة كما اتفقوا على ترتيبها الى الزاي واختلفوا في ترتيب ما بعد ذلك ﴿المركب﴾ (قول الازهري من كلمتين) الكلمتان اما ملفوظ بهما كقام زيد أو مقدر احداهما كما في قم واستقم (وقوله فصاعدا) حال من محذوف مع عامله تقديره فذهب أي المركب صاعدا أي أكثر من كلمتين كذا قالوا (٣) وانظر على أي شئ معطوف هذا الفعل المقدر ثم ان التركيب ضم كلمة فأكثر الى أخرى وأنواعه ثلاثة مركب اضافي ومزجي واسنادي فالاول كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة التنوين في كون كل من التنوين والمضاف اليه يدل على انفصال الكلمة كقولك غلام زيد والثاني كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة تاء التأنيث في كون آخر الكلمة التي قبلها يجب فتحه اذا لم يكن ياء كبعلبك فان كان ياء فانها تسكن نحو معديكرب والثالث كل كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى ﴿المفيد﴾ (قول الازهري بالاسناد) الباء اما للسببية واما للآلة (وقوله فائدة يحسن الخ) ﴿فان قلت﴾ هذه الزيادة لابد منها لاخراج نحو غلام زيد فانه يستفاد منه ان لزيد غلاما فهو لفظ مركب مفيد لكن تلك الفائدة لا يحسن السكوت عليها ثم ان لم تكن مرادة للمصنف فتعريفه فاسد وان كانت مرادة له فلابد من قرينة ولا قرينة هنا ﴿قلت﴾ بل هي مرادة له ولكننا نتكل في القرينة على ظهور المعنى أو نقول مهما أطلق المركب المفيد لا ينصرف عندهم الا لما قال (وقوله يحسن سكوت المتكلم الخ) وقيل السامع وقيل هما والى الاقوال الثلاثة أشار من قال

وقصدنا سكوت من تكلما * وقيل سامع وقيل بل هما

وخص الازهري السكوت بالمتكلم وان كان يحسن من السامع أيضا في الظاهر تبعا للقول الاول ووجهه ان السامع ليس بمتكلم حتى يحسن السكوت منه (وقوله منتظرا) أي انتظارا تاما بان أخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره احترازا من انتظار المفعول والحال في بعض المواضع فلا يضر لانه ناقص وكذلك انتظارهم المعنى بعد ذكر الجملة ﴿بالوضع﴾ (قول الازهري العربي) أي المنسوب لواضع لغة العرب وسيأتي الكلام فيه بعد (وقوله وهو جعل اللفظ الخ) هذا تفسير للوضع اللفظي عربيا أو غيره ولو أراد تفسير الوضع العربي بخصوصه لقال هو تعيين واضع لغة العرب اللفظ لدلالته على المعنى وذلك كوضع زيد ليدل به على الذات (وقوله كما قال بعضهم) المشبه هو اللفظ الوارد من الازهري والمشبه به هو اللفظ الوارد من غيره فلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه لحصول المغايرة في القائل وهذا على جعل الكاف للتشبيه وما موصولة عائدها محذوف أي كالذي قاله بعضهم ويحتمل أن تكون الكاف بمعنى على وما مصدرية والتقدير بناء على قول بعضهم وحينئذ فلا اشكال والمراد بالبعض بعض من شرح هذه المقدمة (وقوله وقال جمهور الشارحين الخ) هو بضم الجيم أي غالب من شرح هذه المقدمة (وقوله هنا) أي في تفسير الوضع الواقع في حد الكلام (وقوله افادة السامع) أي لما يفهم من لفظ المتكلم لحسن سكوته (وقوله وهذا الخلاف) أي الذي بين الشارح في تفسير الوضع هل المراد به العربي أو القصد (وقوله له التفات) أي رجوع والمعنى أن خلافهم هنا في تفسير الوضع مبني على الخلاف في دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية فمن قال ان دلالة الكلام وضعية فسر الوضع هنا بالوضع

أي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الالف وآخرها الياء (المركب) وهو الذي تركب من كلمتين فصاعدا (المفيد) بالاسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظرا لشئ آخر (بالوضع العربي) وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى كما قال بعضهم * وقال جمهور الشارحين المراد بالوضع هنا القصد وهو ان يقصد المتكلم افادة السامع وهذا الخلاف له التفات الى الخلاف في أن دلالة الكلام

(٣ قوله وانظر على أي شئ الخ) الظاهر انه معطوف على تركب أي تركب فذهب الخ فتأمل اه مصححه

أن المصنف احترز من حروف التهجي مطلقا أى كانت جزء كلمة أم لا كما علمت والذى يقبل علامة الاسم انما هو اسم تلك الاشكال التى هى ا ب ت فقولك الالف اسم ا والباء اسم ب والتاء اسم ت وكلامنا ليس فى الاسم وانما هو فى المسمى الذى هو ا ب ت والمسمى حرف قطعا فالتبس على الازهرى الاسم بالمسمى فظنهما واحدا (وقوله اذا كانت أجزاء كلمة) قد علمت أن الصواب أنه احترز من حروف التهجي مطلقا (وقوله كزاى زيد الخ) الاولى أن يقول كز زيد و ى و د لانها هى الحروف وأما زاى وياء ودال فانما هى أسماء تلك الحروف وقد سأل الخليل أصحابه عن كيفية النطق بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال انما سألتكم عن الحرف وأنتم نطقتم بالاسم والجواب جه (وقوله لا مطلقا) أى سواء كانت أجزاء كلمة أم لا وقد علمت أن الحق الاطلاق (وقوله اذا لم تكن كذلك) أى أجزاء كلمة (وقوله فهى أسماء لمعان الخ) اى أشكال يقال له ما قلته صحيح وأنها أسماء لكن كلامنا فى مسمياتها ومسمياتها حروف قطعا وليس الاسم غير المسمى * وجملة جاء لمعنى فى محل رفع صفة لحرف وقيل الجملة فى محل نصب على الحال لان الحرف صار علما على الكلمة التى دلت على معنى فى غيرها ومعنى جاء وضع أى وضعه الواضع ليدل على معنى فهو وصف للشئ بوصف واضعه * ومعنى اسم مقصور لا يظهر فيه اعراب وأصله معنى بياء وتنوين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا عملا بقول ابن مالك

من ياء او واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل

فالتقى ساكنان الالف والتنوين حذفت الالف لالتقاء الساكنين فيكون مجرورا باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف المحذوفة لدفع التقاء الساكنين والى الاجزاء الثلاثة أشار فى الالفية بقوله

* واسم وفعل ثم حرف الكلم * (وقوله واذا أردت الخ) قدر الشرط ليفيد أن قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدر والفاء داخلة عليه وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لانه تفصح عن الشرط المقدر وتربطه بالجواب الظاهر ﴿فالاسم﴾ (قول الازهرى المتقدم فى التقسيم) أشار بهذا الى أن أل هنا وفى الفعل والحرف المذكورين بعد للعهد والمعهود ذكرى وهو قوله اسم الخ لان القاعدة أن النكرة اذا أعيدت معرفة فالثانية عين الاولى فاسم الاول نكرة والثانى معرفة مثل قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فالرسول الاول والثانى موسى واذا أعيدت النكرة بلفظها فهى غير الاولى والمعرفة اذا أعيدت بلفظها فهى عين الاولى كقوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا فالعسر الثانى هو الاول واليسر الثانى غير الاول ولذا قال صلى الله عليه وسلم لن يغلب عسر واحد يسرين لانه فى الآية ذكر فى اللفظ يسران وعسران لكن اليسر الثانى غير الاول والعسر الثانى عين الاول فكأنه ذكر العسر مرة واليسر مرتين وهذه القاعدة أغلبية ﴿يعرف﴾ انما قال يعرف ولم يقل يعلم لان المعرفة تقتضى جهلا سابقا ولا شك أن المتعلم كان جاهلا بهذه العلامات بخلاف التعبير بيعلم فلا يقتضى جهلا سابقا ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف وأيضا المعرفة تتعلق بالجزئيات والعلم يتعلق بالكليات فلو عبر بيعلم لتوهم أنه ذكر جميع علامات الاسم وليس كذلك لان منها النداء والاسناد الذى هو أنفع علامات الاسم ولم يذكرهما ﴿بالخفض﴾ هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر (قول الازهرى عبارة عن الكسرة) قيل فيه قصور ودور أما القصور فان الخفض لا يختص بالكسرة بل يكون بها وبالياء وبالفتحة وأما الدور فلاخذ المعرف وهو الكسرة فى التعريف (وأجيب) عن الاول بأنه اقتصر على الكسرة لانها الاصل وغيرها انما ينوب عنها كما يأتى وعن الثانى بأنه تعريف لفظى فالمخاطب به من علم الكسرة التى تحدث بنحو باء الجر ولا يعلم انها تسمى خفضا فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية كذا قيل فتأمله (وقوله عامل الخفض) أطلق فيه فيتناول العامل اذا كان حرفا أو مضافا أو تبعية

اذا كانت أجزاء كلمة كزاى زيد وياء ودال لا مطلقا لان حروف التهجى اذا لم تكن كذلك فهى أسماء لمعان كجيم مثلا اسم جه والدليل على انها اسم قبولها لعلامات الاسماء نحو كتبت جيما وهذه الجيم أحسن من جيمك وكذا الباقى واذا أردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف (فالاسم) المتقدم فى التقسيم (يعرف) من قسيميه الفعل والحرف (بالخفض) فى آخره والخفض عبارة عن الكسرة التى تحدث عند دخول عامل الخفض ككسرة الدال من زيد فى قولك مررت بزيد فزيد اسم ويعرف ذلك بكسر آخره

عند من زادهما وقد اجتمعت الثلاثة على الترتيب في بسم الله الرحمن الرحيم وزاد بعضهم الجر بالتوهم كقوله

بدا لي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان آتيا

فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب لتوهم دخول حرف الجر على مدرك الذي هو خبر ليس لان الغالب في خبر ليس أن يكون مقرونا بالباء وهو هنا منصوب فتوهم دخول حرف الجر عليه وزاد بعضهم الجر بالمجاورة كقوله

كأن أبانا في أفانين ودقه * كبير أناس في بجاد مزمّل

فزمّل بالخفض وحقه الرفع لانه نعت كبير المرفوع على أنه خبر كأن العاملة عمل ان لكنه لما جاور المخفوض وهو بجاد انخفض والبجاد ثوب غليظ والحق أن العامل في الاول الحرف المتوهم وأن الكسرة في الثاني بالاتباع لمخفوض قبله في اللفظ وأما في التقدير فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع وعليه فالجر انما هو بالثلاثة المتقدمة ﴿والتنوين﴾ هو في الاصل مصدر نونت الكلمة أنونها تنوينا اذا جعلت التنوين في آخرها وفي الاصطلاح قال الازهري نون ساكنة أي اصالة احترازا مما اذا حركت لالتقاء الساكنين نحو زيد ضارب الرجل فلا يعتبر ذلك التحريك (وقوله تتبع آخر الاسم) الصواب أن يقول آخر الكلمة لان في كلامه دورا فان معرفة الاسم متوقفة على معرفة التنوين ومعرفة التنوين متوقفة على معرفة الاسم فجاء الدور وأجاب بعض بأنه يمكن أن يكون الاسم معروفا بغير التنوين فينتفي الدور والآخر اما حقيقة كآخر زيد أو حكما كآخر يد فان أصله يدي فحذف آخره لكثرة الاستعمال (وقوله وتفارقه في الخط) أي لان العرب لم تضع له حرفا لانه نون غنة في الخيشوم فقط (وقوله استغناء عنها) علة لمفارقتها في الخط أي لاجل الاستغناء عنها بالحركة المكررة فقوله بتكرار الشكلة من اضافة الصفة للموصوف والتكرار انما حصل بالثانية وأما الاولى فهي لبيان الاعراب فخرج بقوله ساكنة المتحركة كنوني ضَيْفَنٍ للطفيلي وَرَعْشَنٍ للمرتعش أي الذي يرتعش ويرتعد فالنون فيهما زائدة غير ساكنة وانما زيدت فيهما تشبيها بفعلهما لان الطفيلي يأتي من غير دعاء فهو زائد والآخر حركته غير مقصودة وما أحسن قول بعضهم في الطفيلي

أتانا طفيلي كأن يمينه * على الأكل برق للموائد تخطف

تحاكي عصا موسى اذا هي أقبلت * فما هي الا حيـة تتلقف

فلو كان في شرق وفي الغرب زردة * وقد قطعت أقدامه جاء يزحف

وأما قوله زائدة فوصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز لانه لا يخرج به شئ واحترز بقوله تتبع وفي نسخة تلحق آخر الاسم من النون الساكنة الزائدة ولكنها في الوسط فلا يقال لها تنوين نحو غضنفر للاسد ومنكسر واحترز باضافة آخر الى الاسم من نون التوكيد الخفيفة في نحو لنسفعا وليكونا واحترز بقوله في اللفظ وتفارقه الخ من النون التي تكتب خطا فلا يقال فيها تنوين ولذلك تجامع أل نحو العتابن من قوله

* أقلي اللوم عاذل والعتابن * فلا يعرف بها الاسم (وقوله نحو زيد ورجل الخ) كرر الامثلة لان أنواع التنوين المشهورة أربعة تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض أما تنوين التمكين فهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة وهي التي لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف ومثل له بزيد ورجل اشارة الى أنه يكون في المعارف وفي النكرات الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون منها فهو معرفة ومثل له بصه فاذا قلت صه بكسرة واحدة فمعناه اسكت عن الكلام المعهود بيني وبينك وان شئت تكلم بغيره فهو معرفة وان قلت صه بالتنوين فمعناه اسكت عن كل كلام فهو نكرة وقد قال ابن مالك

واحكم بتنكير الذي ينوّن * منها وتعريف سواه بين

(والتنوين) وهو نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ وتفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم نحو زيد ورجل وصه ومسلمات وحينئذ فهذه أسماء لوجود التنوين في آخرها

الثالث

الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم كما قيل ومثل له بمسلمات وانما قيل له تنوين مقابلة لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر وجمع المذكر فيه النون ولم توجد فى جمع المؤنث فأعطى التنوين فى مقابلة النون وقيل فى سبب التسمية غير هذا الرابع تنوين العوض ومثل له بحينئذ والعوض اما عن جملة كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون والاصل والله أعلم وأنتم حين اذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون ثم حذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول وعوض منها التنوين اختصارا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرنا الذال على أصل التقاء الساكنين واما عن كلمة كتنوين بعض فى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض أى على بعضهم وتنوين كل فى قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أى كل انسان واما عوض عن حرف نحو جوار وغواش من الجموع المعتلة التى هى على وزن مفاعل رفعا وجرا فهى ممنوعة من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع والاصح أن منع الصرف سابق على الاعلال فأصل جوار وغواش جوارى وغواشى بالضم من غير تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت أى الضمة فبقى هنالك مزيد ثقل بوقوع الياء ساكنة آخرا اثر كسرة فخفف بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بصيغة منتهى الجموع وقيل الاعلال سابق على منع الصرف وقيل ان التنوين عوض عن الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة

(ودخول الالف واللام) أى فى أول الاسم الذى يمكن دخولها فيه وعبر بالالف واللام ولم يعبر بأل تقريبا على المبتدى والا فالموضوع على حرفين ينطق بلفظهما كهل فالقياس أل وأطلق فى أل فيشمل جميع أقسامها المعرفة والزائدة ودخول أل الموصولة على المضارع فى قوله * مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ * شاذ يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه وحيث كان شاذا فلا يحترز عنه نعم يستثنى منها أل الاستفهامية نحو أل قام زيد بمعنى هل قام زيد فانها تدخل على الافعال قياسا ثم انه يؤخذ من قول المصنف ودخول الالف الخ أن المراد بدخول الالف واللام الغير الاصلية احترازا من الاصلية فانها تكون فى الاسماء نحو ألد من قوله تعالى ألد الخصام وفى الافعال نحو ألقى من قوله تعالى وألقى فى الارض رواسى ونحو ألهى من قوله تعالى ألهاكم التكاثر فهى فيهما أصلية فلا يعرف بها الاسم (وقوله ودخول حروف الخ) نبه باعادة المضاف على أن حروف الخفض معطوفة على الالف واللام مدخولة لقوله ودخول ولا شك أن المعنى عليه وسميت حروف الخفض باعتبار عملها كحروف الجزم وحروف النصب وتسمى حروف الاضافة وحروف الصفة كما يأتى ان شاء الله والى هذه العلامات مع زيادة النداء والاسناد أشار فى الالفية بقوله

بالجر والتنوين والندا وأل * ومسند للاسم تمييز حصل

(قول الازهرى نحو من الرسول) الاولى أن يمثل بدل الرسول بنحو رجلين لان الرسول علم المبتدى اسميته من أل والخفض الظاهر (وقوله وعكس الترتيب الطبيعى الخ) استشكل كلام الازهرى بأن الترتيب الطبيعى هو أن يكون المتأخر متوقفا على وجود المتقدم كالواحد بالنسبة للاثنين فان وجود الاثنين متوقف على وجود الواحد ولا يمكن وجودهما الا بعد وجوده وما هنا ليس كذلك اذ قد يوجد الخفض والتنوين من دون أل ولا حروف الخفض كقولك غلام زيد (وأجيب) بأن مراده الشبيه بالطبيعى لا عينه باعتبار أن من العلامات ما يكون أولا ومنها ما يوجد آخرا وقدم ما يكون آخرا لان الكلام على حروف الخفض طويل وعادتهم غالبا أن يقدموا ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا الى ما الكلام فيه طويل أو يقال انه ترتيب طبيعى باعتبار محل الاسم الذى فيه العلامات فآخره متوقف على أوله طبعا (وقوله وعطف العلامات الخ) أى ما عدا الخفض المذكور ففيه تغليب (وقوله اشعارا الخ) بل لا اشعار للعطف بذلك نعم قد يقال المصنف أشعر بذلك بعطفها بالواو والظاهر ان الواو العاطفة فى غالب العلامات بمعنى أو وأو مانعة خلو لا جمع (وقوله كالالف واللام مع

(ودخول الالف واللام) عليه فى أوله نحو الرجل والغلام فالرجل والغلام اسمان لدخول الالف واللام فى أولهما (و) دخول (حروف الخفض) فى أوله أيضا نحو من الرسول فالرسول اسم لدخول حرف الخفض عليه وهو من وحاصل ماذكره من علامات الاسم أربع اثنتان تلحقان الاسم فى آخره وهما الخفض والتنوين واثنتان تدخلان عليه فى أوله وهما الالف واللام وحروف الخفض وعكس الترتيب الطبيعى لطول الكلام على حروف الخفض وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع اشعارا بأن بعضها قد يجامع بعضا فى الجملة كالخفض مع التنوين أو مع الالف واللام وقد لا يجامع كالالف واللام مع

التنوين) عـلة المنع أن أل تدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير فتنافيا وأما نحو قوله تعالى ألفافا فاللام أصـلية وكذلك التنوين مع الاضافة لان التنوين يؤذن بالانفصال وهي تؤذن بالاتصال فتنافيا أيضا (وقوله ثم استطرد الخ) معطوف على متوهم أي قال كذا ثم استطرد والاستطراد ذكر الشيء في غير محله وأشار بهذا الى دفع التكرار بين عدّه حروف الخفض هنا وذكرها أيضا في آخر الكتاب فانه ذكرها هنا تبعا لانه لما قال وحروف الخفض كأن قائلا قال له ماهي فشرع يبينها والا فمحلها الاصالة هو ما يأتي وقد يقال انه ذكرها هنا لبيان كونها علامة للاسماء مع قطع النظر عن عملها وفيما يأتي ذكرها باعتبار العمـل مع قطع النظر عن كونها علامة فلا استطراد ولا تكرار لان الموضوع مختلف (وقوله جملة الخ) أي بعضا اشارة الى أنه لم يستوفها وهو كذلك (من) أي وما عطف عليها فيقدّر العطف سابقا على الاخبار وبه يندفع ما قيل ان هي لفظة واقعة على حروف وحروف جمع ومن مفرد ولا يصح الاخبار بالمفرد عن الجمع ومن وان كانت حرفا فالمراد لفظها وبنسبة الحكم اليها يصح جعلها خبرا كما هنا وفي الكافية

وان نسبت لأداة حكما * فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

ويصح جعلها مبتدأ فتقول في من من قول القائل أعرب لي من حرف جرّ من مبتـدأ وحرف جر هو الخبر وميم من مكسورة وحقها الفتح للخفة لكن كسرت للفرق بين من الحرفية ومن الاسمية وقال الكسائي أصلها منا نخفف بحـذف الالف وتسكين النون لكثرة الاستعمـال وهي مبنية على السكون فان لقيها ساكن فتحت على خلاف أصـل التقاء الساكنين ولم تـكسر كراهية توالي كسرتين (وقوله ومن معانيها الخ) اعـلم أن الازهري اقتصر في كل حرف من هذه الحروف على معنى مشهور من معانيه وان كانت لها معان أخر لم يأت بها ويدل على أن لها معاني أخر اتيـانه بمن التبعيضية في جميعها والابتداء في من اما في المكان كمثاله وهو متفق عليـه أو في الزمان وفيـه خلاف والحق أنه وارد على قلة بالنسبة للمكان ومنه قوله تعالى من أوّل يوم أحق أن تقوم فيه واليه أشار في الالفية بقوله * وقد تأتي لبدء الازمنه * (وقوله ومن معانيها الانتهاء) أي بيان آخر المسافة من مكان أو زمان ومثل للمكان ومثال الزمان ثم أتموا الصيام الى الليل والى كون الى تفيد الانتهاء أشـار في الألفية مع حتى واللام بقوله * للانتها حتى ولام والى * (وقوله ومن معانيها المجاوزة الخ) هي بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدّى بهـا وهي حسية كمثاله ومعناه بعد السهم عن القوس بسبب الرمي ومعنوية كأخذت العلم عن زيد لانه ليس المراد بعد العـلم عن زيد بسبب الاخذ عنه وانمـا المراد ان الله خلق فيك علما بسبب أخذك عنه والى كون عن للمجاوزة أشار في الالفية بقوله * بعن تجاوزا عنى من قد فطن * (وقوله ومن معانيها الاستعلاء) السـين والتاء زائدتان ومعناها العلوّ وهو اما حقيقي كمثاله واما معنوي بمعنى القهر والغلبة كقوله قد استوى بشر على العراق * من غير سيف ودم مهراق

والى كون على للاستعلاء أشار في الألفية بقوله * على الاستعلا * (وقوله ومن معانيها الظرفية) وهي اما حقيقية كمثاله أو مجازية كقولك نظرت في الـكتاب فلكون الـكتاب شاغلا للنظر ومحيطا به نزل منزلة الظرف المشتمل على المظروف حقيقة والى كون في تفيد الظرفية أشار في الألفية مع زيادة الباء بقوله

* والظرفية استبن ببا * وفي * (وقوله ومن معانيها التقليل) أي قليلا والتكثير كثيرا فالتقليل كمثاله والتـكثير كقولك رب رجل طالح لقيته لان لقيانك للرجل الصالح قليل وللطالح كثير وقيل لم توضع لواحد منهما بل يستفاد ان من القرينة وقيل هي للتقليل فقط وقيل للتـكثير فقط وقيل لهـما على حد سواء وقيل للتـكثير في موضع الافتخـار وللتقليل فيمـا عداه فهـي أقوال ستة ثم ان رب يجب تصديرها وتأخير عاملها مع كونه فعلا ماضيا وتنكير مجرورها وفي الألفية * واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب * منكرا * وفي

التنوين ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال (وهي) أي حروف الخفض (من) بكسر الميم ومن معانيها الابتـداء (والى) ومن معانيها الانتهاء ومثالهما سرت من البصرة الى الكوفة فالبصرة والكوفة اسمان لدخول حرف الخفض عليهما وهو من في الاولى والى في الثانية (وعن) ومن معانيها المجاوزة نحو رميت عن القوس فالقوس اسم لدخول عن عليه (وعلى) ومن معانيها الاستعلاء نحو صعدت على الجبل فالجبل اسم لدخول على عليـه (وفي) ومن معانيها الظرفيـة نحو الماء في الكوز فالكوز اسم لدخول في عليه (ورب) بضم الراء ومن معانيها التقليل نحو رب رجل كريم لقيته فرجل اسم لدخول رب عليـه (والباء) الموحدة

وجوب نعته بنكرة خلاف وعلم من كون مجرورها لا يكون الا نكرة أنها لا تجر الضمير * وما رووا من نحو ربه فتى * نزر وتعمل ظاهرة ومقدرة وفى الالفية

وحذفت رب فجرت بعد بل * والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

ومجرورها تارة يكون فى محل رفع بالابتداء نحو رب رجل عندى وفى محل نصب مفعول نحو رب رجل صالح لقيت ومحتمل لهما فى نحو رب رجل صالح لقيته (وقوله ومن معانيها التعدية الخ) التعدية على قسمين عامة وهى ايصال معنى الفعل اللازم الى الاسم وهى بهذا المعنى عامة فى جميع حروف الجر الغير الزائدة وخاصة وهى المعاقبة لهمزة النقل فى تصييرها كان فاعلا مفعولا وهى بهذا المعنى خاصة بالباء نحو ذهبت بزيد أى صيرته ذاهبا بمنزلة أذهبته وعلى الخاصة يحمل كلام الازهرى ليكون ذلك مختصا بالباء وعليها يحمل مثاله فمعنى مررت بالوادى صيرت الوادى ممرورا به وان كان يحتمل التعدية العامة وحمل الكلام على الفائدة أولى والى معانى الباء ومن جملتها التعدية أشار فى الألفية بقوله * بالبا استعن وعدّ عوّض ألصق * الخ ثم المناسب لذكر أشهر معانى هذه الحروف أن يجعل بدل التعدية الالصاق لانه أشهر معانيها وهو المتفق عليه ولم يذكر سيبويه سواه نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم أى ملاصقين على مذهب المالكية (وقوله ومن معانيها التشبيه) وهو الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بالكاف ونحوها والمراد بالامر الاول المشبه وهو زيد فى مثاله والمراد بالامر الثانى المشبه به وهو البدر فى مثاله والى كون الكاف تفيد التشبيه أشار فى الالفية بقوله شبه بكاف (وقوله ومن معانيها الملك) بكسر الميم بمعنى المملوك ٣ وأما بالضم فهو المالك ولام الملك هى الواقعة بين ذاتين ما قبلها يصح أن يكون مملوكا وما بعدها يصح أن يكون مالكا كمثاله وفى الألفية * واللام للملك وشبهه * (وحروف القسم) يصح أن يقرأ بالرفع معطوفا على من من قوله وهى من أو على اللام لان حروف القسم من جملة حروف الخفض ويصح أن يقرأ بالجر فيكون معطوفا على الخفض من قوله بالخفض أو على حروف الخفض على الخلاف فى المعاطيف اذا تكررت هل كل واحد معطوف على ما يليه أو على الاول وهو الاصح (وقوله بمعنى اليمين) هذا معناه لغة وفى الشرع خاص أشار له خليل بقوله اليمين تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله أو صفته كبالله وتالله الخ (وقوله ثلاثة الخ) أشار بهذا الى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يلزم الاخبار بالمفرد عن الجمع وهذا على ما فى غالب النسخ من زيادة الباء وتكون تكرارا مع ذكرها قبل ويجاب عنه بأنه كررها اشارة الى أنها تكون حرف خفض فقط وحرف جر وقسم أيضا وفى بعض النسخ يحذفها استغناء عنها بتقدمها فى حروف الخفض ثم كان ينبغى للمصنف أن يقدم الباء لانها أصل حروف القسم وتدخل على المقسم به من غير شرط وقد يجاب بأنه قدم الواو لانها أكثر حروف القسم استعمالا من غيرها (قوله وأصلها الواو الخ) اعلم أن أصل حروف القسم الباء وتبدل واوا لما بينهما من التناسب فان الباء للالصاق والواو للجمع ثم تبدل الواو تاء كما أبدلت فى تعد أصله أوتعد ثم تبدل التاء هاء ثم الهاء لاما وان قلبت التاء هاء ففيه أربع لغات ها ألله بالمد والقطع ها الله بحذفهما ها الله بالمد دون قطع ها ألله بالقطع دون مد (والفعل) لما فرغ من علامات الاسم شرع فى علامات الفعل وذكرها اجمالا ولذلك بين الازهرى بعض ما يختص بالماضى والمضارع وما يكون علامة لهما معا (قول الازهرى بكسر الفاء) اسم للكلمة المخصوصة المقابلة للاسم والحرف احترازا من الفعل بفتحها فهو مصدر لفعل المتعدى مكسور العين كفهم أو مفتوحها كضرب وفى الألفية * فعل قياس مصدر المعدى * واعلم ان كون الفعل بكسر الفاء اسما للكلمة والمفتوح مصدرا مجردا اصطلاح والا فالمصدر قد يأتى بالكسر والفتح كعلم يعلم علما سمع بفتح العين وكسرها (وقوله الحرفية) قيد بذلك اشعارا بأن المصنف أطلق فى محل التقييد ويجاب عنه بأنه مهما أطلقت قد فلا تنصرف الا للحرفية فيكون تقييد الازهرى انما هو للايضاح (وقوله وتدخل

ومن معانيها التعدية نحو مررت بالوادى فالوادى اسم لدخول الباء عليه (والكاف) ومن معانيها التشبيه نحو زيد كالبدر فالبدر اسم لدخول الكاف عليه (واللام) ومن معانيها الملك نحو المال للخليفة فالخليفة اسم لدخول اللام عليه (وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة بمعنى اليمين وحروف القسم من حروف الخفض وسميت حروف القسم لدخولها على المقسم به (وهى) ثلاثة (الواو) وتختص بالظاهر نحو والله والطور (والباء) الموحدة وتدخل على الظاهر نحو بالله وعلى المضمر نحو والله أقسم به (والتاء) المثناة فوق وتختص بلفظ الجلالة غالبا نحو تالله وأصلها الواو وقد تجعل هاء نحو ها الله لافعلن وقد تخلفها اللام نحو لله لا يؤخر الاجل (والفعل) بكسر الفاء (يعرف) من قسيميه الاسم والحرف (بقد) الحرفية وتدخل

٣ (قوله وأما بالضم الخ) كذا بالاصل والذى فى القاموس ان الملك بالضم بمعنى العظمة والسلطان والمؤلف حجة وحرر اه مصححه

على الماضى) اعلم أن قد ان دخلت على الماضى فانها تفيد التحقيق مطلقا كانت فى كلام الله أو الرسول أو العرب أو المصنفين وان دخلت على المضارع فان كانت فى كلام الله أو الرسول فهى للتحقيق أيضا وان كانت فى كلام غيرهما فهى للتقليل غالبا (وقوله نحو قد زيد درهم) قد مبتدأ مبنى على السكون لشبهه بالحرف فى الوضع على حرفين ويصح أن تقول قد بضمة واحدة فيكون مرفوعا بضمة ظاهرة فوق الدال لاضافتها وزيد مضاف اليه ماقبله ودرهم خبره ويجوز أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى وزيدا مفعوله ودرهم فاعله ﴿والسين وسوف﴾ كلاهما للتنفيس وهو تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال ثم قال البصريون زمن السين أضيق من زمن سوف نظرا الى كثرة الحروف وقال الكوفيون بل هما متساويان واستدل ابن مالك لهذا الاخير بتعاقبهما على المعنى الواحد فى الوقت الواحد كما فى قوله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين أجرا عظيما أولئك سنؤتيهم أجورهم ثم قيل السين مقتطعة من سوف وقيل لا ثم ان قد والسين وسوف من زيادة المصنف على الألفية كما زاد عليه كيفما واذا فى الشعر وكذلك قوله ومعنى ان وأن للتوكيد الخ وكذلك توابع أجمع وانما أدخل أل خاصة على سين ولم يدخلها على سوف لان سوف صار علم جنس على الحرف المخصوص والاعلام لاتدخل عليها أل التى لغير لمح الاصل الا شذوذا لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد وأما أل التى للمح الاصل فتدخل نحو العباس وسوف مبنية لانها حرف وبنيت على الفتح لتعذر السكون وأما السين فصورة حرفه الموجودة فى الفعل س فعبر عنه باسمه وهو سين وأل تدخل عليه ﴿وتاء التأنيث﴾ (قول الازهرى الساكنة) قيد به اطلاق المصنف المقتضى ان كل تاء تأنيث يعرف بها الفعل وليس كذلك بل محل كونها علامة ان كانت ساكنة أو حركت من نقل كقالت امة أو التقاء الساكنين كقالتا أتينا طائعين قالت الاعراب آمنا وأما المحركة أصالة فان كانت محركة بحركة اعراب فهى خاصة بالاسماء كفاطمة وان كانت محركة بحركة بناء فتكون فى الاسماء كلاقوة وتلحق الحروف كلات وثمت وربت وأما تاء تقوم فهى تسمى فى الاصطلاح حرف مضارعة لا تاء التأنيث خلافا لبعضهم وكان الاولى للمصنف أن يقول والتاء ليشمل تاء التأنيث وتاء الفاعل (وقوله نحو قالت) ومنه قوله

ألمت فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق

ولم يذكر علامة الامر وهى دلالته على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة أو نونى التوكيد لانها مركبة ففهمها تشويش على المبتدى ومايقال انه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بان الافعال فعلان ماض ومضارع والامر مضارع مجزوم بلام الامر كما يأتى لايصح لانه ذكر بعد انها ثلاثة حيث قال باب الافعال الافعال ثلاثة وكونه مشى هنا على قول وهناك على قول تشويش على المبتدى والى علامات الفعل اجمالا أشار فى الألفية بقوله

بتا فعلت وأتت ويا افعلى * ونون أقبلن فعل ينجلى

﴿والحرف ما الخ﴾ ما عبارة عن الكلمة فلا يرد علينا الجملة أيضا فانها غير قابلة للعلامات فيقتضى أنه يقال لها حرف مع أنها ليست كذلك (وقوله أى مايعرف به الاسم الخ) حمل الازهرى كلام المصنف على ظاهره وأن المراد بدليل الاسم ودليل الفعل خصوص العلامات المذكورة سابقا لكن يرد عليه أن عندنا كلمات كثيرة لاتقبل شيأ مما ذكره المصنف وليست بحرف كهو من الاسماء واضرب من الافعال فان الاول اسم ومع ذلك لايقبل علامات الاسم التى ذكرها المصنف هنا والثانى فعل ولا يقبل علامة الفعل التى ذكرها أيضا فيقتضى كلامه أنهما حرفان وأجيب بأن هذه المقدمة معقودة للمبتدى وهو لايستقل بالافادة والمعلم هو الذى يبين له مالم يذكر من العلامات أو تقول ان الكثير مما لايقبل هذه العلامات حروف ولا يضر خطأ المبتدى فى بعض الاشياء (وقوله فعدم صلاحيته الخ) قال بعضهم انما لم تجعل له علامة وجودية لانه فى نفسه علامة فلو جعل له

على الماضى نحو قد قام وعلى المضارع نحو قد يقوم فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما بخلاف قد الاسمية فانها مختصة بالاسماء لانها بمعنى حسب نحو قد زيد درهم (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع نحو سيقول وسوف يقول فيقول فعل مضارع لدخول السين وسوف عليه (وتاء التأنيث الساكنة) وتختص بالماضى نحو قامت (والحرف) يعرف بأنه (مالا يصلح معه دليل الاسم) أى مايعرف به الاسم من الخفض والتنوين ودخول الالف واللام وحروف الخفض (و) ما (لا) يصلح معه (دليل الفعل) أى مايعرف به الفعل من قد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء نقطة من فوق وعلامة الحاء المهملة

علامة لزم الدور أو التسلسل (وقوله عدم النقطة الخ) لانه اذا نقط من أسفل التبس بالجيم وان نقط من فوق التبس بالخاء وفى المعنى قيل

الحرف ماليست له علامه * ترك العلامة له علامه

ولذلك قالوا ينبغى للانسان اذا سئل عن كلمة ولم يدر أهى اسم أو فعل أو حرف أن يقول حرف لانه ان أجاب بغيره يسئل عن الدليل فان قيل له بل هى اسم أو فعل فيقول ما الدليل فيرجع السائل مسؤلا والى الحرف أشار فى الألفية بقوله سواهما الحرف

﴿باب الاعراب﴾

جرت عادة المصنفين أن يفصلوا كتبهم بالابواب تسهيلا على الطالب بحيث اذا أراد مطالعة مسئلة وجدها فى بابها وتنشيطا له ان ختم بابا شرع فى آخر كالمسافر اذا قطع مسافة نشطت نفسه للاخرى ولهذا والله أعلم جعل الله القرآن سورا وجزأه العلماء أجزاء وأحزابا وباب خبر لمبتدا محذوف تقديره هذا باب الاعراب أو مبتدأ والخبر محذوف أى باب الاعراب هذا محله أو مفعول بفعل محذوف أى افهم باب الاعراب أو اقرأ والاولان أولى لان فيهما بقاء أحد ركنى الاسناد والباب لغة فرجة يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه وهو حسى فى المحسوسات كباب الدار والمسجد ومعنوى فى المعنويات كباب الاعراب وأصله بوب بفتح الواو تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا بدليل جمعه على أبواب وتصغيره على بويب والاعراب يطلق على معان جمعها من قال

بيان وحسن وانتقال تغير * (٣) وعرفان الاعراب فى اللغة اجعلا

فمن الاول قوله عليه الصلاة والسلام البكر تستأمر واذنها صماتها والثيب تعرب عن نفسها أى تبين بالكلام ومن الثانى قولهم جارية عروب أى حسنة ومن الثالث قولهم أعربت الابل عن مرعاها اذا انتقلت ومن الرابع قولهم أعربت معدة الرجل اذا تغيرت ومن الخامس قولهم أعرب الرجل اذا كان عارفا بالخيل العتاق وأما اصطلاحا فالجمهور على أنه لفظى وعرفوه بقولهم ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف فالحركة تشمل الضمة والفتحة والكسرة والحرف المراد به الواو والالف والياء والنون والسكون والحذف للنون أو لحرف العلة فجميع ذلك هو نفس الاعراب وقيل انه معنوى وهو اختيار أبى حيان وتبعه تلميذه ابن آجروم اذ قال هو تغيير الخ ﴿فان قلت﴾ ما ينبنى على الخلاف المذكور فى الاعراب هل هو لفظى أو معنوى ﴿قلت﴾ لا ينبنى عليه شئ فى المعنى بل فى اللفظ فاذا قلت جاء زيد مثلا فعلى أنه لفظى تقول زيد مرفوع بنفس الضمة فهى نفس الاعراب وعلى القول بأنه معنوى تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره فتكون الضمة علامة على الاعراب وهكذا (وقوله بكسر الهمزة) احترازا من الأعراب بفتحها فهو اسم لمن يسكن البادية عربيا كان أو غيره ﴿الاعراب﴾ أظهر فى موضع الاضمار تقريبا على المبتدى ﴿تغيير﴾ اعلم أن المصنف أطلق التغيير وأراد به التغير لان الاول وصف للشخص والثانى وصف للفظ وهو المقصود وكثيرا ما يطلقون المصدر وهو فعل الفاعل ويريدون المعنى الحاصل به (قوله أحوال) جمع حال قال بعض زيادة هذا المضاف مضرة لانها تقتضى أن الاعراب هو الذى تتغير فيه الصفة فقط وذلك بتغيير الحركات كجاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وأما ان تغيرت الذات كجاء أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك فلا يقال فيه اعراب وليس كذلك فالاولى ابقاء عبارة المصنف على ظاهرها لتشمل القسمين معا هذا حاصل كلامهم والحق أن تغيير الذات يؤخذ بالاحروية لانه اذا كان تغيير الصفة فقط يسمى اعرابا فأحرى تغيير الذات والصفة معا ﴿أواخر الكلم﴾ أى أو ما اتصل به وجمع المصنف أواخر باعتبار تغيير آخر هذه الكلمة فى

عدم النقطة بالكلية
﴿باب الأعراب﴾
بكسر الهمزة (الاعراب) فى اصطلاح من يقول انه معنوى (هو تغيير) أحوال (أواخر الكلم)

٣(قوله وعرفان الاعراب الخ) كذا بالاصل وهو غير مستقيم وزنا ومعنى أما وزنا فظاهر وأما معنى فلما ذكره الاشمونى من أنه يقال أعرب الرجل اذا صار له خيل عراب فلو قيل بدل هذا الشطر

وملك عراب من خيول كذا اجعلا

لكان أنسب وزنا ومعنى فتأمل اه مصححه

تركيب آخره كذا والا فتغيير آخر كلمة واحدة يقال له اعراب (قول الازهرى حقيقة) أى بأن لم يحذف منه شئ أوحكما بان حذف منه لام الكلمة لكثرة الاستعمال كيد ودم أصلهما يدى ودمى فحذفت الياء وصار الاعراب على الدال والميم وانما قلنا أوما اتصل به أى بالآخر ليدخل المثنى والجمع على حده فانهما معربان بالحروف وهى ليست بالآخر لكنها متصلة بالآخر فهى بمنزلة الحركات ﴿فان قلت﴾ آخر المثنى والجمع نون ﴿قلت﴾ النون فيهما منزل منزلة التنوين فى المفرد فكما أن تنوين المفرد لا يخرج ما هو عليه عن كونه آخرا كذلك النون فيهما ﴿فان قلت﴾ يرد على هذا الافعال الخمسة فانها معربة بثبوت النون وهى ليست آخرا ولا متصلة بالآخر بل بالفاعل الذى هو الضمير ﴿قلت﴾ أجيب بأنه لما كان الفاعل كالجزء من فعله لم يعد فاصلا وصارت النون كأنها متصلة بالآخر (وقوله تصييره مرفوعا الخ) ظاهره أن الذى يوصف بالرفع أوغيره انما هو الآخر لان ضمير تصييره عائد عليه وليس كذلك بل الذى يوصف بذلك انما هو الكلمة بتمامها وأجيب بأنه لما كان الآخر محلا لما ذكر صح ذلك أو يقال الضمير عائد على الآخر باعتبار الكلمة فهو من باب اطلاق الجزء وارادة الكل (وقوله أومخفوضا) الاولى أن يزيد أومجزوما ليشمل الفعل المضارع لانه داخل فى الكلم كما سيذكره والجواب بأنه خص ما يكون فى الاسم غير ظاهر (وقوله بعد أن كان موقوفا) أى بصورة ساكن لا يوصف باعراب ولا بناء والاولى أن يقول بعد أن لم يكن كذلك لان كلامه انما يشمل الانتقال من حالة الوقف الى حالة الاعراب وأما النقل من حالة الاعراب الى حالة الاعراب فلا يشمله كلامه وهو تحكم نعم قد يقال ان كان النقل من الوقف الى غيره يسمى اعرابا فأحرى النقل من حالة الاعراب الى حالة الاعراب (وقوله والمراد بالكلم هنا الخ) أى فى تعريف الاعراب أراد أن يدفع بهذا اعتراضا واردا على المصنف بأن يقال له الكلم اسم جنس جمعى أقل ما يصدق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل حينئذ فى التعريف تغيير آخر كلمة أوكلمتين بل لا بد من تغيير آخر ثلاث كلمات وليس بصحيح فأجاب بأن الذى أقل مصدوقه ثلاثة الكلم لغة والمراد به هنا الاسم الخ أونقول ان أل الجنسية اذا دخلت على جمع أوما فى معناه كما هنا أبطلت جمعيته (وقوله المتمكن) أى المعرب سواء كان أمكن وهو الذى فيه تنوين الصرف كزيد ورجل أوغير أمكن وهو الذى لا ينصرف كمساجد (وقوله نون الاناث) أى الموضوعة للاناث ولا عبرة بكونها قد تستعار للذكر فان اتصلت به نون الاناث بنى على السكون نحو يتربصن أو باشرته نونا التوكيد بنى على الفتح وان لم تباشره فى اللفظ نحو هل تقومان أوفى التقدير نحو هل تقومن أعرب كما يأتى وقد قال ابن مالك * وأعربوا مضارعا ان عريا * الخ (وقوله على أنه علة له) أى لوجود التغيير كأنه قال ان حصل التغيير لاجل اختلاف العوامل فهو اعراب والا فلا ثم استشعر الازهرى سؤالا يرد على المصنف بأن يقال له تعبيرك بالاختلاف يقتضى أنه لا يقال له اعراب الا اذا اختلف عليه عاملان فأكثر وأما ان كان التغيير بعامل واحد فلا يسمى اعرابا فأجاب بقوله والمراد باختلاف العوامل تعاقبها أى صحة تعاقبها بأن يصح حذف هذا والاتيان بالآخر مكانه قال الفيشى لكن تفسير الاختلاف بهذا المعنى لغة وأما الاختلاف فى الاصطلاح فهو الوجود والجواب عن المصنف أنه أطلق الملزوم وأراد لازمه لانه يلزم من الاختلاف الوجود فكأنه قال لوجود العوامل اختلفت أم لا تعاقبت أم لا كما اعترض على المصنف أيضا فى تعبيره بالعوامل بصيغة الجمع فيقتضى ان هذا الاختلاف لا بد له من ثلاثة عوامل فأكثر ويجاب عنه بما مر من أن أل الجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت جمعيته وصار يصدق بالواحد والمتعدد ﴿الداخلة عليها﴾ فقول المصنف سابقا تغيير جنس فى الحد يصدق بكل تغيير وقوله أواخر الكلم فصل أول احترز به من التغيير الواقع فى الاول أو الوسط كتغيير التصغير وجمع التكسير نحو زييد وزيود وقيل انه لبيان الواقع لا للاحتراز لان تغيير الاعراب لا يكون الا آخرا وقوله لاختلاف العوامل فصل ثان احترز به من التغيير لا لاختلاف العوامل

حقيقة كآخر زيد أوحكما كآخر يد والمراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعا أومنصوبا أومخفوضا بعد ان كان موقوفا قبل التركيب والمراد بالكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد (لاختلاف العوامل) متعلق بتغييره على أنه علة له والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الكلم (الداخلة عليها)

كتغيير آخر لعل وحيث وفي حيث ست لغات حيث وحوث بضم الثاء وفتحها وكسرها فيهما فلا يسمى اعرابا وانما يسمى لغات وقوله الداخلة عليها فصل ثالث احترز به من المحكي كقولك من زيد في حكاية من قال جاء زيد ومن زيدا في حكاية من قال رأيت زيدا ومن زيد في حكاية من قال مررت بزيد فزيد الواقع بعد من في الجميع تغير آخره لاختلاف العوامل لكنها لم تدخل عليه فلا يقال في الحركات انها اعراب وكيفية اعرابه أن تقول في الجميع من اسم استفهام مبتدأ مبني وزيد في الاحوال الثلاثة هو الخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (وقوله واحدا بعد واحد) منصوب على الحال أي حال كون العوامل مرتبة فلا يمكن جمع اثنين في تركيب واحد من جهة واحدة أو مفعول مطلق على حذف مضاف عامله الداخلة تقديره دخول واحد بعد واحد (وقوله والمراد بالعامل الخ) مقتضى الظاهر به فأظهر في موضع الاضمار تقريبا على المبتدي وأشار بهذا الى أن المراد به العامل الاصطلاحي لا اللغوي وهو المؤثر في الشئ (وقوله ما به) أي شئ لفظي ويشمل المقدر أو معنوي كما ذكر بعد وباء به سببية (وقوله يتقوّم الخ) بفتح الياء والتاء وتشديد الواو أي يحصل ويوجد المعنى المقصود من التركيب (وقوله المقتضى) أي الطالب صفة للمعنى فيصير التقدير العامل هو الشئ الذي بسببه يحصل ويوجد المعنى الذي يطلب الاعراب والمراد بالمعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة (وقوله للاعراب الخ) يؤخذ من هذا أن فهم المعنى سابق على الاعراب ولهذا اذا سئلت عن تركيب ولم تدر اعرابه فتقول لمن سألك بين لي المعنى أبين لك الاعراب وهذا هو الحق وغلط من قال ان الاعراب سابق على المعنى (وقوله نحو جاء) أي فان به يتقوّم المعنى وهو الفاعلية (وقوله المقتضى للرفع) أشار به الى أن العامل لا يقتضي رفعا لذاته وانما يطلب فاعلا ومن شأن الفاعل أن يكون مرفوعا (وقوله المقتضى للنصب) أي من حيث كون الاسم مفعولا لا من حيث ذات العامل والا فالعامل انما طلب باعتبار ذاته المفعول لكن من شأن المفعول أن يكون منصوبا (وقوله المضاف اليه) أي المنسوب اليه المعنى الذي قبل الباء فان حروف الخفض تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معنى ما قبلها وتوصله لما بعدها (وقوله المقتضى هو) أي المضاف اليه أشار به الى أن حرف الجر لا يقتضي جرا لذاته أيضا وانما يطلب المضاف اليه ومن شأنه الجر فتحصل أن العامل لا يطلب لذاته رفعا ولا نصبا ولا جرا وانما يطلب فاعلا أو مفعولا أو منسوبا اليه والفاعل يقتضي الرفع والمفعول من شأنه النصب والمنسوب اليه من شأنه الجر (وقوله والمراد بدخول العوامل مجيئها) أي حصولها وتحققها مع الكلام فيدخل فيه العوامل المقدّرة والمعنوية وأشار به الى أنه لا يشترط الدخول بالفعل كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف (وقوله استمرت) أي بقيت ولم تحذف (وقوله أم حذفت) أطلق في الحذف فيتناول الحذف جوازا كقولك زيد في جواب قول القائل من قرأ وقد قال ابن مالك * ويرفع الفاعل فعل أضمرا * ويتناول الحذف وجوبا كقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبا لان المفسر كأنه عوض عنه ولا يجمع بينهما (وقوله أو تأخرت) وفي الالفية * وقد يجي المفعول قبل الفعل * (قوله وقول المكودي الخ) مبتدأ وجرى الخ بعده خبره وهو جواب عن سؤال مقدّر تقديره ما ذكرت من أن العوامل قد تتأخر ينافيه قول المكودي في شرح هذه المقدّمة ان العوامل الخ فأجاب بأن ما قاله المكودي محمول على الاصل الغالب ففهم أن مراد المكودي أن العوامل لا تكون الا قبل المعمولات في اللفظ وفيما فهمه الازهري من كلامه نظر بل مراده أن العوامل لا تكون الا قبل المعمولات رتبة أي ان رتبة العوامل التقديم على المعمولات فهي وان تأخرت في اللفظ فرتبتها التقديم ولم يرد ما قال (قوله وقول المصنف) مبتدأ بمعنى المقول ولفظا أو تقديرا بدل من قول وقوله حالان خبر ﴿فان قلت﴾ المبتدأ مفرد والخبر مثنى مع أن المطابقة بينهما واجبة ﴿قلت﴾ المبتدأ وان كان

واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل والمراد بالعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى للاعراب سواء كان ذلك العامل لفظيا أو معنويا فالعامل اللفظي نحو جاء فانه يطلب الفاعل المقتضى للرفع ونحو رأيت فانه يطلب المفعول المقتضى للنصب ونحو الباء فانها تطلب المضاف اليه المقتضى هو للجر والعامل المعنوي هو الابتداء والتجرّد والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية والاضافة سواء استمرّت أم حذفت وسواء تقدّمت على المعمولات كرأيت زيدا أم تأخرت نحو زيدا رأيت وقول المكودي ان العوامل لا تكون الا قبل المعمولات جرى على الاصل الغالب وقول المصنف (لفظا أو تقديرا) حالان من تغيير يعني أن تغيير أواخر الكلم تارة يكون في اللفظ نحو يضرب زيد ولن أكره حاتما ولم أذهب بعمرو

فتلفظ بالرفع في يضرب وزيد وبالنصب في أكره وحاتما وبالجزم في أذهب وبالجر في عمرو وتارة يكون التغيير على سبيل الفرض والتقدير وهو المنوي كما تنوى الضمة في موسى يخشى ٢٦ والفتحة في لن أخشى الفتى والكسرة في مررت بالرحى فموسى ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة وأخشى والفتى منصوبان بفتحة مقدرة والرحى مخفوض بكسرة مقدرة وهذا هو المراد بقوله لفظا أو تقديرا وأو هنا للتقسيم لا للترديد وكيفية الاعراب اللفظي ان تقول في نحو يضرب زيد يضرب فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم وزيد فاعل يضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول في مثل لن أكره حاتما لن حرف نفي ونصب واستقبال وأكره فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له لن وحاتما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره وتقول في لم أذهب بعمرو لم حرف نفي وجزم وقلب وأذهب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره لفظا والجازم له لم وبعمرو جار ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والجار له الباء وكيفية الاعراب التقديري أن تقول في مثل موسى يخشى موسى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع الابتداء ويخشى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجرد وفاعل يخشى مستتر فيه جوازا تقديره هو وهو وفاعله جملة فعلية في محل رفع على الخبرية لموسى والرافع لمحل الجملة الواقعة خبرا المبتدا وتقول في لن أخشى الفتى

مفرد اللفظ فهو مثنى معنى بدليل البدل هذا اعراب الجملة الواقعة في كلام الازهري وأما اعراب كلام المصنف على حدته فقال الازهري لفظا أو تقديرا حالان من تغيير والاولى أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة على حذف مضاف والتقدير تغيير لفظ أو تغيير تقدير ثم حذف المضاف الذي هو تغيير وأقيم المضاف اليه وهو لفظا أو تقديرا مقامه فانتصب انتصابه وناصبهما تغييرا المصدر المذكور في قول المصنف الاعراب هو تغيير الخ على حد قوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء وانما كان أولى لان لفظا وتقديرا مصدران ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع وفي الألفية * ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة قال المكودي ومع كثرته فلا يقاس عليه فلابد من تأويلهما باسم المفعول أي الملفوظ به والمقدر ليصح ومالا تأويل فيه أولى وظاهر حل الازهري أنهما منصوبان على نزع الخافض وهو أضعف الاوجه فيه لانه موقوف على السماع كالحال ويزيد عليه بكون الالفاظ المنصوبة على اسقاط الخافض تكون معرفة كقوله * تمرون الديار * وهذان اللفظان منكران والحاصل أن النصب على المفعولية المطلقة أولى ثم الحال ثم النصب على اسقاط الخافض والى الاعراب اللفظي والتقديري أشار في الألفية بقوله

ومعرب الاسماء ماقد سلما * من شبه الحرف كأرض وسما

بناء على أن ضم السين من سما أحد لغات اسم ولا يتعين رجوع لفظا أو تقديرا التغيير فقط بل كما يصح أن يرجع له يصح أيضا أن يرجع لقوله الداخلة عليها فيكون المعنى حال كون العوامل الداخلة عليها ملفوظا بها أو مقدرة فيكون هو معنى قوله سابقا سواء استمرت أم حذفت فالملفوظ بها كجاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والمقدرة كما مر (وقوله فتلفظ بالرفع) أي بعلامته أو بأثره لان المصنف ذهب الى أن الاعراب معنوي (وقوله في يضرب الخ) أي في هذا اللفظ الذي هو يضرب وفي زيد أو تقول ان المجرور محذوف تقديره فتلفظ بالرفع في قولك يضرب وانما احتجنا لهذا لان يضرب فعل مضارع لا يدخل عليه حرف الجر وهكذا يقال فيما بعده (وقوله وبالجزم الخ) المراد به علامته وهي السكون لانها هي اللفظية بمعنى أنها متعلقة باللفظ والا فالجزم عدمي لانه حذف الحركة (وقوله يكون التغيير) أي علامته الدالة عليه لان الاعراب معنوي (وقوله والتقدير) عطف تفسير على الفرض والاولى أن يقول على سبيل التقدير والفرض لانه يشترط في عطف التفسير أن يكون الثاني أظهر من الاول كقولك عسجد وذهب وبر وقمح (وقوله وهو المنوي) أي علامته وأثره لما مر بدليل كما تنوى الضمة فان الضمة علامة (وقوله وهذا هو المراد الخ) كان الاولى أن يقول وهذا بعض ما أراد المصنف بقوله أو تقديرا فان الاعراب التقديري ليس منحصرا في الاسم المقصور والفعل المضارع الذي آخره ألف بل كذلك يكون في الاسم المنقوص كما يأتي له والفعل المضارع الذي آخره واو أو ياء وبقي عليه ذلك (وقوله وأو هنا للتقسيم) أشار بهذا الى الجواب عما يقال انه أدخل أو في التعريف وهو ممتنع فأجاب بأن التي يمتنع دخولها فيه هي أو التي للشك وأما أو التي للتقسيم كما هنا فلا يمتنع دخولها فيه ولو عبر بالتردد أي الشك بدل الترديد لكان أولى (وقوله وكيفية الاعراب اللفظي الخ) مراده باللفظي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما مر من أن الاعراب معنوي ولا ينافي ذكره لبعض الحروف كان فانه لتمام التركيب (وقوله ظاهرة في آخره) اعلم أن الناس اختلفوا في الحركة هل هي بعد الحرف أو معه أو قبله وكلام الازهري محتمل للمذاهب الثلاثة بأن تقول في للظرفية بمعنى بعد أو قبل أو للمصاحبة بمعنى مع (وقوله التقديري) أي الذي علامته مقدرة (وقوله

لاالتقاء

لن حرف نفي ونصب واستقبال وأخشى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والفتى مفعول به وهو منصوب بأخشى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وتقول في مررت بالرحى مررت فعل وفاعل الفعل مر والفاعل التاء وبالرحى جار ومجرور والمجرور مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر هذا اذا كانت الالف موجودة فان كانت محذوفة نحو جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجر علامة جره كسرة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقول فيما اذا منع من ظهور الحركة الاستثقال نحو جاء القاضي فالقاضي فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال ومررت بالقاضي فالقاضي مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال هذا كله اذا كانت الياء موجودة فان كانت محذوفة نحو جاء قاض ومررت بقاض فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجر كذلك وقس على هذه الامثلة ما أشبهها فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرف صحيح أو حرف علة يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ماقبلهما كدلو وظبي فالاعراب ظاهر في آخره وحيث كان في آخره ألف مفتوح ماقبلها كالفتى أو ياء مكسور ماقبلها كالقاضي فالاعراب مقدر فيه الا أن الالف تقدر فيها الحركة تعذرا لكونها لا تقبل التحريك والياء تقدر فيها الحركة استثقالا لكونها تقبل الحركة ولكنها ثقيلة عليها والمراد بالالف الالف في اللفظ ولا التفات الى كونها تكتب ياء في مثل يخشى والفتى فظهر أن لآخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة أحوال وأن الانتقال من الوقف الى الرفع ومن الرفع الى النصب ومن النصب الى غيره هو الاعراب وان تلك الاحوال المنتقل اليها تسمى أنواع الاعراب مجازا وقد بينها بقوله

لالتقاء الساكنين) أي لدفعهما وذلك لان أصله فتى بالياء محركة مع التنوين لا بالواو لقوله في الألفية

* كذا الذي اليا أصله نحو الفتى * ثم تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فالتقى ساكنان الالف والتنوين فحذفنا الالف لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين لانه كلمة والألف جزء من الكلمة وحذف الجزء أخف من حذف الكلمة وأما قولهم الفتوة فالياء قلبت واوا (وقوله المحذوفة لالتقاء الساكنين) أي لدفعهما كما مر وأصله قاضي بياء منونة تنوين الصرف استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء لدفعهما واذا دخلت عليه أل أو أضيف رجعت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين لانه لا يجامع أل والاضافة (وقوله فحيث كان الخ) لما ذكر الامثلة وهي لا تنحصر أراد أن يذكر ضابطا لما يكون فيه الاعراب لفظيا ولا يكون فيه الاعراب تقديريا وحيث في كلامه بمعنى اذا وكان تامة (وقوله يشبه الصحيح) أي في كونه تظهر فيه الضمة والفتحة والكسرة (وقوله كالواو والياء الخ) الكاف هنا استقصائية لا تدخل شيأ لان الحرف الذي يشبه الصحيح مخصوص بالواو والياء الساكن ماقبلهما (وقوله فالاعراب ظاهر الخ) أي اذا لم يعرض عارض والا فيصير مقدرا كالمضاف الى ياء المتكلم نحو جاء صاحبي فصاحبي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة على ماهو الحق (وقوله تقدر فيها الحركة تعذرا الخ) الى كون الحركة تقدر في الألف تعذرا وفي الواو والياء استثقالا أشار بعضهم بقوله

تعذرا في الالف استثقالا * في الواو والياء نخذ مثالا

كقال موسى معشر اليهود قد * يأتي محمد ويغزو من جحد

فموسى فاعل قال مرفوع بضمة على الألف منع منها التعذر ويأتي ويغزو فعلان مضارعان مرفوعان بضمة على الياء في يأتي والواو في يغزو ومنع من ظهورها الاستثقال وفي الألفية

وسم معتلا من الاسماء ما * كالمصطفى والمرتقي مكارما الى آخر الابيات الستة (وقوله ثلاثة أحوال) بالنصب اسم أن قال الشنواني ومراده بالاحوال الثلاثة في الاسم الرفع والنصب والخفض وفي الفعل الرفع والنصب والجزم قال الفيشي وغيره حمله على هذا يكون تكرارا مع قول المصنف فللاسماء الخ والاولى أن مراد الازهري بالاحوال الثلاثة الاعراب اللفظي والتقديري تعذرا واستثقالا وجميعها يكون في الاسم والفعل غايته أنه لم يذكر مثال التقدير للاعراب في الفعل استثقالا نحو يرمي ويغزو ولا يضر لانه علم بالمقايسة على الاسم بالاحرى لانه اذا كانت الياء ثقيلة في الاسم مع خفته فأحرى مع الفعل لثقله والواو أثقل من الياء اهـ

* قلت * ماقاله الفيشي وغيره ظاهر وهو الذي يناسب المقام لان كلامنا في الاعراب اللفظي والتقديري والذي يظهر من كلام الازهري بعد وصرح به في قوله وقد بينها أي الاحوال هو ماقاله الشنواني (وقوله وأن الانتقال الخ) معطوف على ماسبق مدخول لظهر فيصير المعنى وظهر أن الانتقال فان قلت من أين ظهر ماقال قلت من قوله والمراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعا الخ (وقوله الى غيره) عبر به ليشمل الجر والجزم (وقوله تسمى أنواع الاعراب مجازا) هذا لا يتمشى الا على القول بأن الاعراب لفظي فتسميتها علامة يكون مجازا وأما على ماعليه المصنف من أن الاعراب معنوي فهي علامات وأنواع حقيقة (وقوله وقد بينها) أي تلك

(وأقسامه) أى أقسام الاعراب بالنسبة الى الاسم والفعل (أربعة رفع ونصب) فى اسم وفعل نحو يقوم زيد وان زيدا لن يقوم (وخفض) فى اسم نحو مررت بزيد (وجزم) فى فعل نحو لم يقم هذا على سبيل الاجمال وأما على سبيل التفصيل (فللاسماء من ذلك) المذكور من الاقسام الاربعة (الرفع) نحو جاء زيد (والنصب) نحو رأيت زيدا (والخفض) نحو مررت بزيد (ولا جزم فيها) أى لا جزم فى الاسماء (وللافعال) المعربة (من ذلك) المذكور (الرفع) نحو يقوم زيد (والنصب) نحو لن يقوم (والجزم) نحو لم يقم (ولا خفض فيها) أى لا خفض فى الافعال * والحاصل أن هذه الاقسام الاربعة ترجع الى قسمين قسم مشترك وقسم مختص فالمشترك شيئان الرفع والنصب والمختص شيئان الخفض والجزم وبيان ذلك ان الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل وان الخفض يختص بالاسم وانّ الجزم يختص بالفعل وذلك مستفاد من كلامه لانه كرر الرفع والنصب مع الاسماء والافعال فعلمنا انه مشترك بينهما وخص الاسماء بالخفض ونفى عنها الجزم وخص الافعال بالجزم ونفى عنها الخفض ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم

الاحوال ﴿وأقسامه﴾ جواب عن سؤال مقدّر وارد على قوله الاعراب هو تغيير الخ كأنه قيل له قد علمنا حقيقة الاعراب على القول بأنه معنوى فما عدد أقسامه وما أسماؤها فأجاب عنه بقوله وأقسامه والمراد بالاقسام هنا حقيقتها وهى الانواع والجزئيات لا الاجزاء ﴿فان قلت﴾ لم جعلتم الاقسام هنا بمعنى الانواع وفى قوله سابقا وأقسامه ثلاثة بمعنى الاجزاء فما الفرق ﴿قلت﴾ علامة القسمة النوعية صحة اطلاق اسم المقسوم على كل نوع منها واسم المقسوم هنا هو الاعراب فيطلق على كل واحد منها فيقال فى الرفع اعراب وهكذا وكانقسام الحيوان الى فرس وانسان فيطلق على الانسان أنه حيوان وعلى الفرس أنه حيوان وعلامة كون الاقسام بمعنى الاجزاء عدم صحة اطلاق اسم المقسوم على كل قسم وجزء منها واسم المقسوم هناك هو الكلام ولا يصح اطلاقه على كل جزء منها فلا يقال الفعل وحده كلام والحرف وحده كلام ولو عبر هنا بأنواعه وفيما مرّ بأجزاؤه لكان أولى ثم ان المقسم الاعراب من حيث هو لا بخصوص كونه ضمة أو فتحة الخ والا لزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره (وقول الازهرى بالنسبة الى الاسم الخ) جواب عن اشكال وارد على المصنف وهو أنه لا يصح أن تكون أربعة بالنسبة الى الاسم فقط لانها بالنسبة اليه ثلاثة الرفع والنصب والجر ولا بالنسبة الى الفعل لانها بالنسبة اليه ثلاثة أيضا الرفع والنصب والجزم فأجاب بقوله بالنسبة الى الاسم والفعل لكن انما تكون أربعة بالنسبة لهما اذا جعلت الرفع والنصب قسمين فقط ولم تنظر لكونهما تارة يوجدان فى الاسم وتارة فى الفعل والا اذا نظرت الى ذلك فتكون ستة الرفع والنصب قسمان فى الاسم وقسمان فى الفعل وذلك أربعة أقسام والجر والجزم فهى ستة ﴿أربعة﴾ دليل انحصار القسمة فى هذه الاربعة أنه ليس فى الامكان الا حركة أو سكون والحركة لها ثلاثة مخارج الشفة وهى مخرج الضمة ووسط اللسان وهو مخرج الكسرة والحلق وهو مخرج الفتحة والسكون وهو سلب الحركة قسم مستقل ﴿رفع ونصب﴾ بدل مفصل من مجمل ثم ان لكل واحد من هذه الاربعة معنى لغة واصطلاحا فالرفع لغة العلوّ والارتفاع واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب منابها وعلى أنه لفظى هو نفس الضمة ونفس ما ناب منابها والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب منابها وعلى أنه لفظى هو نفس الفتحة ونفس ما ناب منابها والخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب منابها وعلى أنه لفظى هو نفس الكسرة ونفس ما ناب منابها والجزم لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب منابه وعلى أنه لفظى هو نفس السكون ونفس ما ناب منابه وقدّم الرفع لان عمدة ولا يخلو منه كلام ثم أتى بالنصب لانه قد يقع موقع العمدة ثم بالجر لانه خاص بالاشرف وهو الاسم ولم يبق للجزم مرتبة الا التأخير (قول الازهرى على سبيل الاجمال) أى طريق هو الاجمال ومعنى اجمالها عدم تعيين ما تكون فيه (وقوله وأمّا على سبيل الخ) أشار بهذا الى أن الفاء فى قول المصنف فللاسماء فى جواب شرط مقدّر (قوله المعربة) قيد الافعال بالمعربة وأطلق فى الاسماء مع أن المراد بها أيضا المعربة لان الاصل فى الاسماء الاعراب ولذلك أطلق فيها والاصل فى الافعال البناء فلذلك قيدها والا فالكلام فى المعربات وجمع المصنف الافعال مع أن الذى يعرب منها انما هو نوع واحد وهو الفعل المضارع باعتبار أفراده أو مشاكلة للاسماء ﴿فان قلت﴾ ما وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل ﴿قلت﴾ الاسم خفيف والفعل ثقيل والجر ثقيل والجزم خفيف فأعطينا الخفيف للثقيل لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وثقل الفعل خفة السكون (وقوله والحاصل ان هذه الخ) أراد بهذا تأكيد دفع ما يقال انك قلت أنواع الاعراب أربعة ثم جعلتها ستة وكيفية الجواب أن يقال لما كان الرفع والنصب مشتركين بين الاسم والفعل جعلهما قسمين فقط ولذلك قال والمشترك شيآن

وصح

وصح الاخبار فى كلامه بالمثنى الذى هو شيآن عن المفرد الذى هو المشترك لان المبتدأ هنا مقرون بأل الجنسية فيصدق بالواحد والمتعدد وكذا يقال فى قوله بعد والمختص شيآن (وقوله علامات الخ) المراد بالجمع بالنسبة للجزم مازاد على الواحد لانه ليس له الاعلامتان والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب معرفة علامات الاعراب﴾

اعلم أن المعرفة تتعلق بالبسيط كزيد وعمرو والعلم يتعلق بالمركب كزيد قائم ولهذا يقال عرفت الله ولا يقال علمته والعلامات من قبيل المركب فالمناسب حينئذ التعبير بالعلم لا بالمعرفة وأجيب عنه بأنه مشى على أنهما بمعنى واحد وهو قول الاكثر أو يقال انه نزل العلامات منزلة الجزئى تسهيلا على الطالب فان ادراكها سهل كادراك الجزئى (قول الازهرى أقسام) قدره لان هذه علامات لاقسام الاعراب لا للاعراب نفسه لان الاعراب ليس مشتركا مع غيره حتى يحتاج الى علامة تميزه والعلامة انما يؤتى بها لتمييز الاشياء المشتركة بعضها من بعض ويدل لهذا المضاف الذى قدره قول المصنف فأما الضمة فتكون علامة الخ فالضمة علامة من جملة علامات أحد أقسام الاعراب الذى هو الرفع وهكذا واضافة أقسام الذى قدره الازهرى للاعراب على معنى اللام بناء على أن الاعراب معنوى أو للبيان بناء على أنه لفظى تقديره علامات هى أقسام الاعراب فتكون العلامة هى نفس الاعراب ويلزم عليه اضافة الشئ الى نفسه وهى جائزة عند الكوفيين ومؤولة عند البصريين (وقوله التى هى الرفع الخ) نعت لاقسام والفصل بالاعراب لا يضر لانه مضاف اليه والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد (وقوله من حيث هو) أى لا بقيد كونه فى الاسم لانها بالنسبة الى الاسم وحده ثلاثة الضمة والواو والالف ولا بالنسبة الى الفعل وحده لانها بالنسبة اليه اثنان الضمة والنون وهذا اذا لم ننظر الى كون الضمة تارة تكون فى الاسم وتارة فى الفعل والا فهى خمسة وجميع ماقيل فى الرفع يقال فى النصب وانما لم يقيد الخفض والجزم فيما يأتى بالحيثية لانهما خاصان فلا يمكن فيهما ماقيل فى الرفع والنصب (وقوله على الاصل) هذه العبارة تقتضى أن لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية والامر ليس كذلك والاولى أن يقول وهى الاصل (وقوله نيابة) مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تنوب نيابة ولا يصح جعله حالا من الواو والالف والنون الا بالتأويل بنائبة لانه مصدر ووقوع المصدر حالا مع كثرته موقوف على السماع (وقوله لاصالتها) أى أرجحيتها ووجه الاصالة أن الحركات لا تتغير معها الذات غالبا وغيرها من العلامات تتغير معه الذات مطلقا (وقوله فهى بنتها الخ) أى لتولدها عنها وهذا مبنى على أن حروف العلة مركبة من الحركات فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحتين والياء من كسرتين وهو قول ابن جنى فى الخصائص وهو ضعيف والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها فيقال انه أتى بالواو ثانية لانها فرع فى النيابة عنها (وقوله لانها أخت الواو فى المد الخ) أى نظيرتها فى كون كل منهما حرف مد ولين (وقوله لضعف شبهها الخ) من اضافة الصفة الى الموصوف أى لشبهها الضعيف (وقوله فى الغنة) متعلق بشبهها وهو بيان لوجه الشبه وأشار به الى ردّ ماقد يقال ان النون شبيهة بحروف العلة التى من جملتها الواو فى أنها اذا سكنت تفيد الغنة كحروف العلة فالقياس تقديمها على الالف فأجاب بأن ذلك الشبه ضعيف لا يستحق به التقديم والغنة صوت يخرج من الانف يشبه صوت الرياح فى الاشجار الملتفة والاولى فى علة تأخير النون كونها علامة فى خصوص الافعال (وقوله مواضع تختص بها الخ) ﴿ان قلت﴾ التعبير بالجمع يقتضى أن كل واحد من هذه العلامات الاربع له ثلاثة مواضع فأكثر مع أن الواو انما لها موضعان والالف انما لها موضع واحد ﴿قلت﴾ أجيب عنه بجوابين أحدهما أنه جمع باعتبار أفراد كل نوع فالالف علامة للمثنى والمثنى صادق بأفراد ثانيهما أنه غلب ماله ثلاثة مواضع على ماله موضعان أو موضع واحد ولو قال ولما فرغ من تعداد العلامات شرع فى ذكر مواضعها ويكون فيه مقابلة الجمع بالجمع

علامات لابد من معرفتها فلذلك أعقبها بقوله

﴿باب معرفة علامات﴾ اقسام (الاعراب﴾ التى هى الرفع والنصب والخفض والجزم (للرفع) من حيث هو (أربع علامات الضمة) على الاصل (والواو والالف والنون) نيابة عن الضمة قدم الضمة لاصالتها وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة اذا أشبعت فهى بنتها وثلث بالالف لانها أخت الواو فى المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة فى الغنة عند سكونها ولكل واحدة من هذه العلامات الاربع مواضع تختص بها (فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى أربعة مواضع)

والمقابلة مسوغة لو فرعه على الذي له موضع واحد لكان أظهر (وقوله الاول الخ) الاولى اسقاطه ويترك قول المصنف على حاله ويكون قول المصنف في الاسم المفرد بدلا من أربعة بدل مفصل من مجمل لانه على كلامه يلزم أن يكون الشيء ظرفا لنفسه وكذا يقال في قوله الثاني وما بعده ولو أراد السلامة من ذلك لقال بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الاول الخ ثم المفرد ثلاثة أقسام ففي باب معرفة علامات الاعراب ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا واحدا من الاسماء الخمسة وفي باب المبتدا والخبر ما ليس بجملة ولا شبيه بالجملة ولو كان مثنى أو مجموعا فيقال له مفرد وفي باب النداء واسم لا ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف (وقوله نحو جاء زيد الخ) كرر الامثلة اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الاعراب لفظيا أو تقديريا في المذكر أو في المؤنث وهكذا يقال في جمع التكسير (وقوله والاسارى) بضم الهمزة وفتحها جمع أسرى بفتح فسكون الذي هو جمع أسير مشتق من الاسار وهو الحبل الذي يربط به المأسور فأسارى جمع الجمع كما في القاموس (وقوله والعذارى) جمع عذراء وهي البكر التي لا زالت على بكارتها ثم ان التكسير لغة ازالة التئام الشيء يقال تكسير الاناء بمعنى تفرقت أجزاؤه واصطلاحا ما تغير فيه بناء الواحد بزيادة أو نقص أو تغيير شكل أو بزيادة مع تبديل الشكل أو نقص مع تبديل الشكل أو بالجميع تغيرا لم تلحق معه علامة الجمع وقد مثل الازهري لجميع أنواع التغيرات من باب اللف والنشر المرتب وخرج بقولنا لم تلحق معه علامة الجمع جمع المذكر السالم وما ألحق به ولا فرق بين أن لا يتغير مفرده الا بزيادة العلامة كالزيدون فان مفرده زيد وانما تغير بزيادة علامة الجمع أو يتغير بزيادة العلامة مع نقص حرف كتغيير الاعلال في نحو قاضون جمع قاض وأصله قاضي فلما جمعته قلت فيه قاضيون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لدفع التقائهما فالمفرد تغير بزيادة العلامة ونقص الياء التي هي لام الكلمة لكن هذا التغيير غير معتد به فهو جمع مذكر سالم ويخرج جمع المؤنث السالم لانه تغير بالعلامة التي هي الالف والتاء (وقوله صنو وصنوان) الصنو فرع يخرج من أصل الشجرة وهو المسمى بالربيب وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير الا قنو وقنوان وهو العنقود ويفرق بينهما بأن الجمع ينون فيه النون ويعرب بالحركات الظاهرة على النون وأما المثنى فتكسر نونه ويعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا (وقوله نحو تخمة وتخم) بضم التاء وفتح الخاء فيهما والتخمة فساد الطعام في المعدة بسبب ادخال طعام آخر وقيل هضم الاول (وقوله أسد وأسد) المفرد بفتحتين والجمع بضمتين وقد تسكن سين الجمع كما في الازهرية وكذا يقال في رسل (قوله نحو غلام وغلمان) أي فالجمع زيد فيه الالف والنون بعد الميم ونقص منه الالف التي كان بعد اللام في المفرد وتغيير الشكل ظاهر فالالف الموجودة في الجمع غير الالف التي كانت في المفرد لاختلاف محلهما ﴿وجمع المؤنث﴾ (قول الازهري وهو ما الخ) يحتمل أن تكون ما واقعة على المفرد أو على الجمع فان جعلناها واقعة على المفرد فلا يصح بالنسبة لقوله وهو لان الضمير عائد على الجمع فيصير التقدير وهو أي جمع المؤنث السالم مفرد الخ ولا معنى لكون الجمع مفردا وان جعلناها واقعة على الجمع لا يصح بالنسبة لقوله جمع اذ الجمع لا يجمع وأجيب باختيار الثاني ويكون نائب فاعل جمع اسما ظاهرا ملتبسا بضمير يعود على ما والتقدير وهو أي جمع المؤنث السالم الجمع الذي جمع مفرده بألف وتاء الخ واحترز بمزيدتين مما اذا كانت الالف أصلية نحو قضاة جمع قاض فالالف في الجمع أصلية لكونها منقلبة عن ياء لان أصله قضية تحركت الياء الخ فهي لام الكلمة ومما اذا كانت التاء أصلية نحو أبيات جمع بيت فلا يقال له جمع مؤنث سالم وانما يقال له جمع تكسير (وقوله وتقييد) أي تقييد المصنف وأما على تعريفه هو فما ذكر من غير الغالب داخل في تعريفه نعم التقييد على كلامه وكلام المصنف غالب والا فقد يكون للمفرد كأذرعات وعرفات (وقوله اصطبل) بكسر الهمزة الموضع الذي تربط فيه الدواب المسمى في العرف بالاروى (وقوله نحو حبليات)

الاول (في الاسم المفرد) سواء كان لمذكر نحو جاء زيد والفتى والقاضي أو لمؤنث نحو جاءت هند وحبلى (و) الثاني في (جمع التكسير) سواء كان لمذكر نحو جاء الرجال والاسارى أو لمؤنث نحو جاءت الهنود والعذارى والمراد بجمع التكسير ما تغير فيه بناء مفرده وهو ستة أقسام الاول التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو وصنوان الثاني التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة وتخم الثالث التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد وأسد والرابع التغيير بالزيادة عن المفرد مع تغيير الشكل كرجل ورجال الخامس التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسل السادس التغيير بالزيادة والنقص وتغيير الشكل نحو غلام وغلمان فهذه كلها ترفع بالضمة (و) الموضع الثالث في (جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو جاءت الهندات وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب والا فقد يكون جمعا لمذكر نحو اصطبلات جمع اصطبل وقد يكون مكسرا نحو حبليات جمع حبلى

وليكونا أو ينقل اعرابه كألف الاثنين نحو يضربان أو واو الجمع نحو يضربون أو ياء المخاطبة نحو تضربين ومثال الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو يضرب ويخشى (وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين) الاول (في جمع المذكر السالم) نحو جاء الزيدون وسمي سالما لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعا أو الياء والنون نصبا وجرا (و) الموضع الثاني (في الاسماء الخمسة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال) نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال فترفع بالواو نيابة عن الضمة واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم لكونه ذكرها كذلك وأسقط المصنف الهن تبعا للفراء والزجاجي لان اعرابه بالحروف لغة قليلة (وأما الالف فتكون علامة للرفع

تغييره بقلب ألف المفرد ياء ﴿والفعل المضارع﴾ (قول الازهري مما يوجب بناءه الخ) قيل الصواب تخصيص النفي في كلام المصنف بما ينقل اعرابه لان كلا منافي المعربات وأجيب بأنه ذكره لان المبتدي ربما يتوهم اعرابه مع النونين ثم ادخال الكاف على النون يقتضي أن هناك شيأ آخر يوجب بناء المضارع غير النونين وليس كذلك وأجيب بأن الكاف استقصائية لا تدخل شيأ (وقوله نحو يضرب ويخشى) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق بين الاعراب اللفظي والتقديري وكان ينبغي أن يزيد مثالا ثالثا لما اذا كان المانع الاستثقال نحو يرمي ويدعو ﴿في جمع المذكر السالم﴾ حده تقريبا على المبتدي هو ما جمع بواو ونون في حالة الرفع وبياء ونون في حالتي الجر والنصب وهو نوعان اسم وصفة ويشترط في الاسم أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب كزيد وعمرو وعامر فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل لانه غير علم ومحله اذا لم يصغر والا فيجمع ولا نحو زينب لانه علم لمؤنث ولا نحو لاحق لانه علم لمذكر غير عاقل ولا نحو طلحة لوجود هاء التأنيث ولا نحو بعلبك من المركب المزجي وبرق نحره من المركب الاسنادي وأما المركب الاضافي فيجمع صدره فيقال غلامو زيد وقال الكوفيون يجمع كل من الصدر والعجز ويشترط في الصفة أن تكون لمذكر فقط عاقل خال من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء فلا يجمع نحو حائض لانه صفة لمؤنث (٣) ولا نحو جريح وصبور لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا نحو صاهل لانه صفة لغير عاقل ولا نحو علامة لوجود التاء ولا نحو سكران وغضبان لان مؤنثهما وهو سكرى وغضبى لا يجمع بألف وتاء لكن محل هذا الشرط الاخير اذا لم يدل الوصف على التفضيل والا فيجمع هذا الجمع كأفضل والى كون جمع المذكر يشمل الاسم والصفة أشار في الالفية بعامر ومذنب فقال

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب

﴿فان قلت﴾ الاولى أن يقول المصنف والمجموع بالواو والنون ليشمل الملحقات بجمع المذكر السالم المشار اليها بقوله في الالفية * وبه عشرونا * وبابه ألحق الخ ﴿قلت﴾ أجيب بأن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت أي في جمع المذكر السالم وما ألحق به أو يقال خص جمع المذكر السالم لانه الاصل والا فلا خصوصية له كما علمت ثم كما يسمى جمع المذكر السالم يسمى الجمع الذي على هجاءين والجمع الذي على حد المثنى (وقوله مع قطع النظر الخ) لا يقال لم قطعنا النظر عن الزيادة هنا وراعيناها في صنوان لانا نقول الواو والياء هنا أتي بهما في مقابلة الحركة في المفرد والنون في مقابلة تنوين المفرد فلم يؤت بهما لمجرد الجمعية بل لها ولشئ آخر وهو المقابلة بخلاف الزيادة في صنوان فانها لمحض الجمع لانه معرب بالحركات مع التنوين كالمفرد ﴿وفي الاسماء الخمسة﴾ الكلام فيها من وجوه أربعة عددها وأصولها ومعانيها وشروط اعرابها بالحروف أما عددها فقال المصنف تبعا للفراء والزجاجي انها خمسة وقال الجمهور انها ستة بزيادة الهن وهو الذي في الالفية حيث قال كذاك وهن وانما أسقطها المصنف لان اعرابه بالحروف لغة قليلة كما قاله الازهري والاكثر أن يكون معربا بالحركات منقوصا وفي الالفية * والنقص في هذا الاخير أحسن * وزاد بعضهم سابعا وهو من في حكاية النكرة في الوقف فتقول في حكاية من قال جاء رجل منو ومن قال رأيت رجلا منا ومن قال مررت برجل مني وزاد بعضهم ذو الطائية الموصولة في لغة من أعربها وأما أصولها فأصل أب وأخ وحم وهن عند من زاده أبو وأخو وحمو وهنو حذفوا لام الكلمة التي هي الواو في جميعها لكثرة الاستعمال وأما فوك فأصله فوه بفتح الفاء عند سيبويه وضمها عند الفراء واتفقوا على سكون الواو وأصالتها بدليل فويه وأفواه حذفت لامه وهي الهاء اعتباطا فان لم تبدل عينه ميما أعرب هذا الاعراب وان أبدلت أعرب بالحركات الظاهرة وفي الالفية * والفم حيث الميم منه بانا * وأما ذو فأصله ذوي وهل وزنه فعل بسكون العين أو فعل

٣ (قوله ولا نحو جريح الخ) هو هذه محترز شروط لم تذكر حاصلها أنهم يزيدون في شروط الصفة أن لا تكون من باب فعلان فعلى ولا من باب أفعل فعلاء كأحمر حمراء ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فكان الاولى أن يزيد ذلك ويذكر المحترزات على طبقها اه مصححه

بفتحها قولان ثم حذفت عينه أو لامه وأمّا معانيها[٣] فلا يشكل منها الا الحم وهو لغة أقارب الزوج مطلقا وخصه العرف بأبيه دنية فيتعين كسر الكاف المضاف الحم اليه والكاف فيما عدا الحم بحسب المخاطب وأمّا شروط[ع] اعرابها بالحروف فأن تكون مكبرة مفردة مضافة لغير ياء المتكلم واستغنى عن هذه الشروط لكونه ذكرها كذلك كما قال الازهرى فلو صغرت أعربت بالحركات نحو هذا أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك ولو كانت مثناة نحو أبوان أو جمعت جمع مذكر سالما نحو أبوون أعربت اعراب المثنى والجمع بالحروف على غير هذه الصفة وان جمعت جمع تكسير نحو اخوة أعربت بالحركات وان لم تضف أعربت بالحركات أيضا نحو ان له أبا ولو أضيفت للياء أعربت اعراب المضاف لياء المتكلم بالحركات المقدرة فيما قبل الياء منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة نحو هذا أخى فهما أضيفت لما عدا الياء أعربت بالحروف أضيفت لظاهر أو ضمير فتمثيل المصنف بها مضافة للكاف لا يخصص وشرط الاضافة انما هو فيما عدا ذو وفو والافهام الازمان للاضافة فاشتراطها فيهما من باب تحصيل الحاصل ثم كما تكون الاضافة ملفوظا بها كذلك تكون مقدرة كقوله

* خالط من سلمى خياشم وفا * الاصل وفاها فهو منصوب بالالف معطوف على خياشم *(فى تثنية الاسماء خاصة)* اعترض بأن التثنية مصدر ثنى يثنى تثنية والمصدر فعل الفاعل وفعل الفاعل معنى من المعانى والالف لا تكون علامة فى المعنى وانما هى علامة فى اللفظ الذى هو المثنى وأجيب بأن المصنف أطلق المصدر الذى هو التثنية وأراد اسم المفعول الذى هو المثنى كما يأتى للازهرى فى فصل المعربات واضافة التثنية للاسماء من اضافة الصفة للموصوف أى فى الاسماء المثناة والمثنى حقيقة هو الاسم الدال على اثنين بزيادة فى آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه فالاسم جنس يصدق بكل اسم ويخرج به الفعل بناء على أن الجنس يخرج فلا يثنى الفعل ولا يجمع وعلة المنع فيه أن مدلوله جنس يصدق بالقليل والكثير نحو ضرب زيد عمرا فمدلول ضرب الضرب وهو يصدق بمرة ومرتين وأكثر وهذا معنى التثنية والجمع فلا فائدة حينئذ فى تثنيته أو جمعه وأمّا الزيدان يقومان والزيدون يقومون فيقال لمن صدر منه القيام مرة أو مرتين أو أكثر ولو كان مثنى أو مجموعا لجاز أن تقول زيد قاما اذا صدر منه القيام مرتين وزيد قاموا اذا صدر منه القيام مرات وهو باطل وخرج بالدال على اثنين ما دل على واحد مع الزيادة كرجل رجلان كسكران وصف لمن يمشى على رجليه فهو مرفوع بضمة ظاهرة فى آخره على النون وخرج به أيضا ما دل على أكثر من اثنين نحو صنوان ان أريد به الجمع وخرج بزيادة فى آخره ما دل على اثنين لا بالزيادة كزوج وشفع وخرج بصالح للتجريد اثنان واثنتان فهما ملحقان بالمثنى وخرج بعطف مثله عليه القمران للشمس والقمر والعمران لابى بكر وعمر فليس ما ذكر مثنى حقيقة وشرطوا فى الاسم الذى يثنى شروطا ثمانية جمعها من قال

وللذى ثنى قل ثمان * من الشروط فزت بالبيان
أوّلها الاعراب والتنكير * وعدم التركيب والنظير
وأن يكون مفردا وأن لا * يغنى عنه غيره ع نقلا
كذا اتحاد اللفظ والمعنى فذى * شروطه مجموعة للمحتذى

فيخرج بالمعرب المبنى كأسماء الاشارات والموصولات وأمّا ذان وتان واللذان واللتان فهو على صورة المثنى لا مثنى حقيقى لان مفردها مبنى ويخرج العلم الباقى على علميته ولا يثنى الا اذا قدر تنكيره والدليل على التنكير دخول الالف واللام على المثنى ويخرج المركب الاسنادى فلا يثنى اتفاقا والمزجى كبعلبك فلا يثنى على الاصح وأمّا المركب الاضافى فيثنى صدره وهو المضاف والنظير آخر البيت الثانى بالرفع عطف على الاعراب لا بالجر عطفا على التركيب مدخول لعدم لانه شرط وجودى لا عدمى ويخرج به ما لا نظير له فى الوجود كالشمس

(فى تثنية الاسماء خاصة) نحو جاء الزيدان فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة (وأما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل المضارع اذا اتصل به

ضمير تثنية) وهو الالف نحو يضربان وتضربان بالتحتانية والفوقانية (أو ضمير جمع) لمذكر وهو الواو نحو يضربون وتضربون بالتحتانية والفوقانية (أو ضمير المؤنثة المخاطبة) وهي الياء التحتانية نحو تضربين وتسمى الافعال الخمسة وهي مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة (والنصب) من حيث هو (خمس علامات الفتحة والالف والكسرة ٣٣ والياء وحذف النون) قدّم الفتحة لانها الاصل وأعقبها بالالف لانها تنشأ عنها وثلث بالكسرة لانها أخت الفتحة في التحريك وأعقبها بالياء لانها بنت الكسرة وختم بحذف النون لبعد المشابهة فيها ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها (فأمّا الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) الاوّل (في الاسم المفرد) نحو رأيت زيدا وعبد الله والفتى (و) الموضع الثاني في (جمع التكسير) نحو رأيت الزيود والهنود والاسارى والعذارى (و) الموضع الثالث في (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) مما تقدّم في علامات الرفع نحو لن يضرب ولن يخشى (وأما الالف فتكون علامة للنصب في الاسماء الخمسة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو رأيت أباك وأخاك) فأباك وأخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبهما الالف نيابة عن الفتحة (وما أشبه ذلك) من نحو رأيت حماك وفاك وذا مال (وأمّا الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (وأمّا الياء فتكون علامة للنصب في التثنية) نحو رأيت الزيدين فالزيدين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ماقبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لانه مثنى (و) في (الجمع) المذكر السالم نحو رأيت العمرين فالعمرين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المكسور ماقبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة

والقمر وأمّا قولهم القمران فهو من باب التغليب للقمر على الشمس وهو ملحق بالمثنى كامر ويخرج غير المفرد فلا يثنى المثنى ولا الجمع الذي على حده ويخرج ما اذا استغنى عن تثنيته بتثنية غيره كسواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن ويخرج ما اذا اختلفا في اللفظ وأمّا الابوان للاب والام فهو من باب التغليب فهو ملحق بالمثنى ويخرج ما اذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمشترك نحو عين اذا أريد باحداهما الجارحة وبالاخرى الذهب فلا يثنى ﴿فان قلت﴾ لم أعرب المثنى والجمع على حده بالحروف ﴿قلت﴾ لانهما فرعان عن الافراد والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فأعطى الفرع للفرع والاصل للاصل ﴿اذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع﴾ الاولى أن يقول اذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة ليشمل ما اذا كانا ضميرين أو حرفين (قول الازهري وتسمى الافعال الخمسة) منهم من سماها ثلاثة نظرا لمجرد الصيغ من غير نظر لتاء ولا ياء ولا ضمير ولا حرف ومنهم من سماها خمسة نظرا الى أن يفعلان ويفعلون اما أن يكونا بالياء أو بالتاء من غير نظر لحرف ولا ضمير وتفعلين ولا يكون الا بالتاء ومجموع ذلك خمسة ومنهم من جعلها ثمانية ومنهم من جعلها عشرة انظر بيانها في حاشيتنا على المكودي وكسرت النون بعد الالف تشبيها لها بنون المثنى وفتحت بعد الواو تشبيها بنون الجمع ﴿والنصب خمس علامات﴾ (قول الازهري من حيث هو) أشار به الى ما مرّ مثله في الرفع من أن المصنف ان أراد أنها خمسة بالنسبة الى الاسم فقط فلا يصح لانها بالنسبة اليه أربعة وان أراد بالنسبة الى الفعل فقط فهي بالنسبة اليه اثنان وان أراد بالنسبة لهما تفصيلا فهي ستة فأجاب بأن ذلك اجمالا من غير اعتبار واحد منهما (وقوله قدم الفتحة) تقدّم وجهه وما في الذي بعده في الرفع فما قيل في الرفع يقال مثله في النصب وبعضه في الجر والجزم فلا حاجة للاعادة (وقوله مواضع) جمع موضع باعتبار الافراد الشخصية الخارجية لان الالف ليس له الا موضع واحد والكسرة كذلك والياء لها موضعان ولا يقال أطلق الجمع على ما زاد على الواحد لان ذلك غير مطرد بالنسبة للالف والكسرة كما علمت (وقوله الاوّل) تقدّم ما في مثل هذا ومثل بثلاثة أمثلة اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون مضافا أو غيره ظاهر الاعراب أو مقدّره وكان ينبغي أن يأتي بأمثلة للمؤنث مثل ما ذكر في المذكر (وقوله الذي دخل عليه الخ) هكذا في غالب النسخ وفي بعضها اذا دخل عليه ناصب والمناسب لعبارة المصنف النسخة الاولى وزاد المصنف ذلك للايضاح والا فمعلوم أنه لا ينصب الا اذا دخل عليه عامل النصب ولم يقيد بذلك في الرفع لان العامل معنوي فلا يظهر دخوله ﴿وما أشبه ذلك﴾ قيل هذا لا فائدة فيه مع قوله قبل نحو والاولى للازهري أن يحذف نحو من قوله نحو رأيت حماك الخ لانه استوفى الامثلة الخمسة فلم يبق ما يدخل تحت نحو (قول الازهري وقيل مفعول مطلق الخ) الاوّل قول الجمهور والثاني قول الزمخشري وابن الحاجب والجرجاني فارقين بينهما بأن الشئ ان كان موجودا قبل الفعل ثم أوقعت الفعل عليه كزيدا من ضربت زيدا فمفعول به وان وجد بالفعل كالسموات فانما وجدت بخلق الله لها فهو مفعول مطلق ولم يفرق الجمهور هذه التفرقة ﴿فان قلت﴾ لم نصبوا جمع المؤنث بالكسرة وهلا نصبوه بالفتحة على الاصل ﴿قلت﴾ فعلوا ذلك ليطابق الفرع وهو جمع المؤنث أصله الذي هو جمع المذكر لانه منصوب بالياء ولم يعربوه بالحروف كأصله لانه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب بها (وقوله المفتوح ماقبلها الخ) بهذا فرقوا بين

لانه جمع مذكر سالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثنى فانه اذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف الى جمع المذكر السالم لانه أخوه فى الاعراب بالحروف (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب فى الافعال الخمسة التى رفعها بثبات النون) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لن يفعلا ولن تفعلا أو ضمير جمع نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لن تفعلى فهذه منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة (وللخفض) من حيث هو (ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة) بدأ بالكسرة لانها الاصل وثنى بالياء لانها بنتها وختم بالفتحة لانها أخت الكسرة فى التحريك ولكل واحدة من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع) الاول (فى الاسم المفرد المنصرف) وهو الاسم المتمكن الامكن نحو مررت بزيد وسمى منصرفا للدخول تنوين الصرف عليه وهو المسمى تنوين التمكين (و) الثانى فى (جمع التكسير المنصرف) نحو مررت بزيود وهنود وسيأتى أن غير المنصرف يخفض بالفتحة (و) الثالث فى (جمع المؤنث السالم) ولا يكون الا منصرفا نحو مررت بالهندات اذا لم يكن علما فان كان علما جاز فيه الصرف وعدمه (وأما الياء فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع) الاول (فى الاسماء الخمسة) المعتلة المضافة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال فهذه مخفوضة بالياء الموحدة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة (و) الثانى (فى التثنية) مطلقا نحو مررت بالزيدين والهندين فالزيدين والهندين مخفوضان بالياء الموحدة وعلامة خفضهما الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة (و) الثالث فى (الجمع) المذكر السالم نحو مررت بالزيدين فالزيدين مخفوض بالياء الموحدة وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض فى الاسم الذى لا ينصرف) وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع نحو مررت بمساجد ومصابيح الذى

المثنى والجمع لا يقال لم كسر وانون المثنى وفتحوا نون الجمع المشار اليهما ببيتين من قول الالفية

ونون مجموع وما به التحق * الخ مع قوله * ونون ما ثنى والملحق به * لانا نقول المثنى خفيف لدلالته على اثنين فقط والجمع ثقيل لدلالته على ثلاثة فأكثر والفتح خفيف والكسر ثقيل فأعطى الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف ليقع التعادل (قوله وتقدم أنها الخ) لم تتقدم له هذه العبارة بنفسها وانما تقدم ما يفيدها (وقوله مواضع) جمع باعتبار الافراد الشخصية والا فالفتحة ليس لها الا موضع واحد ﴿المفرد المنصرف﴾ (قوله الازهرى وهو الاسم المتمكن الخ) هذا تعريف للمنصرف من حيث هو سواء كان مفردا أو جمع تكسير * واعلم أن الاسم ثلاثة أقسام متمكن أمكن[1] أى معرب منصرف وهو الذى لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف كزيد ورجل والثانى متمكن[2] غير أمكن أى معرب غير منصرف وهو الذى أشبه الفعل فيما يأتى فيعرب ولا ينون كمساجد والثالث[3] غير متمكن ولا أمكن وهو المبنى الذى أشبه الحرف فى أحد الوجوه المشار اليها بقول الالفية كالشبه الوضعى البيتين وذلك كالمضمرات وأسماء الاشارات (وقوله لدخول تنوين الخ) المراد بالدخول اللحوق لان الدخول حقيقة انما يكون أولا والتنوين انما يكون آخرا واضافة تنوين الى الصرف من اضافة المسمى الى الاسم أى التنوين المسمى بالصرف فيؤخذ منه أن التنوين هو الصرف وهو خاص بتنوين التمكين ولا يقال لغيره من سائر التنوينات انه تنوين الصرف والى تنوين الصرف أشار فى الالفية بقوله

الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل الصرف التنوين مع الجر وقيل هو تنوين التمكين والعوض والمقابلة (وقوله وسيأتى أن غير المنصرف) أى من النوعين الاسم المفرد وجمع التكسير (وقوله ولا يكون الخ) أشار بهذا الى وجه تقييد النوعين قبله دونه بأنه لازم للتنوين فتقييده بذلك من باب تحصيل الحاصل وهذا مبنى على أن تنوين المقابلة يقال له تنوين الصرف وقد علمت أن الحق خلافه فعدم التقييد حينئذ ظاهر (وقوله اذا لم يكن علما الخ) هذا تقييد لقوله ولا يكون الا منصرفا بدليل ما بعده وقد يقال ان الكلام فى الجمع واذا صار علما فهو مفرد فلا حاجة لهذا التقييد الا باعتبار أصله (وقوله فان كان علما الخ) أى فان صار علما وذلك كهندات بغير أل مسمى به وعرفات اسم لموضع الوقوف (وقوله جاز فيه الصرف وعدمه) اعلم أن العرب فى هذا النوع المسمى به ثلاث فرق فرقة[1] نونته ونصبته بالكسرة اجراء له مجرى أصله وهى اللغة المشهورة وفرقة[2] أعربته اعراب ما لا ينصرف فحذفوا تنوينه ونصبوه وجروه بالفتحة وفرقة[3] حذفت تنوينه ونصبته بالكسرة فالفرقة الاولى راعت أصله فقط وهو الجمعية والثانية راعت الحالة الراهنة وهى العلمية دون الجمعية فمنعته من الصرف للعلمية والتأنيث والثالثة راعت الجمعية فنصبته بالكسرة وراعت العلمية فحذفت تنوينه فكأنها مركبة منهما واللغات الثلاث انما تجرى فى المسمى به الغير المقرون بأل وأما المقرون بها فالاتفاق على أنه يعامل معاملة الجمع فينصب ويخفض بالكسرة فصواب الازهرى أن يمثل بغير المقرون بأل ليتأتى له التقييد بقوله اذا لم يكن علما لانه فى المقرون بأل لا يختلف الجمع مع المسمى به (وقوله المعتلة) سميت بذلك لانها حالة اضافتها لغير الياء آخرها واو رفعا وألف نصبا وياء جرا وهى حروف العلة (فى الاسم الذى لا ينصرف) أى ما يصدق عليه الاسم الذى لا ينصرف لا اللفظ

الذي ذكره المصنف فيصدق بالمفرد ظاهر الاعراب كزينب أو مقدره كحبلى وجمع التكسير كذلك كمساجد وعذارى وهذا مفهوم المنصرف في الموضعين السابقين والاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامهما ومجموع العلل تسع جمعهما ابن النحاس في قوله

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

والمراد بالعلة الخروج عن الاصل وبيانه أن الاصل في الاسم أن يكون مفردا مذكرا نكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خارج عن أوزان الآحاد ولا شبيه بالفعل في وزنه فان خرج الاسم عن الاصل لفقد اثنتين مما ذكر أو فقد واحدة قامت مقام اثنتين منها منع من الصرف الذي هو التنوين لانه صار شبيها بالفعل ووجه الشبه أن الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى أما التي من جهة اللفظ فهي اشتقاقه من لفظ المصدر والمشتق فرع عن المشتق منه وأما التي من جهة المعنى فهي احتياجه في حصول الفائدة الى الفاعل وما يحتاج فرع عن الاسم الذي لا يحتاج فاذا شابه اسم فعلا في مجرد وجود علتين فرعيتين فيه أو ما يقوم مقامهما فلا يوجد فيه الجر والتنوين كما لا يوجدان في الفعل فلو كانت العلتان في الاسم من جهة اللفظ فقط أو من جهة المعنى فقط فلا أثر لهما فمثال الاول أجيمال تصغير أجمال جمع جمل ففيه علتان من جهة اللفظ الجمع والتصغير ومثال الثاني حائض ففيه علتان فرعيتان من جهة المعنى فقط الوصفية والتأنيث كذا قالوا فيجران بالكسرة حينئذ منونين قلت الحق ان التأنيث من العلل اللفظية كما يأتي والعلل المعنوية محصورة في علتين العلمية والوصف وهما لا يمكن اجتماعهما في لفظ واحد ثم ان هذه العلل التسع منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى وهي صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث مطلقا وباقيها لا بد فيه من وجود علتين احداهما معنوية وهي لا تكون الا علمية أو وصفا والاخرى لفظية وهي مع العلمية أحد أمور ستة التركيب المزجي أو التأنيث بغير ألف أو العجمة أو وزن الفعل أو زيادة الالف والنون أو العدل وأما مع الوصف فلا تكون العلة الاخرى الا أحد أمور ثلاثة الوصف مع العدل أو الوزن أو زيادة الالف والنون وقد ذكر الازهري جميع ذلك مع أمثلتها على هذا الترتيب فأشار للاول مما فيه علة واحدة وهي صيغة منتهى الجموع بمصابيح ومساجد فهما مخفوضان بفتحة نيابة عن الكسرة لانهما من الاسم الذي لا ينصرف منع من صرفه صيغة منتهى الجموع وهي علة واحدة قامت مقام علتين احداهما من جهة اللفظ وهي كونه جمعا والاخرى من جهة المعنى وهي كونه لا نظير له في الآحاد قاله بعض وأتى بمثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون بعد الالف حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ياء ساكنة كمصابيح ولا فرق بين أن يكون أولهما ميما كهذا المثال أم لا كقناديل والى منع صيغة منتهى الجموع أشار في الالفية بقوله

وكن لجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنع كافلا

وسميت هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع لان جمع التكسير اذا كان على هذه الصيغة فلا يمكن جمعه بعد ذلك جمع تكسير مرة أخرى لان هذه الصيغة غاية وأقصى جموع التكسير وان كان جمع التكسير على غير هذه الصيغة فيمكن جمعه جمع تكسير مرة أخرى كأصل بضم الهمزة والصاد جمع تكسير لاصيل وأصل الجمع يجمع على آصال وآصال يجمع على أصائل وهو منتهى الجموع فلا يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى وأما هذه الصيغة فتجمع جمع سلامة كصواحب الذي هو على هذه الصيغة جمع على صواحبات جمع مؤنث سالما (وقوله أو كان مختوما بألف الخ) أشار بهذا الى النوع الثاني مما فيه علة واحدة ومثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق بين ألف التأنيث الممدودة والمقصورة والى منع ألف التأنيث مطلقا أشار في الالفية بقوله

وألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع

أو كان مختوما بألف التأنيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلى

أو كان فيه العلمية والتركيب المزجي نحو معديكرب أو العلمية والتأنيث نحو زينب وفاطمة أو العلمية والعجمة نحو ابراهيم أو العلمية ووزن الفعل نحو أحمد ويزيد أو العلمية وزيادة الالف والنون نحو عثمان أو العلمية والعدل نحو عمر

فصحراء وحبلى ممنوعان من الصرف لوجود علة واحدة وهي ألف التأنيث اذ قامت مقام علتين احداهما لفظية وهي التأنيث والاخرى من جهة المعنى وهي لزوم التأنيث (وقوله أو كانت فيه العلمية والتركيب الخ) هذا شروع منه فيما يكون فيه علتان فمعديكرب ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهي التركيب ومعنوية وهي العلمية وقيد التركيب بالمزجي احترازا من الاضافي فحكم المضاف اليه ما كان عليه من الصرف كبكر من أبي بكر أو منع من الصرف كهريرة من أبي هريرة والمضاف الاول فيهما مصروف تقديرا وأما المركب الاسنادي المجعول علما فحكمه الحكاية لانه مبني ومحل كون المركب المزجي معربا ما لم يكن مختوما بويه كسيبويه وما لم يركب تركيب خمسة عشر فالمختوم بويه يبني على الكسر والثاني على الفتح والى منع العلمية مع التركيب المزجي أشار في الألفية بقوله

والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معديكربا

(وقوله أو العلمية والتأنيث الخ) مثل بمثالين اشارة الى أن التأنيث بغير ألف تارة يكون لفظيا وهو المختوم بهاء التأنيث سواء كان ما هي فيه علما لمؤنث كفاطمة أو لمذكر كطلحة وتارة يكون معنويا وهو الذي ليس فيه التاء وشرط منع العاري من التاء أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف كزينب أو يكون محرك الوسط كسقر اسم لجهنم أعاذنا الله منها فحركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع أو يكون أعجميا كجور اسم لبلد أو يكون اسم ذكر في الاصل ثم سميت به امرأة الآن كزيد فان لم يوجد واحد من هذه الاربعة كهند فيجوز فيه وجهان الصرف وعدمه والمنع أولى والى قسمي التأنيث وجميع ما ذكر أشار في الألفية بقوله

كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق

ففاطمة وزينب في كلامه ممنوعان من الصرف لعلتين معنوية وهي العلمية ولفظية وهي التأنيث اللفظي في الاول والمعنوي في الثاني (وقوله أو العلمية والعجمة الخ) فابراهيم ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهي العجمة ومعنوية وهي العلمية وجميع الانبياء من غير العرب الا أربعة وهم المشار اليهم بحروف شهصم فالشين لشعيب والهاء لهود والصاد لصالح والميم لمحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين فلا تمنع هذه الاربعة من الصرف وزيد شيث ونوح ولوط فجميع ما يصرف من أسماء الانبياء سبعة والى منع العلمية مع العجمة أشار في الألفية بقوله

والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع

(وقوله أو العلمية ووزن الفعل الخ) فأحمد ويزيد ممنوعان من الصرف لعلتين لفظية وهي وزن الفعل ومعنوية وهي العلمية وكان ينبغي له أن يبدل أحد المثالين بنحو شمر اسم فرس ليشير به الى أنه لا فرق بين أن يكون الوزن خاصا بالفعل ولم يستعمل في الاسم الا شذوذا كشمر فهو فعل ماض أو لم يكن خاصا بالفعل ولكنه غالب فيه كأحمد ويشترط في هذا الثاني أن يكون في أول الاسم حرف زائد مثل حروف المضارعة الاربعة التي تزاد في أول الفعل المضارع ففي أول أحمد الهمزة وفي أول يزيد الياء والى منع العلمية مع وزن الفعل أشار في الألفية بقوله

كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب كأحمد ويعلى

(قوله العلمية وزيادة الالف الخ) فعثمان ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهي الزيادة ومعنوية وهي العلمية والى منع العلمية مع زيادة الالف والنون أشار في الالفية بقوله

كذاك حاوي زائدي فعلانا * كغطفان وكأصبهانا

(وقوله أو العلمية والعدل الخ) فعمر ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهي العدل ومعنوية وهي العلمية وعمر

معدول عن عامر وانما ادّعينا العدل لانا وجدنا عمر ممنوعا من الصرف وليس فيه الا العلمية وهى لا تؤثر وحدها فقدّرنا العدل لئلا يلزم هدم قاعدتهم من أن العلة الواحدة لا تؤثر والى منع العلمية مع العدل أشار فى الا ألفية بقوله

والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا

(وقوله أو كان فيه الوصف والعدل الخ) هذا شروع منه فى الوصف مع أحد العلل الثلاث التى أوّلها معه العدل ثم انه ذكر ألفاظ الوصف التى فيها العدل ولم يأت بمثال تتنزل عليه ومثالها قوله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وما بعده صفة لأولى أجنحة مخفوضة بالفتحة النائبة عن الكسرة المقدّرة فى مثنى والظاهرة فى غيرها وجميعها ممنوع من الصرف لوجود علتين معنوية وهى الوصف ولفظية وهى العدل لانها معدولة عن أصول أعدادها المكررة فمثنى معدول للاختصار عن اثنين اثنين وثلاث معدول ومختصر من ثلاثة ثلاثة ورباع معدول عن أربعة أربعة وأمّا قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فهى أحوال منصوبة والى منع العدل مع الوصف فى مثنى وما بعده أشار فى الا ألفية بقوله

ومنع عدل مع وصف معتبر * فى لفظ مثنى وثلاث وأخر

(وقوله أو الوصف ووزن الفعل الخ) فأفضل ممنوع من الصرف لوجود علتين معنوية وهى الوصف ولفظية وهى وزن الفعل الغالب فيه والى هذا أشار فى الا ألفية بقوله

ووصف اصلى ووزن أفعلا * ممنوع تأنيث بتا كاشهلا

(وقوله أو الوصف وزيادة الخ) فسكران فيه أيضا علتان لفظية وهى زيادة الالف والنون ومعنوية وهى الوصفية والى هذا الاشارة بقول الا ألفية

وزائدى فعلان فى وصف سلم * من أن يرى بتاء تأنيث ختم

(وقوله ما لم تضف الخ) هذا تنكيت على المصنف حيث أطلق وقد يقال ان كلام المصنف فى غير المنصرف والمضاف والمقرون بأل منها منصرف تقديرا على ما هو الحق من أقوال والى هذا التقييد أشار فى الا ألفية بقوله * ما لم يضف أو يك بعد أل ردف ﴿وللجزم علامتان﴾ الجزم لغة القطع واصطلاحا ذهاب الحركة أو الحرف من آخر الفعل المعرب (قول الازهرى وهو سقوط الخ) ان قلت اذا كان السكون اصطلاحا الحذف أيضا لانه مرادف للسقوط فالاولى للمصنف أن يقول وللجزم الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وحذف الحرف ﴿قلت﴾ صرح بالمقصود زيادة فى التقريب على المبتدى المقصود بهذه المقدمة (وقوله فى الخط) أى من الخط فيكون سندع مرفوعا وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو المحذوفة من الخط تبعا لحذفها فى اللفظ منع من ظهورها أى الضمة الاستثقال (وقوله لالتقاء الساكنين الخ) هنا نسختان نسخة بالاثبات ونسخة بالنفى بزيادة لا النافية وكلاهما صحيح فعلى نسخة الاثبات يكون علة لحذفها فى اللفظ كأنه قال وانما حذفت لدفع التقاء الساكنين ونسخة النفى راجعة للخط كأنه قال حذفت فى الخط تبعا للفظ لا أنها حذفت فى الخط لالتقاء الساكنين وأمّا حذفها فى اللفظ فلذلك والاولى نسخة الاثبات ليفيد علة حذفها فى اللفظ أيضا (وقوله فان النون حذفت الخ) أصله قبل التوكيد لتبلوون على وزن تنصرون الواو الاولى لام الكلمة والثانية واو الجمع ثم تقول استثقلت الضمة على الواو الاولى وهى لام الكلمة فحذفت الضمة أو تقول تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فى الاصل فقلبت الواو ألفا فالتقى ساكنان على كل فحذفت الاولى التى هى لام الكلمة لذلك ولم تحذف الثانية لانها كلمة برأسها ولام الكلمة جزء كلمة وحذف الجزء أخف من حذف الكلمة فصار تبلون على وزن تفعون ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فصار تبلوننّ فالتقى ثلاثة أمثال نون الرفع ونون التوكيد وفيها نونان فحذفنا نون

أو كان فيه الوصف والعدل نحو مثنى وثلاث ورباع أو الوصف ووزن الفعل نحو أفضل أو الوصف وزيادة الالف والنون كسكران ولها شروط تطلب من المطولات فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضف أو تتل أل فانها حينئذ تخفض بالكسرة على الاصل نحو مررت بأفضلكم وبالافضل (وللجزم علامتان السكون) وهو حذف الحركة (والحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم واحترزت بقولى للجازم من نحو سندع الزبانية فان الواو حذفت فى الخط تبعا لحذفها فى اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالى النونات ولكل من السكون والحذف

مواضع تختص به (فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر) اذا دخل عليه جازم ولم يتصل بآخره شيء نحو لم يضرب فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن في آخره ألف ولا واو ولا ياء (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) في موضعين الاول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما كان في آخره حرف علة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم فيدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون فالمحذوف من آخر يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها والمحذوف من آخر يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها (و) الموضع الثاني (في الافعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون) وهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لم يضربا ولم تضربا أو ضمير جمع المذكر نحو لم يضربوا ولم تضربوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تضربي فهذه الافعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون

﴿فصل﴾

في ذكر حاصل ما تقدم من أول باب علامات الاعراب الى هنا تمرينا للمبتدي على عادة المتقدمين رحمهم الله تعالى أجمعين وحاصله أن يقال (المعربات قسمان قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون (وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الواو والالف والياء والنون أو بالحذف (فالذي يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) نوع من الافعال وثلاثة من الاسماء فأنواع الاسماء الثلاثة (الاسم المفرد) نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وجمع التكسير) نحو جاء الرجال ورأيت الرجال ومررت بالرجال (وجمع المؤنث السالم) نحو جاءت الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات (و) نوع الافعال (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (وكلها) أي مجموع الانواع الاربعة لا جميعها لتخلف بعض الاحكام في بعضها أي مجموعها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومؤمنات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) نحو مررت بزيد ورجال على

الرفع لتوالي الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا سبيل لحذف احدهما لان الواو أتي بها للدلالة على الجمعية والنون أتي بها للتوكيد فحركنا الواو بحركة تناسبها وهي الضمة وكيفية اعرابه أن تقول اللام موطئة للقسم وتبلون فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الامثال والواو نائبة عن الفاعل (وقوله مواضع) جمع باعتبار الاشخاص كما مر نظيره والا فالسكون ليس له الا موضع واحد والحذف ليس له الا موضعان (وقوله وعلامة جزمها الخ) اعلم أنهم اختلفوا هل حرف العلة محذوف عند الجازم أو به ذهب سيبويه الى الاول فقال ان الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكتفيا بها فصارت صورة المجزوم والموقوف واحدة فحذفوا حرف العلة للفرق بين صورة المجزوم والموقوف فحرف العلة حينئذ محذوف عند الجازم لا به وذهب ابن السراج الى الثاني وقال ان الحركة في الافعال لا تقدر لان الاعراب في الافعال فرع فلا حاجة لتقديره فيه فالأفعال المعتلة عنده مبنية فلما دخل الجازم لم يجد حركة مقدرة فحذف الحرف لان الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة أخذها والا أخذ من قوى البدن فيكون حرف العلة محذوفا بالجازم لا عنده

﴿فصل﴾ الفصل لغة هو الحاجز بين شيئين واصطلاحا اسم لطائفة من المسائل مشتركة مع ما قبلها في الحكم فان كانت غير مشتركة فيعبرون عنها بباب فقط وهو خبر لمبتدا محذوف تقديره هذا فصل من نمط ما قبله (قول الازهري في ذكر حاصل) أي محصل (ما تقدم) أي فكأنه قال لما ذكر علامات الاعراب تفصيلا أراد أن يذكرها اجمالا ثم كأنه قيل للازهري ولم فعل هذا فقال تمرينا واختبارا للطالب هل حصل شيأ من باب معرفة علامات الاعراب أم لا وقد كان الراعي يعترض على المصنف كثيرا في زيادة هذا الفصل بقوله ان هذه المقدمة صغيرة لا فائدة في التكرار فيها ثم ظهر له بعد أن الصواب ما فعله المصنف نصيحة للطالب وقد كان بعض الفضلاء يحتم باب معرفة علامات الاعراب من جمل الزجاج الذي هو كالجرومية ثلاث مرات ويقول ان علم العربية مبني على هذا الباب فان حصله المبتدي سهل عليه غيره (وقوله على عادة المتقدمين الخ) غالب المتقدمين يذكرون الشيء أولا مجملا ثم يذكرونه ثانيا مفصلا فيكون أوقع في النفس وبعضهم يذكر الشيء مفصلا ثم يذكره مجملا كما فعل المصنف اختبارا هل حصل القاري شيأ مما مر أم لا ﴿المعربات قسمان﴾ المعربات مبتدأ وقسمان خبره ﴿فان قلت﴾ يلزم عليه الاخبار بالمثنى عن الجمع ﴿قلت﴾ هو كذلك ولكن لا بد من التأويل ثم لك أن تجعل التأويل في المبتدا بأن تقول ان أل فيه للجنس فيصدق باثنين ولك أن تجعل التأويل في الخبر بأن تقول هو جمع باعتبار تعدد كل قسم لان كل قسم تحته أنواع فهو جمع في المعنى على حد قوله تعالى فاذا هم فريقان يختصمون (قول الازهري أو بالسكون) أشار به الى أن قول المصنف بالحركات شامل للحركات الوجودية ولعدمها وهو السكون (وقوله أو بالحذف) أي حذف هذه الاحرف الاربعة في الفعل للجازم وحذف النون فقط للناصب وأشار بذلك الى أن الحروف في كلام المصنف اما وجودية واما عدمية ﴿وكلها﴾ (قول الازهري أي مجموع الخ) اعلم أن الكل عند المناطقة قسمان جميعي ومجموعي فان كان الحكم

ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هذا هو الاصل (وخرج عن ذلك) الاصل (ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة) نحو رأيت الهندات وكان حقه أن ينصب بالفتحة (والاسم الذى لا ينصرف يخفض بالفتحة) نحو مررت بأحمد ومساجد وكان حقه أن يخفض بالكسرة (والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره) نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم وكان حقه أن يجزم بالسكون (والذى يعرب بالحروف أربعة أنواع) أيضا ثلاثة من الاسماء ونوع واحد من الافعال فأنواع الاسماء الثلاثة (التثنية) نحو جاء الزيدان (وجمع المذكر السالم) نحو الزيدون (والاسماء الخمسة) وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (و) نوع الافعال (الافعال الخمسة وهى يفعلان) بالياء المثناة تحت (وتفعلان) بالتاء المثناة فوق (ويفعلون) بالياء المثناة تحت (وتفعلون) بالتاء المثناة فوق (وتفعلين) بالتاء المثناة فوق لا غير (فأما التثنية) بمعنى المثنى من اطلاق المصدر على اسم المفعول (فترفع بالالف) نحو جاء الزيدان (وتنصب وتخفض بالياء) المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نحو جاء الزيدون (وينصب ويخفض بالياء) المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وأما الاسماء الخمسة فترفع بالواو) نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (وتنصب بالالف) نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال (وتخفض بالياء) نحو نظرت الى أبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال (وأما الافعال الخمسة فترفع بالنون) نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (وتنصب وتجزم بحذفها) أى بحذف النون نحو لن يفعلا ولم تفعلا ولن يفعلوا ولم تفعلوا ولن تفعلى ولم تفعلى وحاصل علامات الاعراب عشرة أشياء الحركات الثلاث والسكون والاحرف الثلاثة وحذفها الجازم النون وحذفها الناصب والجازم

على كل فرد فهو جميعى كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وان كان الحكم على البعض دون البعض فهو مجموعى كقولك كل بنى تميم يحملون الصخرة العظيمة أى مجموعهم وبعض أفرادهم وليس المراد الحكم على كل فرد بذلك لان منهم الضعفاء والنساء والصبيان وجعل الازهرى كلام المصنف من الكل المجموعى لتخلف الاحكام فى بعضها كما يأتى فى قول المصنف وخرج الخ ولا يصح ماقال من أن الكل مجموعى الا ان قطعنا النظر عن قول المصنف بعد وخرج الخ والصواب أن الكل فى كلام المصنف جميعى بدليل قوله وخرج الخ لانهم لا يخرجون الا ما دخل والى هذه الكلية أشار فى الألفية بقوله

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين

(وقوله هذا هو الاصل) أى هذا المذكور من الرفع بالضمة والنصب بالفتحة وهكذا هو الاصل ﴿أشياء﴾ جمع شئ وأصله شيآء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين وهو الالف فقدموا الهمزة الاولى لام الكلمة على الفاء والعين فصار أشياء فهو ممنوع من الصرف لالف التأنيث الممدودة ﴿جمع المؤنث السالم﴾ أى ما يصدق عليه جمع المؤنث الخ وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين لا هذا اللفظ المذكور عند المصنف وهكذا يقال فى نظائره الى آخر هذا الفصل والى نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة حملا على الجر بها أشار فى الألفية بقوله

وما بتا وألف قد جمعا * يكسر فى الجر وفى النصب معا

﴿والاسم الذى لا ينصرف﴾ أى ما يصدق عليه ذلك واليه الاشارة بقول الألفية

* وجر بالفتحة ما لا ينصرف * الخ ﴿الآخر﴾ هو لزيادة الايضاح لان المعتل عند النحاة لا يطلقونه الا على المعتل الآخر نعم أهل التصريف يطلقونه على المعتل الفاء أو العين أو اللام والى كون الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره أشار فى الألفية بقوله * واحذف جازما ثلاثهن * الخ ﴿والافعال الخمسة﴾ سماها خمسة باعتبار ما مر والافصح أن يقال هى أقل أو أكثر كما مر ﴿ترفع بالالف الخ﴾ والى هذا أشار فى الالفية بقوله * بالالف ارفع المثنى وكلا * مع قوله

وتخلف اليا فى جميعها الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

وكون المثنى معربا بالحروف هى اللغة المشهورة ومنهم من يلزمه الالف فى الاحوال كلها ويعربه بالحركات المقدرة عليها اعراب المقصور وعليه خرج ان هذان لساحران ومنهم من يلزمه الالف ويعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعا ونصبا وجرا مثل زيد ﴿فيرفع بالواو﴾ واليه أشار فى الألفية بقوله

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب

﴿وأما الاسماء الخمسة﴾ الى حكمها أشار فى الألفية بقوله

وارفع بواو وانصبن بالالف * واجرر بياء ما من الاسما أصف

﴿وأما الافعال الخمسة﴾ الى رفعها بالنون أشار فى الألفية بقوله

واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا

والى حكم نصبها وجزمها بحذفها أشار فى الألفية بقوله * وحذفها للجزم والنصب سمه * كلم تكونى لترومى مظلمه *

المصنف أبواب النيابة ﴿فان قلت﴾ لم حملوا النصب فى الافعال الخمسة على الجزم فنصبوها بحذف النون ولم يفعلوا ذلك فى الافعال المعتلة بل نصبوها بالفتحة الظاهرة فى الواو والياء والمقدرة فى الألف ﴿قلت﴾ أجيب بتعذر الاعراب بالحركات فى الافعال الخمسة بخلافه فى الافعال المعتلة وتأمله والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب الافعال﴾

قدم الكلام على الافعال وان كان شرف الاسم يستدعى تقديمه لان الكلام فى الفعل قصير وفى الاسم طويل لتنوعه الى مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات وعادتهم غالبا تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا لغيره (قول الازهرى الاصطلاحية) قيد به لاجل قول المصنف ثلاثة احترازا من الافعال اللغوية فلا تنحصر فى ثلاثة لان الفعل لغة الحدث وهو المعنى الصادر من الشخص كالقيام والاكل والشرب ﴿الافعال﴾ أظهر فى موضع الاضمار تقريبا على المبتدى وهو على حذف مضاف تقديره أنواع الافعال ثلاثة لا صيغها لانها لا تنحصر فى ثلاثة لان منها ثلاثيا وغيره وصيغهن كثيرة مختلفة كما هو معلوم ودليل حصر القسمة فى الثلاثة أن الزمان اما ماض واما حال واما مستقبل وفى المعنى قيل

هل الدهر الا اليوم أو أمس أو غد * كذا الدهر فيما بيننا يتردد

وما أحسن قول بعضهم

ما مضى فات والمؤمل غيب * ولك الساعة التى أنت فيها

فوضعوا الفعل الماضى ليدل على الزمان الماضى ووضعوا المضارع للحال والاستقبال ووضعوا الامر للمستقبل فقط وكون الافعال ثلاثة هو مذهب الجمهور وقال الكسائى اثنان وسيتبين ﴿ماض﴾ أصله ماضى بياء منونة ففعل به ما مر فى قاض وقدم هنا الماضى ثم أعقبه بالمضارع ثم بالامر اقتداء بقوله تعالى انما أمرنا لشئ اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فقدم الله سبحانه وتعالى الماضى وهو أردنا ثم أتى بالمضارع وهو نقول ثم بالامر وهو كن فقدمه لانه أصل للمضارع لان المضارع هو الماضى لكن زيدت عليه حروف المضارعة وما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة وما يقال قدمه لان زمانه سابق غير ظاهر لانه لم يصر ماضيا حتى كان مستقبلا ثم حالا وذكر المضارع بعده لشرفه بالاعراب ولاخذ الامر منه وتقدم حد الفعل على الاطلاق وانه كلمة دلت على معنى فى نفسها وتعرضت بصيغتها للزمان وأما حد كل نوع بخصوصه فالماضى قال الازهرى هو ما دل على حدث الخ فخرج بعلى حدث ما دل على الذات فقط وضعا كزيد وعمرو وخرج بمقترن بزمان ما دل على حدث ولم يدل على الزمان كالمصدر واسم الفعل بمعنى الماضى كهيهات فانه دل على البعد ولم يدل على الزمان كما صرح به غير واحد وان قلنا بدلالته على الزمان فيكون خارجا من قوله وقبل تاء التأنيث وهكذا يقال فى الفعل المضارع والامر وخرج بزمان ماض المضارع والامر وخرج بقوله وقبل تاء التأنيث المضارع المقرون بلم نحو لم يضرب فانه وان دل على جميع ما ذكر لكنه لا يقبل تاء التأنيث فلا حاجة حينئذ لزيادة وضعا فى التعريف لان ما خرج به خرج بقوله وقبل تاء التأنيث فليس قوله وقبل الخ علامة للماضى بعد تمام تعريفه خلافا لمن وهم ثم ان المعتبر كون الفعل يقبل التاء باعتبار الاصل فلا يرد أفعل فى التعجب وخلا وعدا وحاشى فى الاستثناء فان جميعها لا يقبل التاء مع أنها أفعال ماضوية لان هذه الافعال تقبلها باعتبار أصلها فلما ضمنت ما ذكر عارض قبول التاء عارض وهو أن فاعل افعل فى التعجب عائد على ما وما بمعنى شئ وشئ مذكر وفاعل أدوات الاستثناء عائد على البعض المفهوم من الكلمة السابقة والبعض مذكر (وقوله والمراد بالماضى الاول الخ) هو المعرف بالفتح المذكور فى كلام المصنف (وقوله الاصطلاحى) هو المقابل للمضارع والامر (وقوله وبالثانى) أى فى كلامه وهو المأخوذ فى تعريف الاصطلاحى (وقوله اللغوى) مراد به ما وقع وانقطع (وقوله فلا دور) الدور

﴿باب الافعال﴾ الاصطلاحية (الافعال) جمع فعل وهى (ثلاثة) لا رابع لها (ماض) وهو ما دل على حدث مقترن بزمان ماض وقبل تاء التأنيث الساكنة نحو ضربت

هو توقف اللاحق على السابق والسابق على اللاحق كتوقف ا على ب وب على ا بأن لا يوجد أحدهما الا بعد وجود الآخر وهو محال وذلك منتف هنا كما علمت ﴿ومضارع﴾ (قول الازهرى أى مشابه) أشار به الى وجه تسميته مضارعا بانه شبيه بالاسم فى اللفظ والمعنى أما اللفظ فان المضارع جار على اسم الفاعل فى مطلق الحركات والسكنات وعدد الحروف وأما المعنى فان المضارع يحتمل الحال والاستقبال كما أن اسم الفاعل محتمل لذلك فيضرب مثل ضارب فى اللفظ والمعنى (وقوله على حدث) خرج به ما خرج فى الماضى (وقوله مقترن بأحد الخ) معنى الاقتران أن الواضع وضع المضارع ليدل على أحد الزمانين لا بعينه فهو مشترك بينهما اشتراكا لفظيا حقيقة فيهما كما أن الاسم يكون موضوعا بلفظ واحد للمعانى العديدة كالعين للباصرة وللماء وللجارية والذهب وخرج به ما لا يدل على الزمان من المصادر واسم الفعل بمعنى المضارع كوى بمعنى أعجب وخرج به أيضا الماضى والامر لان الاول دل على الزمان الماضى والثانى على خصوص المستقبل وخرج بقوله وقبل الخ اسم الفاعل فان جميع ما ذكر فيه لكنه لا يقبل لم فلا يحتاج حينئذ لزيادة وضعا فى التعريف لان ما خرج به خرج بقبول لم ولا يخرج المضارع المقرون بلم لان دلالته على الماضى عارضة ما دام مصحوبا بلم والحال المقابل للماضى والمستقبل القدر المشترك بين الزمانين بان أخذ طرفا من الماضى وطرفا من المستقبل وبعبارة أخرى الحال نهاية الماضى وبداية المستقبل فقولك زيد يكتب الآن فوجود هذا اللفظ مقارن لوجود بعض الكتابة لا لجميعها قاله بعض المحققين ﴿وأمر﴾ هو لغة ضد النهى واصطلاحا عرفه الازهرى بقوله ما دل على طلب الخ فخرج بعلى طلب حدث الماضى والمضارع الغير المقرون بلام الامر ولا الناهية لكونهما لا يدلان على الطلب وخرج بفى زمن الاستقبال الخ ما دل على الطلب من غير دلالة على الزمان كالمصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا واسم الفعل بمعنى الامر نحو صه بمعنى اسكت ثم ان قوله فى زمن الاستقبال متعلق بمحذوف صفة لحدث أى حدث يقع فى زمن الاستقبال ولا يتعلق بطلب لان الطلب حاصل فى الحال والحدث يقع بعده مثاله اضرب زيدا فالطلب واقع فى الحال والضرب يقع بعد ذلك ولا بد من زيادة فى التعريف بغير واسطة ليخرج المضارع المقرون بلام الامر نحو ليضرب والمقرون بلا الناهية نحو لا تضرب فان الاول دل على طلب الفعل والثانى دل على طلب الترك ويقبلان الياء لكن دلالة الاول بواسطة اللام والثانى بواسطة لا الناهية والى أنواع الافعال الثلاثة مع علامتها أشار فى الالفية بقوله

فعل مضارع يلى لم كيشم ... وماضى الافعال بالتا مز وسم * بالنون فعل الامر ان أمر فهم

﴿فالماضى مفتوح الآخر أبدا﴾ أى مبنى على الفتح وعدد الامثلة اشارة الى انه لا فرق بين الثلاثى والرباعى والخماسى والسداسى وهو منتهاه فضرب وسائر الافعال الماضوية مبنية ولا يسئل عن علة بنائها لانها الاصل نعم يرد سؤالان أحدهما أن يقال لم بنى على حركة دون السكون مع قول الالفية

* والاصل فى المبنى أن يسكنا * ثانيهما أن يقال لم كانت الحركة خصوص فتحة على مذهب الجمهور فقل مجيبا عن الاول بنى على حركة للمزية التى حصلت له على فعل الامر بوقوعه موقع المضارع فى كون كل من الماضى والمضارع يقع صلة وصفة وخبرا وحالا وشرطا وجزاء مثال ما يجمع وقوع الماضى ذلك الذى طلع على سطح بنى نزل وقد كره ان جاءنى أكرمته فطلع ماض صلة وبنى صفة ونزل خبر وكره حال وجاء شرط وأكرم جواب الشرط والمضارع معرب فلا أشبهه لا أقل أن يبنى على الحركة وقل فى جواب الثانى وبنى على خصوص فتحة لخفتها وثقل الفعل ولو بنى على الضم أو الكسر لاجتمع ثقلان ثقل الفعل وثقل الضم أو الكسر (وقوله فانه يسكن) اعلم انهم اختلفوا فقيل الماضى مبنى على الفتح دائما ثم تارة يكون الفتح ملفوظا به وتارة يكون مقدرا وذلك اذا وليه ضمير رفع متحرك نحو ضربت أو واو الجمع نحو ضربوا فتقول فى ضربت مبنى على الفتح

ومضارع) أى مشابه وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زمانى الحال والاستقبال وقبل لم نحو لم يضرب (وأمر) وهو ما دل على طلب حدث فى زمن الاستقبال وقبل ياء المخاطبة نحو اضربى فهذه حقيقة الافعال الثلاثة (نحو ضرب ويضرب واضرب) وأما أحكامها (فالماضى مفتوح الآخر أبدا) على الاصل نحو ضرب ودحرج وانطلق واستخرج ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فانه يسكن نحو ضربت وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم نحو ضربوا على خلاف الاصل

المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل وهو التاء كالجزء من فعله وفى ضربوا مبنى على الفتح المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وهى الضمة وهذا القول هو الحق وهو صريح قول المصنف أبدا وقيل مبنى على الفتح ان كان ظاهرا وعلى السكون فى ضربت وعلى الضم فى ضربوا وهو ظاهره حيث عبر بيسكن ويضم وخلاف الاصل ﴿والامر مجزوم أبدا﴾ (قول الازهرى عند الكسائى) كان ينبغى للازهرى أن يبين مذهب الجمهور أن الافعال ثلاثة ويبين مذهب الكوفيين ورئيسهم الكسائى ان الافعال فعلان باسقاط الامر ثم يستشعر سؤالا يرد على ما للكسائى بان يقال له ما تقول فى المسمى عند الجمهور بالامر كاضرب فيجيب بانه عند الكسائى والكوفيين مضارع مجزوم بلام الامر مقدرة الى آخر كلامه ليسهل الامر على الطالب والا فكلامه باعتبار أوليته يقتضى ان الكسائى يوافق على ان الافعال ثلاثة الا ان الامر عنده معرب وليس كذلك كما علمت ﴿فان قلت﴾ ما الموجب حتى حمل الازهرى كلام المصنف على ما للكسائى دون الجمهور ﴿قلت﴾ موجبه تعبير المصنف بمجزوم الذى هو من القاب الاعراب فيقتضى انه معرب ولم يعربه الا الكسائى ومن تبعه وما كان ينبغى للازهرى حمله على هذا مع تصريح المصنف بان الافعال ثلاثة والصواب ان عبارة المصنف مؤولة بأن نؤول مجزوم بصورته صورة مجزوم أو على حذف مضاف أى مثل مجزوم (قوله عند الاحتياج اليها الخ) بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما فى مثاله فان كان الحرف الواقع بعد حرف المضارعة المحذوف محركا نحو لتقم فاذا حذفت اللام والتاء بقى قم فالقاف محركة فلا يحتاج الى الهمزة ولا يؤتى بها (قوله مبنى على السكون الخ) وحينئذ فلا يسئل عن علة بنائه ولا على بنائه على السكون لانهما أصلان والسكون اما لفظى كاضرب أو تقديرى كاضرب الرجل ﴿احدى الزوائد﴾ جمع زائدة لا زائد بدليل احدى وتذكير العدد فى الاربع قاله الشنوانى ونوقش فى هذا الاخير وسميت زوائد لان حروف المضارع تزيد على حروف الماضى بواحد منها وانما زيدت ليحصل الفرق بين الماضى والمضارع وزيدت فى المضارع دون الماضى لان الماضى فى التصريف لفظه سابق على لفظ المضارع والمجرد سابق على المزيد فاعطى السابق للسابق واللاحق للاحق وخصت هذه الاحرف بالزيادة لان الزيادة تستلزم الثقل وهذه الاحرف أخف من غيرها ولذلك يحذف ما عدا التاء للجازم وأما التاء فقد تكون بدلا من الواو كما فى اتعد فأصلها اوتعد وأما الهمزة فهى بصورة الالف التى تحذف للجازم (قول الازهرى بأحرف المضارعة) يصح فتح الراء فتكون اضافته الى أحرف من اضافة السبب الى المسبب أى الاحرف التى هى سبب المضارعة والمشابهة للاسم ويصح كسر الراء فيكون صفة لمحذوف والاصل بأحرف الكلمة المضارعة والمشابهة للاسم ﴿يجمعها﴾ (قول الازهرى حروف الخ) هذا المضاف لا يصح تقديره لوجهين أحدهما أنه يغير لفظ المصنف لان هذه الكلمة التى هى قول المصنف قولك مرفوع فاعل يجمعها فان قدر هذا المضاف صار مجرورا وهم لا يجيزون نحو هذا ثانيهما أنه يتحد لفظ المجتمع بالكسر والمجتمع بالفتح لان الحروف هى مجموع أنيت وأنيت هو مجموع الحروف قال هذا الثانى الفيشى وعبر المصنف كما فى غالب النسخ بأنيت بتقديم الهمزة لحسن اللفظ والمناسبة وبيانه ما ذكره الراعى من أن بعض أولاد ملوك سبتة اعادها الله للاسلام طلب من الشيخ أبى اسحاق الغافقى شارح الجمل أن يعلمه ويلقى عليه ما يلقى على الصبيان الصغار فقرأ معه كتاب الجمل الذى هو كالآجرومية حتى وصل لقوله يجمعها قولك نأيت بتقديم النون على الهمزة فقال له التلميذ يا سيدى ينبغى أن تقدم الهمزة على النون لما فى ذلك من حسن اللفظ والمناسبة أما حسن اللفظ فنأى معناه بعد وأنى معناه قرب والتفاؤل بالقرب حسن وأما المناسبة فهى أن يكون لكل واحد من هذه الاحرف ضعف ما قبله فان الهمزة لمعنى واحد للمتكلم وحده والنون لمعنيين للمتكلم ومعه غيره أو المعظم

(والامر مجزوم أبدا) عند الكسائى بلام الامر مقدرة فأصل اضرب عنده لتضرب حذفت اللام تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع فى حالة الوقف ثم أتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها وعند سيبويه الامر مبنى على السكون ان كان صحيح الآخر نحو اضرب وعلى حذف الآخر ان كان معتلا نحو اخش واغز وارم وعلى حذف النون ان كان مسندا لضمير تثنية نحو اضربا أو ضمير جمع نحو اضربوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو اضربى وهذا هو المذهب المنصور (والمضارع ما كان فى أوله احدى الزوائد الاربع) المسماة بأحرف المضارعة (يجمعها) حروف (قولك أنيت) بمعنى أدركت وحروف أنيت الهمزة

نفسه فهوضعف الهمزة والياء لاربعة معان للمفرد المذكر الغائب نحو زيد يقوم وللمذكرين الغائبين نحو الزيدان يقومان ولجماعة الذكور الغائبين نحو الزيدون يقومون ولجماعة النسوة الغائبات نحو الهندات يقمن فهي ضعف النون وأما التاء فهي ضعف الياء لثمان معان للواحد المخاطب نحو تقوم يازيد وللواحدة المخاطبة نحو تقومين ياهند وللمذكرين المخاطبين نحو تقومان يازيدان وللمخاطبتين نحو تقومان ياهندان ولجماعة الذكور المخاطبين نحو تقومون يازيدون ولجماعة الاناث المخاطبات نحو تقمن ياهندات وللمفردة المؤنثة الغائبة نحو هند تقوم وللغائبتين نحو الهندان تقومان فلما سمع الشيخ هذا من التلميذ قال له مثلك لا ينبغي ان يشغل غيره بل غيره هو الذى يشغله فلم يعد للقراءة معه انتهى (قوله بشرط ان تكون الخ) هذا جواب عما يقال لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لانها قد تكون أول الماضى فأجاب بأن الذى يختص بالمضارع منها هى الزوائد فى أوّل الكلمة التى لها معنى من تكلم أو خطاب أو غيبة وأما زوائد أكرم ونرجس وبرنأ وتعلم فلا تدل على ذلك (وقوله أو المعظم نفسه) التعظيم اما حقيقة كقوله تعالى ونريد أن نمنّ أو ادعاء كقول شخص نفعل وليس هنالك أحد معه (وقوله بخلاف نون نرجس) يقال نرجست الدواء اذا جعلت فيه النرجس وهو نور معلوم (وقوله بخلاف ياء برنأ الخ) بهمزة مفتوحة آخر الفعل يقال برنأت الشيب اذا خضبته باليرنا وهى الحناء المعلومة (وقوله بخلاف تاء تعلم الخ) يقال لهذه التاء تاء المطاوعة (وقوله أو محلا) أشار به الى أن حرف المضارعة لكن خصوص التاء قد يحذف واليه الاشارة بقوله فى الالفية

وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر

الاصل تتبين العبر فحذفت تاء المضارعة على قول وهو كثير (وقوله المجرّد من النونين) أى العارى من نون الاناث ومباشرة نونى التوكيد فان لحقت المضارع نون الاناث بنى على السكون نحو يتربصن وان باشرته نون التوكيد بنى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا والى هذا أشار فى الالفية بقوله

وأعربوا مضارعا ان عريا * من نون توكيد مباشر ومن نون اناث كيرعن من فتن

فان لم تباشرها بأن فصل بينها وبين الفعل فاصل بقى الفعل على اعرابه والفاصل اما ملفوظ به كما تقدم فى لتبلونّ فان الفاصل هو واو الجمع وهو ملفوظ به ومنه ولا تتبعانّ وتارة يكون مقدرا نحو هل تقومنّ يازيدون أصله تقومون مرفوع بثبوت النون ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الامثال فالتقى ساكنان فحذفنا الواو لذلك والضمة قبلها دالة عليها فالفاصل وهو الواو مقدر ﴿فان قلت﴾ لم حذفوا واو الجمع هنا ولم تحذف فى لتبلونّ ﴿قلت﴾ لان ما قبل الواو هنا مضموم والضم يدل على الواو المحذوفة وهنالك فى الحالة الراهنة مفتوح فليس ثم ما يدل عليها (وقوله بالتجرّد الخ) ما ذكره من أن الرافع للمضارع معنوى وهو التجرّد المشار اليه بقوله فى الالفية

ارفع مضارعا اذا يجرّد * من ناصب أو جازم كتسعد

هو قول الفرّاء وهو الحق وقيل ان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم ونسب لسيبويه وقال ثعلب رافعه مشابهته للاسم وقال الكسائى رافعه حرف المضارعة فهذه أقوال أربعة (وقوله فينصبه) زاد هذا مع قوله بعد فيجزمه احترازا من الناصب المهمل كأن فى قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة فى قراءة من قرأ برفع يتم فالناصب وهو أن مهمل فوجوده كالوجود واحترازا من الجازم المهمل كلم فى قوله لم يوفون بالجار فالجازم فى اللفظ كالعدم فلذا بقى المضارع على رفعه بثبوت النون وهذا التقييد مأخوذ من المصنف لان ناصب اسم فاعل من نصب وجازم اسم فاعل من جزم والوصف حقيقة فى المتلبس بذلك المعنى ﴿عشرة﴾ (قول الازهرى على ما هنا) ليس المراد أن النواصب أكثر من عشرة والمصنف اقتصر فى هذه المقدمة على عشرة بل المراد ان

بشرط أن تكون للمتكلم وحده نحو أقوم بخلاف همزة أكرم والنون بشرط أن تكون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نقوم بخلاف نون نرجس والياء المثناة تحت بشرط أن تكون للغائب نحو يقوم بخلاف ياء برنأ والتاء المثناة فوق بشرط أن تصلح للمخاطب نحو تقوم بخلاف تاء تعلم فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم افعال مضارعة لدلالة الزوائد فى أوّلها على المعانى المذكورة وأكرم ونرجس وبرنأ وتعلم أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد فى أوّلها على المعانى المذكورة (وهو) أى المضارع المجرّد من النونين ومن الناصب والجازم (مرفوع أبدا) بالتجرّد من الناصب والجازم ويستمرّ على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب) فينصبه (أو جازم) فيجزمه ولكل من النواصب والجوازم عدد يحصره (فالنواصب) للمضارع وفاقا وخلافا (عشرة) على ما ذكر هنا

والمتفق عليها أربعة (وهي أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون تنصب المضارع لفظا أو محلا وهي موصول حرفي تسبك مع منصوبها بمصدر فلذلك تسمى مصدرية مثال ذلك عجبت من أن تضرب والتقدير عجبت من ضربك فأن حرف مصدر ونصب واستقبال وتضرب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثاني (لن) وهي حرف لنفي المستقبل نحو لن نبرح فلن حرف نفي ونصب ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثالث (اذن) وهو حرف جواب وجزاء نحو اذن أكرمك جوابا لمن قال أريد أن أزورك فاذن حرف جواب وجزاء ونصب وأكرمك فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم والكاف مفعول به في محل نصب وشرط النصب باذن أن تكون في صدر الجواب والفعل بعدها مستقبل متصل بها ولا يضر فصله منها بالقسم

المصنف تبع الكوفيين في أنها عشرة وأما البصريون فيقولون النواصب أربعة لا غير ولذا قال الأزهري قبل وفاقا وخلافا (وقوله والمتفق عليها أربعة الخ) بل المتفق عليه واحد وهو أن فقط والثلاثة أيضا فيها خلاف لكن لما كان الراجح في هذه الثلاثة أنها الناصبة بنفسها لم يعتبر الخلاف فيها (وقوله أو محلا) وذلك فيما اذا كان المضارع مبنيا لاتصال نون الاناث به أو مباشرة نون التوكيد له كما مر وفي بعض النسخ والماضي محلا واعترض هذه النسخة الفيشي وقال الصواب أنه لا اعراب في الماضي لا لفظا ولا محلا ويمكن الجواب بما يأتي (وقوله وهي موصول حرفي) حقيقته كل حرف أول ما بعده بمصدر والحرف آلة السبك والموصولات الحرفية ستة جمعها من قال

موصولنا الحرفي أن أن ولو * وكي وما وفي الذي خلف حكوا

(وقوله تسبك مع منصوبها الخ) فيه مسامحة لأن المنسبك هو ما بعدها لكن لما كانت هي آلة للسبك صح ذلك ومحل تعيين كونها مصدرية اذا وقعت بعد غير علم ولا ظن كما مثل الأزهري فان وقعت بعد علم تعين أنها مخففة من المشددة فتنصب الاسم وترفع الخبر كقوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان والجملة خبرها وفي الألفية

وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن

وان وقعت بعد ما يفيد الظن جاز فيها وجهان كقوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ بالرفع على ان أن مخففة وبالنصب على أنها ناصبة وهو الأولى وفي الألفية

لا بعد علم والتي من بعد ظن * فانصب بها والرفع صحح واعتقد * تخفيفها من أن فهو مطرد

وقد تكون مفسرة وزائدة (وقوله حرف نصب الخ) سميت حرف نصب لعملها النصب وحرف مصدر لتأويل ما بعدها بمصدر وحرف استقبال لأن المضارع قبل دخولها كان يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت عليه أن عينته للاستقبال ﴿ولن﴾ هي بسيطة وقال الفراء هي لا النافية قلبت ألفها نونا وقال الكسائي هي مركبة من لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا ثم الالف لالتقاء الساكنين (قول الأزهري لنفي المستقبل الخ) أي لنفي وقوع الحدث في الزمان المستقبل والنفي بها تارة يكون له غاية كالآية التي مثل الأزهري بها أو يكون لا غاية له كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا والى النصب بأن ولن وكي الآتية أشار في الألفية بقوله

* وبلن انصبه وكي كذا بأن *

﴿واذن﴾ (قول الأزهري وهي حرف الخ) كونها حرفا هو الأصح عند الجمهور وقيل اسم وتنوينها تنوين عوض والأصل اذا جئتني أكرمك ثم حذف جملة جئتني وعوض منها التنوين نظير ما مر في يومئذ وحينئذ فالناصب أن مضمرة بعدها والصحيح أنها بسيطة وقيل انها مركبة من اذ أن نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت الهمزة تخفيفا والجمهور يكتبونها بالالف وقال بعض أشياخي أن أكثر من يكتب اذن بالالف لأنها بمنزلة أن ولن وقيل تكتب بالنون ان أعملت وبالالف ان أهملت (وقوله جواب) معنى كونها حرف جواب أنه يجاب بها كلام قبلها ملفوظ به أو مقدر ولا تقع في كلام مستأنف وتسميتها وحدها للجواب مجاز والا فالجملة بتمامها الجواب وعطف الجزاء على الجواب من عطف المرادف ورده غير واحد (قوله وشرط النصب الخ) هذه الشروط في وجوب نصب المضارع فان وجدت كلها وجب نصبه ولا يجوز رفعه وان فقدت كلها أو بعضها وجب الرفع ولا يجوز نصبه وليست الشروط في الصحة فقط نعم بعض العرب أجازها مع توفر الشروط قال في التصريح وهو القياس (وقوله في صدر الجواب) فان تأخرت نحو أكرمك اذن أو توسطت نحو أنا اذن أكرمك ألغيت فيهما ورفع المضارع (وقوله والفعل بعدها مستقبل) فلو كان حالا فانها لا تعمل كقولك لمن يحدثك اذن تصدق يعني الآن فيجب الرفع (وقوله متصل بها) فلو فصل بغير ما يجوز الفصل به تعين رفع المضارع نحو اذن زيد يكرمك (وقوله ولا يضر فصله الخ) والى عمل اذا النصب مع

توفر الشروط الثلاثة وجواز الفصل بالقسم أشار فى الألفية بقوله

ونصبوا باذن المستقبلا * ان صدرت والفعل بعد موصلا أوقبله اليمين

واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد للتوكيد وفى المغنى ان الفصل بلا النافية كالقسم وأجازه بعضهم بهما معا ﴿وكى﴾ (قول الازهرى المصدرية) احترازا من التعليلية وحاصل كلامه فيهما انه ان وجدت لام التعليل قبلها لفظا تعين كونها مصدرية ناصبة بنفسها ولا يجوز كونها تعليلية لان التعليلية حرف جر واللام حرف جر وحرف الجر لا يدخل على مثله وان لم توجد اللام فى اللفظ فان قدرت قبلها فهى مصدرية والا فهى تعليلية والناصب أن مقدرة بعدها وفيه تفصيل آخر انظره فى المطولات (وقوله بأن مضمرة وجوبا) هكذا فى غالب النسخ وهو مذهب البصريين وهو الصواب وظهورها فى الشعر فى قوله * كيما أن تغر وتخدعا * ضرورة وفى بعض النسخ جوازا بدل وجوبا وهى خلاف الحق كما علمت ﴿ولام كى﴾ (قول الازهرى جوازا) محل جواز الاضمار ما لم يقترن الفعل بلا والا وجب اظهار أن نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس لئلا يعلم أهل الكتاب والاصل لأن لا ثم قلبت الهمزة ياء وأدغمت النون فى اللام والى وجوب اظهار أن مع الفصل بلا وجواز الاظهار والاضمار دون فصل أشار فى الألفية بقوله

وبين لا ولام جر التزم * اظهار أن ناصبة وان عدم لا فأن أعمل مظهرا أو مضمرا

وتساوى لام كى لام العاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ففرعون التقط موسى ليكون له ولدا شفيقا فآل أمره الى أن صار عدوا ﴿ولام الجحود﴾ (قول الازهرى وهى لام النفى) أشار بهذا الى أن المصنف اطلق الجحود على مطلق النفى والا فالجحود لغة خاص بنفى ما علم فلا يقال له جاحد الا اذا كان عالما بالشئ ونفاه ومراده هنا اللام الواقعة بعد الكون المنفى بما أو لم سواء كان بعد العلم أم لا ولذا قال ابن النحاس الاولى تسميتها بلام النفى واليه الاشارة بقول بعضهم

وكل لام قبله ما كانا * أو لم يكن فللجحود بانا

وخبر كان الواقعة بعد ما ويكن الواقعة بعد لم محذوف والتقدير والله اعلم فى الآية الاولى ما كان الله مريدا التعذيبهم وفى الثانية لم يكن الله مريدا الغفرانهم والى نصب المضارع بعد الكون المنفى وحذف أن وجوبا أشار فى الألفية بقوله * وبعد نفى كان حتما أضمرا * ﴿وحتى﴾ (قول الازهرى الجارة الخ) قيد به لان حتى كما يأتى أقسام ابتدائية وعاطفة وجارة والعذر للمصنف فى اطلاقه ان حتى اذا أطلقت فى هذا الباب فلا تنصرف الا للجارة (وقوله أو للتعليل) بأن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها وما قبلها سبب فيما بعدها وعلامة التعليلية صحة وقوع كى موقعها ولا بد أن يكون المضارع بعدها مستقبلا فلو كان حالا وجب الرفع نحو مرض زيد حتى لا يرجونه يعنى الآن فيرجون مرفوع بثبوت النون وأما قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول قرئ بالنصب وبالرفع فعلى قراءة النصب فقول الرسول والذين آمنوا معه مستقبل بالنسبة للزلزال وعلى قراءة الرفع يكون مؤولا بالحال أى حتى حالة كون الرسول والذين آمنوا معه يقولون ذلك والى كون المضارع منصوبا بأن مضمرة وجوبا بعد حتى وشرط الاستقبال أشار فى الألفية بقوله

وبعد حتى هكذا اضمار أن * حتم كجد حتى تسر ذا حزن

وتلو حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا

﴿والجواب بالفاء﴾ فيه قلب كما سيذكر بعد عند قول الازهرى المفيدة للسببية أى مع العطف بان يكون ما بعدها مسببا عما قبلها (وقوله المفيدة للمعية) بأن تفيد أن ما بعدها مصاحب لما قبلها ووقوعا فى زمن واحد (وقوله الواقعتين) بالتثنية وهى الصواب وفى بعض النسخ الواقعة بالافراد وهى غير ظاهرة (وقوله بعد الامر)

(و) الرابع (كى) المصدرية وهى الداخلة عليها لام التعليل لفظا نحو لكى لا تأسوا أو تقديرا نحو كى لا تأسوا فى غير القرآن اذا قدرت اللام قبلها استغناء عنها بنيتها فاللام حرف تعليل وجر وكى حرف مصدر ونصب ولا حرف نفى وتأسوا فعل مضارع منصوب بكى وعلامة نصبه حذف النون فان لم تتقدم على كى لام التعليل لا لفظا ولا تقديرا فكى تعليلية والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا * والنواصب المختلف فيها ستة والاصح ان الناصب بعدها أن مضمرة (و) هى (لام كى) التعليلية وأضيفت الى كى لانها تخلفها فى افادة التعليل نحو جئتك لأزورك فانه يصح ان تحذف اللام وتعوض عنها كى وتقول جئتك كى أزورك فأزورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازا وتسمى هذه اللام لام التعليل (و) الثانية (لام الجحود) أى لام النفى وهى الواقعة فى خبر كان المنفية بما أو فى خبر يكون المنفية بلم نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب ويغفر منصوبان بأن مضمرة بعد لام الجحود وجوبا وسميت هذه اللام لام الجحود لكونها مسبوقة بالكون المنفى والنفى يسمى جحودا (و) الثالثة (حتى) الجارة المفيدة للغاية نحو حتى يرجع الينا موسى أو للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة فيرجع وتدخل منصوبان بأن مضمرة بعد حتى وجوبا (و) الرابع والخامس (الجواب بالفاء) المفيدة للسببية (والواو) المفيدة للمعية الواقعتين بعد الأمر

نحو أقبل فأحسن اليك أو وأحسن اليك وبعد النهي نحو لا تخاصم زيدا فيغضب أو ويغضب وبعد العرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب علما أو وتصيب علما وبعد التحضيض نحو هلا أكرمت زيدا فيشكر أو ويشكر وبعد التمني نحو ليت لي مالا فأتصدق منه أو وأتصدق منه وبعد الترجي نحو لعلي أراجع الشيخ فيفهمني أو ويفهمني وبعد الدعاء نحو رب وفقني فأعمل صالحا أو وأعمل صالحا وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأمضي اليه أو وأمضي اليه وبعد النفي المحض نحو لا يقضى على زيد فيموت أو ويموت فالجواب بعد الفاء والواو في هذه الامثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوبا ولو قال والفاء والواو في الجواب لكان أوضح لان الجواب منصوب لا ناصب (و) السادسة (أو) التي بمعنى الا نحو لاقتلن الكافر أو يسلم أو الى نحو لالزمنك أو تقضيني حقي فيسلم وتقضي منصوبان بأن مضمرة بعد أو وجوبا والحاصل ان أن تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهي اللام وكي التعليلية وحتى وبعد ثلاثة من حروف العطف وهي الفاء والواو وأو

أشار بهذا الى انه ليس كل مضارع وقع بعد الفاء أو الواو ينصب بل محل نصبه اذا وقع بعد طلب أو نفي محضين والى ذلك أشار في الالفية بقوله

وبعد فا جواب نفي أو طلب * محضين أن وسترها حتم نصب
والواو كالفا ان تفد مفهوم مع

فان كان النفي غير محض وهو المنتقض نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا وجب رفع تحدثنا والطلب المحض هو ما كان بالفعل فان كان بغيره كاسم الفعل نحو صه فأحدثك أو بالمصدر نحو سكوتا فينام الناس لم يجز النصب عند غير الكسائي بل يجوز وجهان الرفع والجزم وفي الالفية

والامر ان كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا

وهذه المسئلة تسمى عندهم مسئلة الاجوبة التسعة المذكورة عند الازهري مع أمثلتها وهي الامر والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والدعاء والاستفهام والنفي ومنهم من جعلها ثمانية باسقاط الترجي ولاجل الخلاف فيه خصه في الالفية بالذكر حيث قال

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التمني ينتسب

(وقوله أقبل فأحسن الخ) فأحسن منصوب بأن مضمرة بعد الفاء والواو وهو مؤول بمصدر عطف على مصدر مؤول مما قبله والتقدير ليكن منك اقبال علي فاحسان مني اليك أو مع احسان مني اليك فالاحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الاقبال وبعد الواو مقارن للاقبال وهكذا تؤول جميع الامثلة ليصح العطف والمعية فيؤول مثاله في النهي بلا تقع مخاصمة زيد فاغضاب به أو مع اغضابه وفي العرض بليقع عندنا نزول فاصابتك الخير أو مع اصابتك الخير وفي التحضيض ليقع اكرام زيد فشكره أو مع شكره وفي التمني ليت كون مال عندي فتصدق منه أو مع تصدق منه وفي الترجي لتقع مراجعة الشيخ فافهامي أو مع افهامي وفي الدعاء ليقع توفيق فعمل صالح أو وعمل صالح وفي الاستفهام هل كون زيد في الدار فامضاء اليه أو مع امضاء اليه وفي النفي بلا يقع قضاء على زيد أي حكم عليه بالموت فموته أو مع موته والفرق بين العرض والتحضيض أن العرض طلب برفق ولين والتحضيض طلب بحث وازعاج فلو كانت الفاء لمجرد العطف ولم تفد السببية أو لم تفد الواو المعية وجب رفع المضارع بعدهما فمثال الفاء قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومثال الواو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب عطفا على تأكل اذا كان النهي عنهما مجتمعين ومفترقين وبالرفع ان جعلت الواو للاستئناف أي ولك شرب اللبن نعم اذا كان النهي عنهما مجتمعين فقط تعين النصب حينئذ لان الواو أفادت المعية (وقوله لكان أوضح) الصواب أن يقول لكان صحيحا لانه يقتضي ان نسخة المصنف صحيحة وواضحة الا أن هذا أوضح منها مع ان نسخة المصنف فاسدة (وقوله لا ناصب) والكلام في النواصب لا في المنصوبات وما في المعرب هنا غير ظاهر (وأو) هي في محل رفع عطفا على الجواب أو على أول النواصب وليست في محل جر عطفا على الفاء والواو مدخوله للجواب لانها لا يجاب بها وكان الاليق بالمصنف تقديمها ليرتفع الايهام (قول الازهري بمعنى الا) الفرق بين أو التي بمعنى الا والتي بمعنى الى أن التي بمعنى الا لا يقع ما بعدها غالبا الا دفعة واحدة كالاسلام والتي بمعنى الى يحتمل وقوعه كذلك أو شيئا فشيئا أو هي عاطفة مصدرا مؤولا على مصدر كذلك وتقدير المثال الاول ليكن منك قتل للكافر أو اسلام منه وتقدير المثال الثاني ليقع لزومي لك أو قضاء حقي وقد تكون بمعنى كي التعليلية نحو لاطيعن الله أو يغفر لي والى النصب بعد أو وأقسامها أشار في الالفية بقوله

كذاك بعد أو اذا يصلح في * موضعها حتى أو الا أن خفي

فشمل قوله حتى التي بمعنى الى والتي بمعنى كي وأما التي بمعنى الا فصرح بها (وقوله وهي اللام) أطلق فيه فيشمل لام كي ولام الجحود وبه يسقط قول من قال ان حروف الجر اربعة وهو قال ثلاثة (وقوله وكي التعليلية) هي التي

فلم حرف يجزم المضارع وينفي معناه ويقلبه الى المضي ويقم مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (و) الثاني (لما) المرادفة للم فيما تقدم نحو لما يضرب فلما حرف يجزم المضارع وينفي معناه ويقلبه الى المضي ويضرب مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون (و) الثالث (ألم) نحو ألم نشرح لك فألم حرف تقرير وجزم ونشرح مجزوم بألم وعلامة جزمه السكون (و) الرابع (ألما) وهي أختها نحو ألما أحسن اليك فألما حرف تقرير وجزم وأحسن مجزوم بألما وعلامة جزمه السكون (و) الخامس (لام الامر) نحو لينفق ذو سعة فينفق مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون (و) لام (الدعاء) وهي لام الامر في الحقيقة ولكن سميت لام الدعاء تأدباً نحو ليقض علينا ربك فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء (و) السادس (لا) المستعملة (في النهي) نحو ولا تخف فلا حرف نهي وجزم وتخف مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون (و) لا المستعملة (في الدعاء) وهي لا الناهية في الحقيقة ولكن سميت دعائية تأدباً نحو لا تؤاخذنا فلا حرف دعاء وجزم وتؤاخذ فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون * والذي يجزم فعلين

لا يقدر اللازم قبلها وقد مرت في كلام الازهري وتضمر أن وجوبا في جميع ما مر الامع لام كي فتضمر جوازا

﴿والجوازم ثمانية عشر﴾ (قول الازهري ستة) جعلها ستة باعتبار أن ألم وألما قسمان ولام الدعاء ولام الامر قسم واحد ولا في النهي ولا في الدعاء قسم واحد كما بينه الازهري ومن جعلها ثمانية جعل لام الدعاء قسما بنفسه ولا في الدعاء كذلك وباعتبار الحقيقة انما هي أربعة لان ألم هي لم زيدت عليها همزة الاستفهام وألما أصلها لما زيدت عليها الهمزة كذلك ولم يجعلها في الالفية الا أربعة حيث قال

بلا ولام طالبا ضع جزما * في الفعل هكذا بلم ولما

﴿وهي لم﴾ (قول الازهري وينفي معناه) أي يدل على انتفاء الحدث وعدم وقوعه من الفاعل ونفيها تارة يكون متصلا بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد وأما أن يكون منقطعا كقولك لم يقم زيد فصح أن تقول ثم قام الآن (وقوله وتقلبه) أي تقلب زمن المضارع الى الماضي فيصير دالا على الزمان الماضي بعد ان كان للحال والاستقبال ﴿ولما﴾ (قول الازهري المرادفة للم) احترازا من لما التي بمعنى حين نحو ولما جاء أمرنا ومن التي بمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ أي الا عليها حافظ في قراءة من شدد الميم وقد يقال ان القيد للبيان لان هاتين لا يقع بعدهما المضارع (وقوله فيما تقدم الخ) أشار بهذا الى أن لما تشارك لم في أمور وتفارقها في أمور فمما يشتركان فيه ما تقدم من حرفية وجزم ونفي وقلب ومما يفترقان فيه ان لما لا تدخل عليها أداة شرط بخلاف لم قال تعالى فان لم تفعلوا ومنها ان المنفي بلما لا يكون زمانه الا متصلا بالحال بخلاف المنفي بلم كما مر ومنها أن مجزوم لما يحذف اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يجوز ذلك مع لم الا في الضرورة ولاشتراكهما في أمور وافتراقهما في أمور قيل الاولى للازهري أن يعبر باختها بدل المرادفة لان المرادفة تستلزم الاشتراك في كل شيء والاختية لا تستلزم ذلك ﴿وألم﴾ أصلها لم زيدت عليها همزة الاستفهام وكذلك ألما أصلها لما (قول الازهري حرف تقرير) فيه مسامحة لان التقرير مأخوذ من الهمزة لا غير كما أن المسامحة في تسميتها بجملتها حرف جزم مع أن الجازم لم وكل ما قيل في ألم يقال في ألما والتقرير أن يكون المخاطب عالما بثبوت أمر أو نفيه ثم تذكره بصيغة الاستفهام ليثبت ﴿ولام الامر﴾ أي مسمى لام الامر وهي شكل ل وليس الجزم بالاسم الذي هو لام ﴿والدعاء﴾ اعلم أن الطلب ان كان من الاعلى للادنى فهو أمر وان كان من الادنى للاعلى فهو دعاء وقد مثل الازهري لهما معا وان كان من مثلك فهو التماس وفي السلم

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي التساوي فالتماس وقعا

ومثل هذا يقال في النهي لان الطلب اما طلب الفعل أو الترك ﴿ولا﴾ (قول الازهري المستعملة الخ) أشار بهذا المقدر لامرين الاول ان الاصل في لا النفي ثم استعملت في النهي والثاني لبيان أن قول المصنف في النهي متعلق بمحذوف لكن الاولى تقدير المحذوف نكرة ويكون حالا من لا وخرجت لا النافية والزائدة فلا يجزمان الا شذوذا (وقوله والذي يجزم فعلين الخ) أي اصالة والا فقد يكون الجواب غير فعل كالجواب بفما نحن من قوله تعالى وقالوا مهما تأتنا به الآية وأول الفعلين يسمى في الاصطلاح فعل الشرط لانه علامة على وجود الثاني والشرط لغة العلامة وثانيهما يسمى جواب الشرط تشبيها له بجواب السؤال ويقال له أيضا جزاء وكون الاداة هي الجازمة لهما معا هو مذهب الجمهور واعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وأجيب بانه لما كان الجازم لتعليق الجواب على الشرط نزل الشرط والجواب منزلة شيء واحد وقيل ان الجازم عمل في الشرط والشرط عمل في الجواب كما أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وأطلق في الفعلين فيشمل كونهما معا مضارعين كما في قوله تعالى وان تعودوا نعد ويشمل كونهما معا ماضيين كما في قوله تعالى وان عدتم عدنا وما اذا كان ماضيا ثم مضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومضارعا ثم ماضيا وهو

اثناعشر جازما (و) هى (ان) الشرطية بكسر الهمزة وسكون النون وهى حرف يجزم المضارع لفظا والماضى محلا ويقلب معنى الماضى الى الاستقبال عكس لم نحو ان قام زيد قمت فان حرف شرط وجزم وقام فعل الشرط فى محل جزم بان وزيد فاعل قام وقمت جواب الشرط (و) الثانى (ما) الشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط جازم وتفعلوا فعل الشرط مجزوم بما وعلامة جزمه حذف النون ويعلمه جواب الشرط وهو مجزوم أيضا بما وعلامة جزمه السكون (و) الثالث (من) الشرطية نحو من يعمل سوأ يجز به فمن اسم شرط جازم ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم بمن ويجز جواب الشرط وهو مجزوم أيضا بمن وعلامة جزمه حذف الالف من آخره (و) الرابع (مهما) نحو قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين فمهما اسم شرط جازم وتأتنا فعل الشرط وهو مجزوم بمهما وعلامة جزمه حذف الياء ونا مفعول به فى محل نصب وبه جار ومجرور متعلق بتأتنا ومن آية بيان لمهما فى موضع نصب على الحال من الهاء فى به ولتسحر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام كى والفاعل مستتر فيه وجوبا ونا مفعول به وبها جار ومجرور متعلق بتسحر فما الفاء رابطة للجواب وما نافية ونحن اسمها فى محل رفع ان قدرت حجازية ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين وبمؤمنين فى موضع نصب خبر ما وجملة فما نحن لك بمؤمنين فى موضع جزم جواب الشرط (و) الخامس (اذما) كقول الشاعر

وانك اذما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

موصولة فاذما حرف شرط على الاصح وتأت فعل الشرط وهو مجزوم باذما وعلامة جزمه حذف الياء وتلف جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء أيضا

قليل نحو قوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه والى الاقسام الاربعة أشار فى الالفية بقوله

وماضيين أو مضارعين * تلفيهما أو متخالفين

الا أن الشرط ان كان ماضيا والجواب مضارعا فانه يحسن رفع الجواب وان كان الشرط مضارعا والجواب كذلك فرفع المضارع الواقع جوابا قبيح واليهما أشار فى الالفية بقوله

وبعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن

(وقوله اثناعشر جازما) بزيادة كيفما على ما للكوفيين والذى للبصريين أنهما أحد عشر باسقاط كيفما وهو الذى فى الالفية اذ قال

واجزم بان ومن وما ومهما * أى متى أيان أين اذما * وحيثما أنى

﴿وان﴾ (قول الازهرى وهى حرف الخ) أما ان فهى حرف اتفاقا وكذلك اذما لكن على الاصح وباقى الادوات أسماء وفى الالفية

وحرف اذما * كان وباقى الادوات اسما

(وقوله المضارع لفظا) هذا ان كان معربا فان كان مبنيا جزمت محله (وقوله والماضى محلا) قال بعض معنى جزمها المحل الماضى أنه لو قدرنا فعلا معربا محله لكان مجزوما معربا والا فالماضى مبنى لفظا ومحلا وبه يجاب عن اعتراض الفيشى السابق ﴿وما﴾ هى فى الاصل موضوعة لما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط وهى فى هذه الآية فى محل نصب مفعول مقدم بتفعلوا لان قاعدة اعراب اسم الشرط غالبا ان فعل الشرط ان كان فعلا متعديا غير مشغول بشئ فاسم الشرط معمول له كما فى هذه الآية وان كان فعل الشرط متعديا مشغولا بغير ضمير اسم الشرط كالآية الممثل بها لمن بعد فاسم الشرط فى محل رفع مبتدأ وما بعده خبر وان كان فعل الشرط مشغولا بضمير عائد على اسم الشرط جاز فى اسم الشرط وجهان كونه فى محل رفع مبتدأ وما بعده خبر وكونه فى محل نصب معمول لمحذوف يفسره ما بعده كمهما فى آية وقالوا مهما وفى الآية هنا حذف الواو مع ما عطفت والتقدير والله أعلم وما تفعلوا من خير وشر وخص الخير بالذكر لشرفه ﴿ومن﴾ هى فى الاصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط ومن فى الآية مبتدأ لكون ما بعدها متعديا اشتغل بالعمل فى سوأ والخبر الشرط فقط على الصحيح وقيل الجواب وقيل هما معا ﴿ومهما﴾ هى بمعنى ما وهى اسم على الاصح بدليل عود الضمير فى به عليها وهى فى الآية فى محل رفع بالابتداء بمعنى اى ما شئ تأتينا الخ ويصح كونها فى محل نصب مفعول بمحذوف يفسره من معنى ما بعده تقديره والله أعلم أى ما شئ تحضر تأتنا به فايما مفعول بتحضر قدم لصدارته وايما تفسير لمهما (وقوله فى موضع نصب خبر ما) هذا ان قدرت ما حجازية فان قدرت ما تميمية فنحن مبتدا وما بعده خبر ﴿واذما﴾ (قول الازهرى كقول الشاعر وانك اذما الخ) البيت من الطويل واعرابه ان حرف توكيد ونصب والكاف اسمها والجملة من الشرط أو الجواب أو هما معا خبرها وتأت فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب وما من ما أنت موصولة فى محل نصب مفعول تأت من الاتيان وأنت مبتدا وآمر خبره والجملة لا محل لها من الاعراب صلة ما والعائد المجرور بالباء وتلف مضارع ألفى متعد الى اثنين ومن

(و) السادس (أى) نحو قوله تعالى أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فأيا اسم شرط جازم منصوب بتدعوا وما صلة وتدعوا فعل الشرط مجزوم بأيا وعلامة جزمه حذف النون وفله الفاء رابطة للجواب وله جار ومجرور وخبر مقدم والاسماء مبتدأ مؤخر والحسنى نعت للاسماء وجملة فله الاسماء الحسنى فى موضع جزم جواب الشرط (و) السابع (متى) نحو قوله

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفونى

فمتى اسم شرط جازم وأضع فعل الشرط وهو مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفونى جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والاصل تعرفوننى بنونين الاولى نون الرفع والثانية نون الوقاية (و) الثامن (أيان) بفتح الهمزة نحو قوله

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

فأيان اسم شرط جازم وما زائدة وتعدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض (و) التاسع (أين) نحو أينما تكونوا يدرككم الموت فأين اسم شرط جازم وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الاولى والكاف الثانية فى محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العاشر (أنى) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

فأنى اسم شرط جازم وتأتها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (و) الحادى عشر (حيثما) [illegible]

موصولة مفعول أول وتأمر مضارع أمر وفاعله ضمير المخاطب واياه مفعول مقدم بتأمر وآتيا مفعول ثان لتلف والجملة لا محل لها صلة من والعائد ضمير اياه وباقى البيت أعربه الازهرى وفيه الشاهد ﴿وأى﴾ معناها معنى ما تضاف اليه فان أضيفت لعاقل كانت لعاقل وان أضيفت لغير عاقل كانت لغير عاقل وان أضيفت لظرف الزمان كانت ظرف زمان وان أضيفت لظرف المكان كانت ظرف مكان وهكذا (قول الازهرى وما صلة) أى زائدة وعبر بذلك تأدبا والتقدير والله أعلم أى اسم تدعوا ﴿ومتى﴾ هى ظرف لزمان عام فان ضمنت معنى الشرط عملت فلا تعمل الاستفهامية نحو متى نصر الله (قول الازهرى نحو قوله أنا ابن جلا الخ) البيت من الوافر وأنا مبتدأ وابن خبره وجلا مضاف اليه ماقبله علم منقول من الفعل والفاعل المقدر فيكون محكيا ولا يصح أن يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل لان هذا الوزن غير خاص بالفعل ولا غالب فيه ومن شرط ما يمنع من الصرف اذا كان على وزن الفعل أن يكون الوزن خاصا بالفعل أو غالبا فيه كما مر ويصح أن يكون جلا غير علم بل باق على فعليته فهو فعل ماض وفاعله ضمير عائد على موصوف محذوف ومفعول جلا محذوف أيضا والتقدير أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها وعرفها وطلاع مبالغة فى طالع يصح جره عطفا على محل جلا على الوجه الاول ويصح أن يكون بالرفع فيكون معطوفا على ابن والثنايا جمع ثنية وهى العقبة الصعبة ومتى فى محل نصب مفعول مقدم بأضع ومعنى أضع أجعل وباقى البيت أعربه الازهرى والعمامة المراد بها البيضة من حديد تجعل على الرأس فى الحرب والمعنى أنى فى الوقت الذى أجعل فيه العمامة على رأسى فى الحرب تعرف شجاعتى وصحة ما ادعيته لان الولد تابع لابيه غالبا ويحتمل أن يكون المعنى متى أنزل العمامة على رأسى بالموت تعرف فضائلى فيكون كقول ابن رشد عند الممات تظهر التركات ﴿وأيان﴾ (قول الازهرى بفتح الهمزة) وكسرها لغة بعض العرب وهى ظرف زمان ضمن معنى الشرط مبنية على الفتح وناصبها ما بعدها (قوله فأيان الخ) هذا شطر بيت من الطويل وما زائدة للوزن وتنزل مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدر فى آخره منع منه اشتغال المحل بحركة القافية ﴿وأين﴾ ظرف مكان ضمن معنى الشرط وهى فى الآية خبر مقدم عن تكونوا والواو اسمها ولا حاجة لكلام بعض هنا ﴿وأنى﴾ ظرف مكان ضمن معنى الشرط (قول الازهرى نحو قوله فأصبحت أنى الخ) البيت من الطويل وأصبح من اخوات كان والتاء المفتوحة اسمها وأنى ظرف مكان خبرها وتجد مضارع وجد بمعنى أصاب متعد لمفعول واحد وحطبا مفعوله وجزلا غليظا نعت لحطب وتأججا مضارع وفاعله ضمير عائد على النار والجملة صفة نارا أى تتوقد وأصله تتأججن بتاءين ونون التوكيد الخفيفة حذفت احدى التاءين عملا بقوله * وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * الخ وأبدلت نون التوكيد فى الوقف ألفا لقول الالفية

وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا الخ

فهو مبنى لمباشرة نون التوكيد وقيل تأججا ماض لا حذف فيه والالف للتثنية عائد على الحطب والنار وقيل الالف للاطلاق والفاعل ضمير يعود على النار والاصل تأججت فحذفت تاء التأنيث ضرورة ﴿وحيثما﴾

نحو قوله

حيثما تستقم يقدر لك الله ... نجاحا في غابر الأزمان

فحيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضا (و) الثاني عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضا ويوجد في بعض النسخ (وإذا في الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر ومثالها قول الشاعر

واستغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتجمل

فإذا اسم شرط جازم وتصبك فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وخصاصة فاعل وتجمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط وقرن بالفاء المفيدة للربط لأنه فعل طلب وإنما عملت إذا وإن كانت شرطا غير جازم حملا على متى كما أهملت متى حملا عليها كقول عائشة رضي الله تعالى عنها إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد كما قال ابن مالك

هي ظرف مكان ضمن معنى الشرط (قول الأزهري نحو قوله حيثما تستقم الخ) البيت من الخفيف ونجاحا مفعول يقدر وغابر الأزمان من إضافة الصفة للموصوف أي في الزمان الغابر والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي أيضا ﴿وكيفما﴾ أي على ما للكوفيين من أنها جازمة وهي موضوعة للدلالة على الحال ثم ضمنت على معنى الشرط وقال البصريون لا تعمل لمخالفتها لأدوات الشروط لوجوب موافقة جوابها الشرط لها في المعنى كمثال الأزهري فلا يجوز كيفما تجلس أذهب ﴿وإذا في الشعر خاصة﴾ معطوف على الثمانية عشر لأن الثمانية عشر تمت بدونها أو معمول لمحذوف تقديره وأزيدك على الثمانية عشر إذا في الشعر وخرج بالشعر النثر فإنها لا تعمل فيه والفرق بينها وبين سائر الأدوات حتى عمل سائرها في النثر دونها أن إذا تفيد التحقق دائما وغيرها من الأدوات الجازمة لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه (قول الأزهري واستغن ما الخ) البيت من الكامل واستغن أمر من استغنى مبني على حذف الياء وما ظرفية مصدرية وربك فاعل بأغنى وخصاصة فاعل تصبك والخصاصة الفقر والحاجة فتجمل روي بالجيم أمر من تجمل أي أظهر الجمال ولا تشتك لمخلوق بربك أو كل الجميل وهو الشحم المذاب وأظهر أنك تأكل كل إدام وروي فتحمل بحاء مهملة أمر من تحمل أي تكلف المشاق العظيمة بالصبر فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا وعلى كل فهو أمر مبني على السكون المقدر المانع من ظهوره اشتغال المحل بحركة القافية وهي الكسرة والمعنى استغن مدة إغناء الله لك وإذا ابتلاك بالفقر فاصبر (قوله كقول عائشة الخ) أي بنت أبي بكر الصديق زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ذلك لما اشتد وجع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقدر على الصلاة بالناس فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس فقالت ابنته إن أبا بكر الخ وقالت ذلك خوفا أن يتكلم الناس في أبيها ومعنى أسيف رقيق القلب والشاهد في وقوع يقوم مرفوعا بضمة ظاهرة بعد متى ويسمع بضم الياء من أسمع وفاعله عائد على أبي بكر ومفعوله الأول الناس والثاني محذوف تقديره صوته أو قراءته ويحتمل أن يكون يسمع بفتح الياء والميم من سمع فيكون الناس بالرفع فاعلا ومفعوله محذوف أي صوته والله أعلم

﴿باب مرفوعات الأسماء﴾

لما فرغ من الأفعال وأقسامها شرع في الأسماء وأقسامها الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات وقدم المرفوعات لأنها عمد ومعنى كونها عمدا أنه لا يمكن خلو كلام من مرفوع وأتى بعدها بالمنصوبات لأن المجرورات منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا وإضافة مرفوعات إلى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف أي الأسماء المرفوعات أو الإضافة للبيان وتقديرها المرفوعات التي هي الأسماء أو الإضافة على معنى من أي من الأسماء وعلى كل فقد احترز عن مرفوعات الأفعال فإنها قد تقدمت في قوله وهو مرفوع أبدا الخ وجمع مرفوعات هنا ومنصوبات ومخفوضات فيما يأتي بالألف والتاء مع أن مفردها مذكر وهو مرفوع ومنصوب ومخفوض على الحق لأن هذه الثلاثة صفة ما لا يعقل وهو لفظ وصفة ما لا يعقل يجوز فيها ذلك بقياس قال تعالى الحج أشهر معلومات جمع معلوم صفة لمذكر غير عاقل وهو أشهر جمع شهر قاله ابن هشام ﴿الفاعل﴾ قدمه بناء على أنه أصل المرفوعات وقيل المبتدأ هو الأصل ووجه الأول بأن عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي وما كان عامله لفظيا أقوى ووجه الثاني بأن ابتدائية المبتدأ ثابتة تقدم أو تأخر والفاعل إن تقدم بطل كونه فاعلا اصطلاحا ولما رأى بعضهم أن حجة كل من القولين قوية قال كل منهما أصل وإلى

﴿باب مرفوعات الأسماء﴾

خاصة (المرفوعات) من الأسماء (سبعة وهي الفاعل) نحو قام زيد (و) الثاني (المفعول الذي لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو زيد قائم (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو كان زيد قائما (و) السادس (خبر إن و) خبر (أخواتها) نحو إن زيدا قائم (و) السابع (التابع للمرفوع

الاقوال الثلاثة أشار السيوطي في الفريدة بقوله

واختلفوا فيما له التأصل * في الرفع هل مبتدأ أو فاعل
وجه كل باتجاه يجلو * من ثم قال البعض كل أصل

وأتى بعده بنائبه لانه عوض منه ثم بالمبتدا لانه فاعل معنى ثم بالخبر لاحتياج المبتدا اليه غالبا ثم اسم كان لانه مبتدأ في الاصل ثم خبر ان لان أصله خبر المبتدا وأخر التوابع لانها لا تكون الا بعد المتبوع ﴿وهو﴾ أى التابع لا بقيد كونه تابع المرفوع ﴿أربعة أشياء﴾ بجعل عطف البيان داخلا في البدل بناء على قول الرضي ان عطف البيان وبدل الكل من الكل مترادفان دائما ومذهب الجمهور أنهما مترادفان الا في موضعين وهذا الاخير هو المشار اليه بقول الألفية

وصالحا لبدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكري * وليس أن يبدل بالمرضي

ودليل حصر التوابع فيما ذكر أن التابع لا يخلو اما أن يكون بحروف مخصوصة أم لا الاول عطف النسق والثاني اما أن يكون بالفاظ مخصوصة أم لا الاول التوكيد والثاني اما أن يكون مقصودا بالحكم أم لا الاول البدل والثاني اما أن يكون مشتقا أم لا الاول النعت والثاني عطف البيان (قول الازهري على هذا الترتيب) بأن قدم المصنف الفاعل ثم المفعول الذي لم يسم فاعله وهكذا ثم ان المصنف رتب التوابع على حسب ما ظهر له والا فان اجتمعت التوابع في تركيب فانه يجب تقديم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق والمثال الجامع لها على ترتيبها جاء الرجل العاقل أبو بكر نفسه أخوك وعمرو ولم يرتبها أيضا في الألفية لا في الابواب ولا في قوله * نعت وتوكيد وعطف وبدل * (وقوله مقدما الخ) الاولى أنه بكسر الدال اسم فاعل حال من المصنف المعلوم ويكون قوله الاول بالنصب مفعوله وهذا الكلام مستغنى عنه بما قبله

وهو أربعة أشياء) أولها (النعت) نحو جاء زيد الكاتب (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وسيأتي تفصيلها في أبواب متفرقة على الأثر على هذا الترتيب بعينه مقدما الاول فالاول

﴿باب الفاعل﴾

رسمه ببعض خواصه تقريبا على المبتدئ فقال (الفاعل هو الاسم المرفوع) بفعله (المذكور قبله فعله) نحو قام زيد فزيد فاعل وهو اسم مرفوع بفعله

﴿باب الفاعل﴾

(قول الازهري رسمه ببعض الخ) الرسم هو التعريف بالامر الخارج عن الماهية ولا شك أن كونه مرفوعا خارج عن الماهية لا يقال الرفع ليس خاصة للفاعل لانه يشمل جميع المرفوعات وكذلك تقديم الفعل عليه لانه يشمل اسم كان لانا نقول الخاصة عندهم قسمان ما يختص بالشئ ولا يكون لغيره كالضاحك للانسان وما يختص بالشئ لخروج بعض الاشياء دون بعض كالماشي للانسان فالمشي لا يختص به لكنه يخرج ما لا يمشي وهذا الثاني هو المراد هنا فتكون الخاصة التي هي الرفع والتقديم اضافية لخروج شئ دون شئ والتعريف بالخاصة الاضافية صوبه السيد وبه يسقط اعتراض من اعترض على الازهري في قوله خواصه ولو أراد المصنف حده بالذاتيات لقال اسم أو ما في تأويله أسند اليه فعل أو ما في تأويله على طريقة فعل أو فاعل ﴿هو الاسم﴾ أطلق فيه فيشمل الاسم الصريح نحو قام زيد والمؤول نحو قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أولم يكفهم انا أنزلنا فيؤول أن تخشع بخشوع وأنزلنا بانزالنا ﴿المرفوع﴾ أى لفظا أو تقديرا أو محلا مثال الاول قام زيد ومثال الثاني قام الفتى والقاضي وغلامي ومن المقدر الفاعل المجرور في اللفظ بمن الزائدة كقوله تعالى ما جاءنا من بشير وبالباء الزائدة نحو وكفى بالله شهيدا فبشير ولفظ الله كلاهما مجرور لفظا وفي التقدير هما فاعلان مرفوعان بضمة مقدرة في آخرهما المانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من في الاولى والباء في الثانية ومثال المحلي وهو ما اذا كان الفاعل مبنيا كما اذا كان اسم اشارة أو موصولا نحو قام هذا وجاء الذي جاريته ذاهبة ورفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وخص الفاعل

بالرفع لان الرفع أول لانه عمدة والفاعل أول لان رتبته سابقة على رتبة المفعول فاعطى الاول للاول وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول لفظا كقولك خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر من باب القلب وأبهم المصنف رافعه ليكون كلامه جاريا على الاقوال فى رافعه فقال هشام الاسناد وقال خلف كونه فاعلا فى المعنى والصواب ان رافعه الفعل وما أشبهه من اسم الفعل واسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر واسمه والظرف والجار والمجرور المعتمدين فقول الازهرى بفعله الاولى أن يزيد أوما أشبهه والعذر له انه خص الفعل لكونه الاصل ولاقتصار المصنف عليه فى قوله المذكور قبله فعله ثم كون الفعل مذكورا اما حقيقة كقام زيد او حكما كما فى قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك فالفعل ليس مذكورا لانه عوض منه استجارك والمعوض منه غيره كالمذكور ويخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور وبالمذكور قبله فعله غالب المرفوعات ﴿فان قلت﴾ هذا الرسم غير مانع لانه يشمل اسم كان وتابع المرفوع بالفعل نحو قام زيد العاقل ﴿قلت﴾ هذا الحد انما هو للتقريب على المبتدى كما قال الازهرى والشيخ المعلم هو الذى يبين له (قول الازهرى الصادر منه الخ) صدوره منه اما حقيقة أو حكما لان الفاعل أقسام ثلاثة فاعل معنى واصطلاحا كقام زيد وفاعل فى الاصطلاح فقط نحو مات زيد وما قام زيد وفاعل فى المعنى دون اللفظ نحو ما جاءنا من بشير لان بشير فاعل معنى وفى اللفظ مجرور بمن الزائدة قاله غير واحد (وقوله فعلم منه) أى من تعريف الفاعل المشار الى تعريفه بجنس المثال فى الالفية بقوله

الفاعل الذى كمرفوعى أتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتى

واحترز الازهرى بقوله مع الفعل من كونه مع غير الفعل كالمصدر فقد يكون مجرورا كقوله تعالى ولولا دفاع الله الناس فدفاع مصدر مضاف الى الفاعل وهو الله (وقوله ولا يكون الا مؤخرا الخ) الى هذا أشار فى الالفية بقوله * وبعد فعل فاعل ﴿ظاهر﴾ يصح جره بدلا مما قبله ويصح رفعه على انه خبر لمبتدأ محذوف تقديره أحدهما ظاهر والظاهر هو الذى لم يدل على تكلم ولا خطاب ولا غيبة ﴿ومضمر﴾ هو الذى دل على تكلم أو خطاب أو غيبة ﴿فالظاهر﴾ (قول الازهرى يرفعه الماضى الخ) ليس المراد ان كل ماض يرفع الظاهر بل افعل فى التعجب وخلا وعدا وحاشا فى الاستثناء لا ترفع الا الضمير المستتر وليس المراد أن كل مضارع يرفع الظاهر بل لا يكون فى قولك قام القوم لا يكون زيدا لا يرفع الا الضمير المستتر (وقوله ولا يرفعه الامر) أى استقلالا وأما تبعا فيرفعه نحو قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك اسم ظاهر معطوف على الضمير المستتر فى اسكن والعامل فى المعطوف وهو زوجك هو العامل فى المعطوف عليه المستتر وأنت توكيد له ﴿قام الزيدان ويقوم الزيدان﴾ الخ جرد الفعل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى المشار اليها بقول الالفية

وجرد الفعل اذا ما اسندا * لاثنين أوجمع كفاز الشهدا

وهنالك لغة أخرى تلحق الفعل المسند للمثنى الالف علامة على التثنية والمسند للجمع علامة الجمع وهو الواو والنون وهذه اللغة يسميها النحاة لغة أكلونى البراغيث أو لغة قوم من العرب يقولون ذلك واليها الاشارة بقول الالفية

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

(قول الازهرى نحو قامت هند الخ) بلحاق تاء التأنيث دالة على تأنيث فاعله واليها الاشارة بقول الالفية

* وتاء تأنيث تلى الماضى اذا * كان لانثى وتلزم هذه التاء فى موضعين أحدهما اذا كان الفاعل حقيقى التأنيث مفردا كان نحو قامت هند أو مثنى نحو قامت الهندان على ما هو الحق فى المثنى ثانيهما ان يكون الفاعل ضميرا مستترا عائدا على مؤنث لا فرق بين كونه عائدا على حقيقى التأنيث نحو هند قامت أو مجازى التأنيث نحو الشمس طلعت والى لزوم التاء فى الموضعين أشار فى الالفية بقوله

الصادر منه وهو قام وقام مذكور قبل زيد فعلم منه ان الفاعل لا يكون الا اسما ولا يكون مع الفعل الا مرفوعا ولا يكون الا مؤخرا عن الفعل (وهو) أى الفاعل (على قسمين) قسم (ظاهر و) قسم (مضمر فالظاهر) يرفعه الماضى والمضارع اذا أسند الى غائب ولا يرفعه الامر ثم الظاهر على عشرة أقسام الاول المفرد المذكر (نحو قولك قام زيد ويقوم زيد و) الثانى المثنى المذكر نحو قولك (قام الزيدان ويقوم الزيدان و) الثالث جمع المذكر السالم نحو قولك (قام الزيدون ويقوم الزيدون) والرابع جمع المذكر المكسر نحو قولك قام الرجال ويقوم الرجال والخامس المفرد المؤنث نحو قولك قامت هند وتقوم هند والسادس مثنى المؤنث نحو قولك قامت الهندان وتقوم الهندان والسابع جمع المؤنث السالم نحو قولك قامت الهندات وتقوم الهندات والثامن جمع المؤنث المكسر نحو قولك قامت الهنود وتقوم الهنود (و) التاسع المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الاسماء الخمسة نحو قولك (قام أخوك ويقوم أخوك)

والعاشر المضاف لياء المتكلم نحو قولك قام غلامي ويقوم غلامي وما أشبه ذلك فالفاعل في هذه الامثلة كلها اسم ظاهر (و) الفاعل (المضمر) اثنا عشر ضميرا وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان متصل ومنفصل وكل منهما اما المتكلم وحده أو ومعه غيره أو لمخاطب أو لمخاطبة أو مثناهما أو لجمع الذكور المخاطبين أو لجمع الاناث المخاطبات أو للمفرد الغائب أو المفردة الغائبة أو المثنى الغائب مطلقا أو لجمع الذكور الغائبين أو لجمع الاناث الغائبات وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال (اثنا عشر) قسما ومجموعها أربعة وعشرون حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار ويرفعه الماضي والمضارع والامر وذلك (نحو قولك ضربت) بسكون الباء فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب (وضربنا) بسكون الباء فنا ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وموضعها رفع على الفاعلية بضرب وهذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فانها فاعلة وان انفتح ما قبلها فهي مفعولة نحو ضربنا زيد (وضربت) بفتح التاء للمخاطب المذكر وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربتما) بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب والميم والالف حرفان دالان على التثنية (وضربتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين والتاء اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية بضرب والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين (وضربتن) بضم التاء لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة حرف دال على جمع الاناث وما ذكرناه من أن التاء في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح ولا تقع هذه التاء الا فاعلة فهذه أمثلة الحاضر وما بقي للغائب

واغا تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

وان كان الفاعل مجازي التأنيث نحو طلعت الشمس أو كان الفاعل جمع مؤنث أو ما في معناه جاز فيه وجهان عملا بقول الالفية والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبن

وأما مع جمع المذكر السالم فيتعين التجريد (وقوله والعاشر الخ) جعلها عشرة تقريبا والا فاقسام الظاهر لا تنحصر في العشرة لان المراد أنه اما أن يضاف أولا وان أضيف فتارة يضاف الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفرد أو مثنى أو مجموع والى ظاهر كذلك قاله الفيشي * والمضمر * (قول الازهري اختصارا) بيانه أن أكثر ما وضع عليه الضمير ثلاثة أحرف وأقله حرف واحد وأقل ما وضع عليه الظاهر ثلاثة أحرف وأكثره سبعة (وقوله اثنا عشر قسما) بجعل المثنى قسما واحدا لا فرق بين كونه لمذكر أو لمؤنث (وقوله ومجموعها) أي الاقسام وفي بعض النسخ ومجموعهما بضمير التثنية العائد على الحاصلين من ضرب قسمي المتصل والمنفصل في اثني عشر أقسام الضمير * فالمتصل * (قول الازهري هو الذي لا يبتدأ به الخ) أي لا يصح جعله مبتدأ فخرج به ضمير الرفع المنفصل وبقي ضمائر النصب المنفصلة نحو اياي لانها لا يبتدأ بها أيضا فأخرجها بقوله ولا يلي الا الخ فلا يغني الاول عن الثاني نعم الثاني يغني عن الاول ولا يضر وليس المراد بالابتداء وقوعه في أول الكلام حتى يستغنى بالاول عن الثاني وبه يسقط اعتراض الفيشي والى حقيقة المتصل أشار في الالفية بقوله

وذو اتصال منه ما لا يبتدا * ولا يلي الا اختيارا أبدا

واحترز بقي الاختيار من الاضطرار فقد يلي المتصل الا فيه كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

(وقوله ويرفعه الماضي) أي يرفع محله لان الضمائر مبنية كما يأتي وليس المراد أنه لا يرفعه الا ما ذكر بل كذلك يرفعه الصفات كضارب ومثل المصنف للماضي وسيمثل للمضارع والامر آخر الباب (وقوله وكان غير ألف الخ) يشمل غير الالف ما اذا كان صحيحا نحو ضربنا وما اذا كان معتلا بغير ألف نحو غزونا ورمينا ومفهومه أنه اذا كان ألفا نحو دعانا زيد ورمانا عمرو فالنون في محل نصب مفعول به وبقي على الازهري قيد آخر وهو أن يكون ما قبل النون من أصول الكلمة احترازا من نحو قوله تعالى شغلتنا أموالنا فالنون في شغلتنا مفعولة لان ما قبلها وهو تاء التأنيث وان كان ساكنا لكنه ليس من أصول الكلمة * وضربت * (قول الازهري بكسر التاء الخ) انما ضمت التاء مع المتكلم مناسبة لحركة الفاعل المفرد وفتحت في خطاب المفرد المذكر وكسرت في خطاب المفردة المؤنثة فرقا بين المتكلم والمخاطب وخصوا المذكر بالفتح طلبا للتخفيف لان خطاب المذكر أكثر من خطاب المؤنث ولان المذكر أشرف من المؤنث والفتح أشرف من الكسر فاعطى الاشرف للاشرف * وضربتما * (قول الازهري والميم والالف الخ) فيه مسامحة لان الذي يدل على التثنية انما هو الالف وزيدت الميم في المثنى لئلا يلتبس بخطاب المفرد المذكر اذ حركة التاء فيه وهي الفتحة قد تشبع فينشأ عنها ألف وزيدت الميم في خطاب جمع المذكر الآتي ولم يؤت بالواو لئلا يلتبس بضربت الموضوع للمتكلم وحده اذ حركة التاء فيه وهي الضمة قد تشبع فينشأ عنها الواو وزيدت النون المشددة في جمع المؤنث مقابلة للميم في جمع المذكر قال جميع ذلك الرضي (وقوله حروف دالة على التثنية والجمع الخ) هذه النسخة هي الصواب وفي

(و) هو قولك زيد (ضرب) ففي ضرب ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على زيد محله رفع على انه فاعل ضرب (و) هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي عائد على هند مرفوع المحل على الفاعلية والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل (و) الزيدان (ضربا) فالالف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية والهندان ضربتا فالالف ضمير المثنى المؤنث الغائب عائد على الهندان والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وفتحت لمناسبة الالف وهذا المثال ساقط من أصل المصنف رحمه الله (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير جماعة الذكور الغائبين يعود على الزيدون في موضع رفع على الفاعلية بضرب والالف زائدة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير جماعة الاناث الغائبات عائد على الهندات في موضع رفع على الفاعلية بضرب هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل وأما الفاعل المضمر المنفصل فهو ما يقع بعد الا أو ما في معناها نحو قولك ماضرب الا أنا وماضرب الا نحن وماضرب الا أنت وماضرب الا أنت وما ضرب الا أنتما وما ضرب الا أنتم وماضرب الا أنتن وماضرب الا هو وماضرب الا هي وماضرب الا هما وماضرب الا هم وماضرب الا هن وتقول انما ضرب أنا وانما ضرب نحن وكذا الباقي هذا كله مع الماضي وتقول في المضارع مع الاتصال أضرب ونضرب الى آخره وفي الانفصال ما يضرب الا أنا وانما يضرب أنا الى آخرها ومع الامر لا يكون الا متصلا نحو اضرب اضربا اضربوا اضربي اضربن وما أشبه ذلك

﴿باب المفعول الذي لم يسم فاعله﴾ أي الذي لم يذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل ورسمه بذكر بعض خواصه تقريبا على المبتدي فقال (وهو الاسم

بعض النسخ دالة على التذكير والتأنيث والتثنية وهي غير صواب لانه ليس هنالك حرف بعد التاء في خطاب غير المثنى والجمع وانما يفرق فيه بين خطاب المفرد المذكر والمؤنث بفتح التاء وكسرها ﴿وضرب﴾ (قول الازهري تقديره هو) اعلم أن المستتر ماله صورة في الذهن ولا يمكن النطق به والمقدر يمكن النطق به اذا علمت الفرق بينهما ظهر لك أن الازهري أطلق الاستتار في قوله مستتر وأراد به التقدير بدليل قوله تقديره ومثل هذا يقال في هند ضربت المذكور بعد ﴿وضربا﴾ (قول الازهري وهذا المثال ساقط الخ) وجه سقوطه مامر من أن الاقسام اثنا عشر بجعل المثنى المذكر والمؤنث قسما واحدا ﴿وضربوا﴾ (قول الازهري والالف زائدة) أي في الخط بعد الواو لتطرفها وانما تزاد بشروط ثلاثة أن تكون بعد واو الجمع متطرفة مع الفعل نخرج بالاول نحو يغزو ويدعو وبالثاني نحو ضربوك وبالثالث نحو الزيدون وضاربون ولا يقال انها غير متطرفة لانا نقول النون منزلة منزلة التنوين فالواو وقعت آخرا فلا تلحق الالف هذه الثلاثة (وقوله أو ما في معناها) الذي في معناها هو انما (وقوله ماضرب الا أنا الخ) اعراب هذا المثال كما بعده ان تقول ما نافية وضرب فعل ماض والا أداة استثناء ويقال فيها حرف ايجاب ويقال لها ابطال للنفي السابق وأنا فاعل وكذلك نحن وهكذا هذا هو الجاري على ألسنة المعربين وفي الحقيقة أن الضمير المنفصل الواقع بعد الا بدل من مقدر تقديره ما قام أحد الا أنا وهذا هو الاستثناء المفرغ الآتي المشار اليه بقول الالفية

وان يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو الا عدما

(قوله وتقول في المضارع مع الاتصال أضرب ونضرب الخ) تمامه تضرب وتضربين وتضربان وتضربون وتضربن وفي الغائب يضرب وتضرب والتاء للتأنيث ويضربان ويضربون ويضربن (وقوله ومع الامر لا يكون الخ) ليس المراد أن الامر يرفع كل ضمير متصل كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب بل لا يرفع الا الذي للمخاطب مستترا أو بارزا ولذلك خصصه الازهري بالامثلة الخمسة التي للمخاطب

﴿باب المفعول الذي لم يسم فاعله﴾

هذه عبارة المتقدمين وتبعهم أبو حيان وتبعه تلميذه ابن آجروم وعبر ابن مالك بالنائب عن الفاعل وعبارته أحسن من وجوه منها أنها أخصر من عبارتهم ومنها أنها جامعة لكل ماينوب وعبارتهم غير جامعة لانها تقتضي ان النائب لا يكون الا مفعولا به مع انه يكون غير مفعول به بان يكون واحدا مما أشار له في الالفية بقوله

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حرى

ومنها أن عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لانها تشمل المفعول الثاني من نحو أعطي زيد درهما مع انه غير مقصود وان أجيب عنه بان الكلام في المرفوعات (قول الازهري الذي صدر منه الفعل الخ) الذي صدر منه الفعل هو الذات وليست مرادة بل المراد اللفظ الذي يقال له فاعل في الاصطلاح ولما كان اللفظ واقعا على الذات صح ذلك والمراد بالصدور مطلق التعلق فيصدق بمن صدر منه كضرب زيد وبنحو ماضرب زيد (وقوله ورسمه ببعض خواصه الخ) يأتي هنا مامر في الفاعل ﴿وهو الاسم﴾ أطلق في الاسم فيشمل الصريح

نحو ضرب زيد والمؤول به نحو قل أوحى الى أنه استمع فيؤول أنه استمع باستماع ﴿المرفوع﴾ أطلق فيه فيشمل
المرفوع لفظا كضرب زيد أو تقديرا كضرب موسى أو محلا فى المبنى كضرب هذا ﴿الذى لم يذكر معه
فاعله﴾ بأن ترك ولم يقصد الآن لا لفظا ولا تقديرا فيخرج بالاسم الجملة والفعل والحرف الا ان قصد لفظ
واحد من هذه الثلاثة نحو كتب قام زيد أو كتب ضرب أو كتب فى والاصل كتبت قام زيد أى هذا اللفظ ثم
حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وهكذا يقال فيما بعده وكذلك ان جعلت الثلاثة أعلاما فيصح نيابتها
لصيرورتها أسماء حينئذ ويخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور وأما الجار والمجرور الواقع نائبا فى نحو قوله
تعالى ولما سقط فى أيديهم فهو فى محل رفع ويخرج بالذى لم يذكر الخ سائر المرفوعات (قول الازهرى
لقيامه مقامه الخ) لو قال لقيامه مقامه فى جميع أحكامه لكان أخصر وأشمل لان الاحكام لا تنحصر فيما ذكر
بل أحكامه مهما سبعة والى هذا العموم أشار فى الألفية بقوله ينوب مفعول به عن فاعل * فيما له
(وقوله والاصل الخ) أشار به الى أن صيغة المبنى للفاعل أصل لصيغة المبنى للمفعول وهو مذهب البصريين
وقال الكوفيون كل منهما أصل ونسب لسيبويه (وقوله لغرض من الاغراض) كالخوف على الفاعل أو
منه والاغراض أحد عشر جمعها أبو حيان فى قوله

وحذفه للخوف والابهام * والوزن والتحقير والاعظام
والعلم والجهل والاختصار * والسجع والوفاق والايثار

انظر حاشيتنا على المكودى تستفد (وقوله فى الاسناد اليه الخ) الاولى فى جميع أحكامه لا فى خصوص
الاسناد كما ذكر مثله الا أن الاسناد فيهما مختلف لان الاسناد للفاعل من جهة صدور الفعل منه أو قيامه به
والى النائب من جهة وقوعه عليه أو فيه (وقوله فالتبس الخ) توطئة لقول المصنف فان كان الفعل ماضيا الخ
(وقوله فى الماضى والمضارع الخ) خص رافع النائب بالفعل تبعا للمصنف والا فكما يرفعه الفعل يرفعه اسم
المفعول نحو عبده من نحو زيد مضروب عبده وفى الألفية * فهو أى اسم المفعول كفعل صيغ للمفعول فى *
معناه أى وعمله ﴿فان كان الفعل ماضيا﴾ (قول الازهرى أو تقديرا) راجع للضم والكسر بالنسبة لقيل
وبيع لان كلا منهما مقدر فيهما أو راجع للكسر فقط بالنسبة لشد لان الضم ملفوظ به وأصل قيل قول بضم
القاف وكسر الواو تقول استثقلت الكسرة تحت الواو فنقلت الى القاف بعد سلب حركتها ثم قلبت الواو ياء
لسكونها وكسر ما قبلها وأصل بيع بيع بضم الباء وكسر الياء فنقلت الكسرة للباء بعد سلب حركتها وبقيت
الياء ساكنة واعلم أن فى فاء الفعل الثلاثى المعتل العين المبنى للمفعول ثلاث لغات اخلاص الكسر فى الفاء
والاشمام فيها والعمل فى الفعل فيهما مر الثالثة اخلاص الضم فتقول فى قول وبيع استثقلت الكسرة تحت
العين فيهما فحذفت الكسرة وبقيت الواو ساكنة فى الاول وقلبت الياء واوا فى الثانى فصار بوع والى اللغات
الثلاث أشار فى الألفية بقوله

واكسر أو اشمم فا ثلاثى أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وأصل شد شدد بضم الشين وكسر الدال الاولى اجتمع مثلان فى كلمة وأدغم أحد المثلين فى الآخر ﴿وان كان
مضارعا﴾ (قول الازهرى أو تقديرا) هذا راجع للفتح فقط والا فالضم ملفوظ به وأصل يقال ويباع يقول
ويبيع بضم الاول وفتح ما قبل الآخر فيهما ثم تقول تحركت الواو والياء فى الاصل وانفتح ما قبلهما فى الحالة
الراهنة بعد النقل ويشد أصله يشدد بضم الياء وفتح الدال الاولى فادغم أحد المثلين فى الآخر وجوبا والى هذا
الحكم فى الماضى والمضارع أشار فى الألفية بقوله

وأول الفعل اضممن والمتصل * بالآخر اكسر فى مضى كوصل
واجعله من مضارع منفتحا

المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله) لقيامه مقامه فى رفعه وعمديته ووجوب تأخيره عن الفعل وتأنيث الفعل لتأنيثه وذلك نحو قولك ضرب زيد والاصل ضرب عمرو زيدا فحذف عمرو الذى هو فاعل ضرب لغرض من الاغراض فبقى الفعل محتاجا الى ما يسند اليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل فى الاسناد اليه فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى تمييز أحدهما من الآخر فابقى الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع نائبه فى الماضى والمضارع (فان كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره) تحقيقا كضرب أو تقديرا كقيل وبيع وشد (وان كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره) تحقيقا نحو يضرب أو تقديرا نحو يقال ويباع ويشد وسكت عن فعل الامر

لانه لايبنى للفعول (وهو) أى المفعول الذى لم يسم فاعله (على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدّم فى الفاعل (فالظاهر) المسند اليه الماضى (نحو قولك ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله وزيد مفعول لما لم يسم فاعله ويسمى أيضا نائب الفاعل (و) المسند اليه المضارع نحو قولك (يضرب زيد) بضم أوّله وفتح ماقبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله وان شئت قلت مبنى للفعول أو للمجهول وزيد نائب عن الفاعل أو مفعول لما لم يسم فاعله (و) لافرق فى الفعل بين أن يكون مجردا كما مر أو مزيدا نحو قولك (أكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء (ويكرم عمرو) بضم الياء وفتح الراء واعرابهما على وزان مامر قبلهما وقس ما بقى على أقسام الظاهر المتقدمة فى باب الفاعل (و) المفعول الذى لم يسم فاعله (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل (نحو قولك ضربت) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للفعول والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده فى موضع رفع على أنها مفعول لمالم يسم فاعله (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للفعول ونا ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه فى موضع رفع على أنها مفعول لمالم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للفعول والتاء المفتوحة ضمير المخاطب فى موضع رفع على أنها مفعول لمالم يسم فاعله (وضربت) ٥٦ بضم الضاد وكسر الراء والتاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربتما) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للفعول والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقا فى موضع رفع على أنها مفعول لمالم يسم فاعله والميم والالف علامة على التثنية (وضربتم) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للفعول والتاء المضمومة ضمير جمع الذكور المخاطبين فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والميم علامة الجمع (وضربتن) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر والنون المشددة علامة جمع الاناث المخاطبات والحاصل ان الفعل فى الجميع مضموم الاوّل مكسور ماقبل الآخر وان التاء فى الجميع مفعول لمالم يسم فاعله الاانها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج الى تمييز كل منها عن الآخر فضموها فى المتكلم وفتحوها فى المخاطب المذكر وكسروها فى المخاطبة المؤنثة وزادوا الميم والالف فى خطاب المثنى مطلقا والميم وحدها فى خطاب الجمع فى التذكير والنون المشددة فى خطاب الجمع فى التأنيث ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله فى الحاضر (و) تقول فى الغائب (ضرب) بضم أوّله وكسر ماقبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للفعول وفيه ضمير مستتر جوازا مرفوع المحل على أنه مفعول لمالم يسم فاعله تقديره هو وهو ضمير المفرد الغائب (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للفعول والتاء الساكنة فى آخره حرف تأنيث ومفعول مالم يسم فاعله ضمير مستتر جوازا فى ضربت تقديره هى وهى ضمير المفردة المؤنثة الغائبة (وضربا) بضم أوّله وكسر ماقبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والالف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب فى موضع رفع على انه مفعول لما لم يسم فاعله وأخل بضربتا المثنى المؤنث الغائب واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للفعول والتاء حرف تأنيث والالف ضمير المثنى المؤنث الغائب فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل واما

(وقوله لانه لايبنى للفعول) علة عدم صحة بنائه للفعول أمران أحدهما افساد اللفظ لايقاعه فى اللبس وذلك نحو أكرم أمر من أكرم لو بنيته للفعول ضممت الاوّل فان كسرت ماقبل الآخر التبس بالماضى وان فتحته التبس بالمضارع ثانيهما افساد المعنى وذلك ان الامر يدل على الانشاء والمبنى للفعول يدل على الخبر وهما متنافيان ﴿نحو قولك ضرب زيد﴾ (قول الازهرى واعرابه) أى تطبيق المثال على القواعد الكلية التى لاتختلف والافضرب لااعراب فيه ﴿ويضرب زيد﴾ (قول الازهرى أو للمجهول الخ) أى المجهول فاعله ثم ان هذه التسمية غير مطردة لان الفاعل قد يكون غير مجهول وأجيب بان المراد بالمجهول ما يمكن فيه الجهل جهل أم لا ﴿نحو قولك ضربت﴾ أصله ضرب بنى فلان ثم حذف فلان الفاعل وأقيم المفعول وهى الياء مقامه وهى لاتصلح لأن تكون فى محل رفع فأتينا بضمير مرادف لها فى المعنى يكون فى محل رفع وهو التاء ثم غيرت الصيغة ﴿وضربنا﴾ أصله ضربنا فلان فحذف فلان الفاعل وأقيم نا مقامه بعد تسكين ماقبله لان نا يصلح للرفع والنصب والجر وفى الألفية * للرفع والنصب وجر ناصلح * ولا يكون فى محل رفع الا ان سكن ماقبله كما مر ﴿وضربت﴾ أصله ضربك بفتح الكاف فلان ﴿وضربت﴾ أصله ضربك فلان بكسر الكاف ﴿وضربتما﴾ أصله ضربكما فلان ﴿وضربتم﴾ أصله ضربكم فلان ﴿وضربتن﴾ أصله ضربكن فلان (قول الازهرى ومناسبة كل بما اختص به الخ) قدمر ذلك فى باب الفاعل بعبارة قريبة لان المناسب ذكره هنالك ﴿وضرب﴾ أصله زيد ضربه فلان ﴿وضربت﴾ أصله هند ضربها فلان ﴿وضربا﴾ أصله الزيدان ضربهما عمرو (قول الازهرى وأخل بضربتا الخ) قال الفيشى فيه نظر لان الالف هى الضمير

وأمّا التاء فهي للتأنيث وضربتا مثل ضربا وأصله الهندان ضربهما عمرو ﴿وضربوا﴾ أصله الزيدون ضربهم عمرو ﴿وضربن﴾ أصله الهندات ضربهنّ عمرو ففعل بجميع ما مرّ عدا ضربتا الثانى ما فعل بضربت الاول من حذف ضمير النصب والاتيان بما يرادفه من ضمائر الرفع (قول الازهرى ماضرب الا أنا الخ) أصله ماضرب فلان الا اياى ثم حذف فلان الفاعل وأنيب الضمير المنصوب منابه وهو لا يصلح ان يكون فى محل رفع فيؤتى بضمير مرفوع منفصل مرادف له فى المعنى وهو أنا وهكذا يقال فى جميع الضمائر المنفصلة (وقوله وقس عليه ما أمكن الخ) ليس المراد ان بعضها يمكن فى المضارع وبعضها لا يمكن بل كلها ممكنة بل المراد قس ما أمكنك استحضاره والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب المبتدا والخبر﴾

جمعهما فى باب واحد لان الخبر لازم للمبتدا وان كان المبتدأ لا يلزم الخبر لانّ المبتدأ على قسمين رافع للخبر ووصف رافع لمكتفًى به عن الخبر نحو أقائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعل أغنى عن الخبر وفى الالفية

وأوّل مبتدأ والثانى * فاعل اغنى فى أسار ذان

وسمى الجزء الاول مبتدأ لان الجملة ابتدئت به لفظا أو تقديرا أو رتبة ان تأخر لانّ رتبته التقديم وسمى الجزء الثانى خبرا من تسمية الجزء باسم الكل اذ مجموعهما هو الخبر الذى حصلت به الفائدة أو لانه هو الجزء المستفاد من الجملة (قول الازهرى وهو) أى ماذكر من المبتدا والخبر وماذكر يصدق بالمثنى فلذلك صح عوده على المثنى وهما المبتدأ والخبر والاخبار عنه بالمثنى وهما الثالث والرابع (وقوله الصريح) هو الذى لا يحتاج فى كونه اسما الى تأويل فيصدق بالظاهر نحو زيد والمضمر نحو أنت والمؤوّل هو الذى يحتاج فى كونه اسما الى تأويل وسيمثل الازهرى لهما معا (قوله لفظا أو محلا) أطلق اللفظ على ما يشمل المقدّر نحو موسى قائم بدليل مقابلته بالمحل والفرق بين التقديرى والمحلى أنّ الاول الكلمة معه معربة ولا موجب لبنائها والمانع من ظهور الاعراب فيها كون الحرف الاخير الذى يكون الاعراب عليه لا يقبل الحركة أصلا لكونه ألفا كموسى يخشى أو يقبلها ولكنها ثقيلة لكونها ياء نحو يأتى القاضى أو واوا كيدعو كما مرّ وأنّ الثانى المحلى المانع فيه قائم بجملة الكامة وهو المبنى نحو هذا (وقوله بالابتداء) سيعرفه الازهرى بعد وأشار بهذا الى القول الصحيح من انّ رافع المبتدا الابتداء ورافع الخبر المبتدأ كما سيذكره والى ذلك أشار فى الالفية بقوله

ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

وهذا مذهب سيبويه وقيل انّ المبتدا رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ وقيل الابتداء رفع المبتدأ والابتداء والمبتدأ رفعا الخبر وقيل الابتداء رفعهما معا فهذه أقوال أربعة وأبهم المصنف رافعه ليكون كلامه جاريا على الاقوال الاربعة (وقوله أى المجرّد) ليس المراد أنّ العوامل كانت فيه ثم أزيلت كما يقتضيه التعبير بالمجرّد بل المراد انه خال منها فعبارة المصنف بالعارى أحسن من تفسير الازهرى له بالمجرّد لانها لا ايهام فيها (وقوله غير الزائدة الخ) هذا مخرج من اللفظية فلا يضر وجوده ثم انّ هذا القيد يحتمل أن يكون بيانا لمراد المصنف بناء على جعل أل فى العوامل للكمال لانّ الزائد غير كامل ويحتمل أن يكون اعتراضا عليه بناء على جعل أل للاستغراق والحرف الزائد أو شبهه هو الذى لا يتعلق بشئ وقد مثّل الازهرى للزائد بحسبك درهم فحسبك فى اللفظ مجرور بالباء وفى التقدير مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد ودرهم خبره وقال السيوطى تبعا لشيخه الصواب أنّ درهم مبتدأ وحسبك خبر لان درهم هو المخبر عنه فى المعنى بالكفاية ومثاله شبه الزائد كقوله * لعل أبى المغوار منك قريب * فلعل حرف ترج وجر وأبى

(وضربوا) بضم أوّله وكسر ماقبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والواو ضمير الجماعة المذكرين الغائبين فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والالف حرف زائد (وضربن) بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والنون ضمير جماعة الاناث الغائبات فى موضع رفع على انه مفعول لما لم يسم فاعله وهذا كله فى المتصل وتقول فى المنفصل ماضرب الا أنا وماضرب الا نحن وماضرب الا أنت وما ضرب الا أنت وما ضرب الا أنتما وماضرب الا أنتم وماضرب الا أنتن وماضرب الا هو وماضرب الا هى وما ضرب الا هما وماضرب الا هم وماضرب الا هنّ وكذلك تقول انما ضرب أنا وانما ضرب نحن الى آخره والفعل فى الجميع مضموم الاول مكسور ماقبل الآخر وقس عليه ما أمكن فى المضارع فلا نطول بذكره

﴿باب المبتدا والخبر﴾

وهو الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدا هو الاسم) الصريح أو المؤوّل (المرفوع) لفظا أو محلا بالابتداء (العارى) أى المجرّد (عن العوامل اللفظية) غير الزائدة وما أشبهها

تخرج باسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور وبغير الزائد الزائد وشبهها وبالعاري عن العوامل اللفظية الفاعل واسم كان
وأخواتها لكون عاملها لفظيا وهو الفعل مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ زيد قائم فزيد مبتدأ وهو مرفوع بالابتداء والابتداء عبارة
عن الاهتمام بالشئ وجعله أولا لثان بحيث يكون الثاني خبرا عن الأول وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدا ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ
وأن تصوموا خير لكم فأن
تصوموا في تأويل مصدر
مرفوع على الابتداء وخير
خبره والتقدير وصومكم
خير لكم (والخبر) الاصلى
(هو الاسم المرفوع) بالمبتدا
(المسند اليه) أي الى المبتدا
ثم تارة يكون المبتدا والخبر
مفردين لمذكر نحو قولك زيد
قائم فزيد مبتدأ مرفوع
بالابتداء وقائم خبره
مرفوع بالمبتدا وتارة يكونان
مثنيين لمذكر نحو قولك
الزيدان قائمان فالزيدان مبتدأ
مرفوع على الابتداء وعلامة
رفعه الالف وقائمان خبره
وهو مرفوع وعلامة رفعه
الالف أيضا (و) تارة
يكونان مجموعين لمذكر جمع
تصحيح نحو قولك (الزيدون
قائمون) فالزيدون مرفوع
على الابتداء وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة
وقائمون خبره وهو مرفوع
وعلامة رفعه الواو أيضا
نيابة عن الضمة وتارة
يكونان مجموعين لمذكر
جمع تكسير نحو قولك
الزيود قيام وتارة يكونان
مفردين لمؤنث نحو هند
قائمة وتارة يكونان مثنيين
لمؤنث نحو الهندان قائمتان
وتارة يكونان مجموعين
لمؤنث جمع تصحيح نحو الهندات قائمات وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو الهنود قيام (والمبتدأ) من حيث هو المنفصلة
(قسمان) قسم (ظاهر و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وما أشبه ذلك
(و) المبتدا (المضمر اثنا عشر) ضميرا منفصلا (وهي أنا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب
(وأنت) بكسر التاء للمخاطبة (وأنتما) بضم التاء للمثنى مطلقا (وأنتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين (وأنتن) لجمع الاناث المخاطبات

مجرور في اللفظ بلعل بالياء النائبة عن الكسرة وفي التقدير مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن
الضمة المقلوبة ياء لاجل الحرف الشبيه بالزائد وهو لعل وقريب بالرفع خبر المبتدا وليست لعل من أخوات ان
والا لقال لعل أبا بالالف والفرق بين الزائد وشبهه وان كان كل منهما لا يتعلق أن الزائد لا يتوقف عليه المعنى
فوجوده وعدمه سيان وشبه الزائد يتوقف المعنى عليه ألا ترى ان لعل في المثال السابق تفيد الترجي فالقرب
الى الآن لم يقع فلو حذفتها وقلت أبو المغوار منك قريب لتوهم أن القرب وقع مع انه الى الآن لم يقع فيختل المعنى
بحذفها (وقول الازهري نخرج بالاسم الفعل الخ) محل خروجهما اذا بقيا على معناهما ولم تنسب اليهما
والا بأن نسبت اليهما نحو قام فعل ماض ومن حرف جر فهما حينئذ اسمان فتعرب قام أو من مبتدأ ولك فيه
وجهان اما أن تقول انه محكى قصد لفظه واما أن تعربه بالضمة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة أو سكون الحكاية لا الضمة الظاهرة خلافا لبعضهم وفي الكافية

وان نسبت لأداة حكما * فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

وما بعده خبر (وقوله الفاعل) كما يخرج الفاعل يخرج النائب وخبر ان وسائر المرفوعات (وقوله والابتداء
عبارة) أي معبر به فهو من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول ثم فسر معنى الاهتمام بقوله وجعله أولا لثان
فيكون وجعله بالجر عطفا على الاهتمام عطف تفسير ولا تلتفت الى ما في الفيشي وغيره والمراد بالشئ في
قوله عن الاهتمام بالشئ وجعله أولا المبتدأ وبالثاني في لثان الخبر (وقوله بحيث يكون الثاني خبرا عن
الأول الخ) مراده بقوله خبرا مخبرا به ولو حكما ليدخل الفاعل الذي سد مسد الخبر فيما اذا كان المبتدأ وصفا
كما مر فلا يعترض على الازهري بأن تعريفه للابتداء غير جامع لقصوره على المبتدا الذي له خبر (وقوله
والتقدير صومكم الخ) أو صيامكم ثم لا فرق بين أن يكون السابك ملفوظا به كالآية أو مقدرا نحو تسمع
بالمعيدى خير من أن تراه فتسمع منصوب بأن مضمرة مؤول بمصدر مبتدا أي سماعك وخير خبره وأشار في
الالفية الى تعريف المبتدا بالمثال حيث قال

مبتدأ زيد وعاذر خبر * ان قلت زيد عاذر من اعتذر

﴿والخبر﴾ (قول الازهري الاصلى) وهو المفرد ﴿فان قلت﴾ الخبر كما يكون مفردا يكون جملة كما يأتي فلم
خصه الازهري بالمفرد ﴿قلت﴾ حمله على خصوص المفرد لاجل قول المصنف هو الاسم لانه لا يصدق
حقيقة الا بالمفرد ويكون المصنف على هذا الحمل ساكتا عن تعريف الخبر الواقع جملة والصواب حذف قوله
الاصلى ليكون كلام المصنف شاملا للخبر المفرد وللجملة ويكون قول المصنف الاسم شاملا للاسم حقيقة وهو
المفرد والاسم تأويلا وهو الجملة والظرف والجار والمجرور ان تعلقا باسم فهما من قبيل المفرد وان تعلقا بفعل
فهما من قبيل الجملة ﴿المرفوع﴾ أي لفظا أو تقديرا أو محلا وتدخل الجملة في المحل ﴿المسند اليه﴾ أي
المسند هو أي الخبر الى المبتدا وخرج به جميع المرفوعات والى تعريف الخبر أشار في الالفية بقوله
* والخبر الجزء المتم الفائدة * ﴿والمبتدأ﴾ (قول الازهري من حيث هو) أي لا بقيد كونه ظاهرا
ولا مضمرا وان اعتبرت أحدهما لزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره ﴿وهي أنا﴾ حاصل الضمائر المرفوعة

(وهو) للمفرد الغائب (وهي) للمفردة الغائبة (وهما) للمثنى الغائب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا (وهم) لجمع الذكور الغائبين (وهن)

لجمع الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة والغالب فيها اذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها

في المعنى (نحو قولك أنا قائم) فأنا ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء وقائم خبره (ونحن قائمون) فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر فيه اعراب لانه ضمير ومحله رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة (وما أشبه ذلك) من نحو أنت قائم وأنت قائمة وأنتما قائمان وأنتم قائمون وأنتن قائمات وهو قائم وهي قائمة وهما قائمان وهم قائمون وهن قائمات فالمبتدأ في هذه الامثلة كلها مضمر مبني لا يدخل فيه اعراب والصحيح في أنا وأنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن أن الضمير هو أن فقط وأن اللواحق لها حروف تدل على المعنى المراد (والخبر) من حيث هو (قسمان) قسم (مفرد) وقسم (غير مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعا فانه في هذا الباب يسمى مفردا (فالمفرد نحو قولك زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون فالخبر في هذه الامثلة مفرد لانه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد) هو الجملة وشبهها ومجموع ذلك (أربعة أشياء) شيآن في الجملة وشيآن في شبهها فالشيآن في

شبه الجملة هما (الجار والمجرور والظرف) التامان (و) الشيآن في الجملة هما (الفعل مع فاعله) الظاهر أو المضمر (والمبتدأ مع خبره) المفرد

أو غيره فالجار والمجرور (نحو قولك زيد في الدار و) الظرف نحو قولك (زيد عندك) والصحيح أن الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف المحذوف

المنفصلة اثنا عشر الاثنان الاولان للمتكلم وخمسة بعدهما للمخاطب والخمسة الاخيرة للغائب ويؤخذ من المصنف حيث ذكر الظاهر لا معرفة والظاهر لا يكون الا معرفة ان المبتدأ لا يكون الا معرفة ولا يجوز أن يكون نكرة الا بمسوغ وفي الالفية * ولا يجوز الابتدا بالنكرة * ما لم تفد الخ (وقوله بما يطابقها الخ) أي يساويها في المعنى تذكيرا وتأنيثا افرادا وتثنية وجمعا ومن غير الغالب أن لا تقع مطابقة كما اذا أخبر عن المبتدا باسم التفضيل مضافا الى نكرة نحو أنت بكسر التاء أفضل امرأة وأنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال وأنتن أفضل نسوة أو كان مجردا من أل والاضافة نحو أنت بكسر التاء أفضل وأنتما أفضل وأنتم أفضل وأنتن أفضل فيلزم في اسم التفضيل في الوجهين عدم المطابقة عملا بقول الالفية

وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا

وكما اذا أخبرت بمصدر نحو أنت عدل وأنتما عدل وأنتم عدل وأنتن عدل (وقوله مبني) سيأتي في باب النعت وجه بناء الضمائر من حيث هي (وقوله هو أن فقط) والالف زائدة في أنا للاشباع وانما حركت النون فرقا بين أن الضمير والناصبة والمخففة والزائدة وقال الكوفيون الجميع هو الضمير وأما نحن فالجميع ضمير اتفاقا وأما هو وما بعده فالمختار أن الضمير هو الهاء في الجميع وقيل الجميع أيضا (قسمان مفرد وغير مفرد) الى هذا التقسيم أشار في الالفية بقوله * ومفردا يأتي ويأتي جملة * (قول الازهري هنا) احترازا من المفرد في باب الاعراب ومنه في المنادى واسم لا وقد تقدم جميع ذلك ثم المفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق ما تحمل ضميرا يعود على المبتدا كمثال المصنف ومثال الازهري والجامد فارغ من الضمير نحو زيد أخوك الا ان أول بالمشتق فيتحمل ضميرا نحو زيد تميمي أي منسوب الى تميم والى قسمي المفرد أشار في الالفية بقوله

والمفرد الجامد فارغ وان * يشتق فهو ذو ضمير مستكن

(وغير المفرد) (قول الازهري هو الجملة الخ) في هذا اشارة الى أن الاولى للمصنف أن يقول شيآن بدل أربعة أشياء والعذر للمصنف أن الجملة لما كانت شاملة للاسمية والفعلية وشبهها قسمان أيضا صح ذلك (الجار والمجرور) (قول الازهري التامان الخ) التام منهما هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة المتعلق به المقدر بان يكون متعلقه المحذوف كونا عاما والناقص هو الذي لا تتم به الفائدة الا مع ملاحظة المتعلق به المقدر فلا يجوز الاخبار بالناقص نحو زيد بك أو زيد مكانا ولم يقيدهما المصنف لانهما اذا أطلقا لا ينصرفان الا للتمام (مع فاعله) الاولى أن يقول مع مرفوعه ليشمل النائب عن الفاعل نحو زيد يضرب أبوه واسم كان نحو زيد كان أبوه قائما ويجاب بانه يطلق عليهما فاعل مجازا (قول الازهري الظاهر) مثاله زيد قام أبوه (وقوله أو المضمر) نحو زيد قام (مع خبره) الاولى أيضا أن يقول مع مرفوعه ليشمل الخبر ويشمل الفاعل الذي أغنى عن الخبر نحو عمرو ضاربه الزيدان فعمرو مبتدأ أول وضارب مبتدأ ثان والزيدان فاعل بالثاني أغنى عن الخبر والثاني وفاعله خبر عن المبتدا الاول ثم الجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط يربطها بالمبتدا والروابط قيل أمور عشرة غالبها الضمير كما في مثالي المصنف ومنها اسم الاشارة ومنه قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير ومنها تكرار المبتدا بعينه نحو الحاقة ما الحاقة ومحل كون الجملة تحتاج الى الرابط اذا لم تكن نفس المبتدا في المعنى والا فلا تحتاج لرابط نحو منطوقي الله حسبي فمنطوقي مبتدأ أول والله مبتدأ ثان وحسبي خبر عن الثاني والجملة من الثاني وخبره خبر عن الاول ولا تحتاج لرابط لانها نفس المبتدا في المعنى والى احتياج الجملة لرابط أشار في الالفية بقوله * حاوية معنى الذي سيقت له * وقال معنى ولم يقل ضمير ليشمل الرابط بجميع ما يكون

الربط به والى كون الجملة التى هى نفس المبتدا فى المعنى لا تحتاج لرابط أشار فى الألفية بقوله

* وان تكن اياه معنى اكتفى * بها ويشترط فى الجملة أن تكون خبرية والانشائية نحو اضربه لا تقع خبرا على مذهب الجمهور وان وردت فتؤول بحذف القول (وقوله لاهما) أى وحدهما أو مع المتعلق ففى المسئلة أقوال ثلاثة أصحها ما قاله الازهرى ولا ينبنى على هذا الخلاف شئ لان المقدر لا بد من اعتباره على كل (وقوله وأن تقديره الخ) معطوف على ان الخبر مدخول الصحيح لكن يجب تأويل الصحيح فى هذا الاخير بالارجح لانّ تقديره فعلا واسما كل منهما متفق عليه والخلاف انما هو فى المختار وان أبقيت العبارة على ظاهرها اقتضت أنه لا يجوز تقديره فعلا وليس كذلك والى كون الخبر متعلق الظرف والجار والمجرور واختيار تقديره مفرد أشار فى الألفية بقوله

وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر

فلما قدم كائن على استقر علمنا ان المختار تقديره مفردا وكائن المقدر اسم فاعل من كان التامة ولا يجوز ان تكون ناقصة لانه يكون الجار والمجرور والظرف خبرها ويتعلق بكائن آخر ويلزم التسلسل ﴿فان قلت﴾ ما فائدة افراد الجار والمجرور والظرف بالذكر مع انه ان قدر عاملهما اسما كانا من قبيل الاخبار بالمفرد وان كان عاملهما فعلا كانا من قبيل الاخبار بالجملة كما مر ﴿قلت﴾ لما لم يتمحضا لجهة واحدة أفردا بالذكر ومما يشبه الجملة ﴿زيد قام أبوه﴾ (قول الازهرى والمضاف اليه الخ) يقتضى ان المضاف اليه له مدخل فى الخبرية وليس كذلك والعذر له انه لما كان رابطا صح أن يعد من جملة الخبر والمختار عند النحويين فى نحو زيد ضربته أن الخبر انما هو الفعل والفاعل وأما المفعول وسائر المنصوبات فانما هى من تتمات الفعل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر﴾

لما علمت أن المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا أراد أن يبين لك بعض العوامل اللفظية المحترز عنها فيما مر التى تدخل على المبتدا والخبر فتزيل عمل الابتداء والمبتدا ويصير العمل لها (قول الازهرى وتسمى النواسخ الخ) جمع ناسخ مأخوذ من النسخ الذى هو الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا أزالته عن مكانه وتسميتها بذلك ظاهرة لانها أزالت عمل الابتداء والمبتدا وانما أزالته لانها عامل لفظى والابتداء معنوى واللفظى أقوى من المعنوى (وقوله هنا) أى فى هذا الكتاب ﴿قيل﴾ لا حاجة اليه لانها فى كل كتاب ثلاثة وأما ما ذكر فى غير هذا الكتاب من أفعال المقاربة ومن ما ولا ولات وان المشبهات بليس فهو داخل فى أخوات كان ﴿قلت﴾ يجاب عن الازهرى بانه جعل ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى قسما رابعا فيكون عنه احترز وهو ظاهر وكونها ثلاثة باعتبار عملها وأما باعتبار ذاتها فهى قسمان أفعال وهى كان وظن وأخواتهما وحروف وهى ان وأخواتها وقدم كان وأخواتها لانها أفعال والاصل فى العمل للافعال وقال كان وأخواتها ولم يقل أمسى وأخواتها مثلا لان كان هى أم الباب ولذلك اختصت بامور منها ما أشار اليه فى الالفية بقوله وقد تزاد كان فى حشو الخ وقدم ان وأخواتها على ظن وان كانت افعالا لان أحد الجزءين مع ان مرفوع وان كان الرفع جديدا وأما ظن فالجزآن معا منصوبان فخرجا معا عن أصلهما (وقوله أى المبتدا) أى الذى كان قبل دخولها يسمى مبتدأ ويؤخذ منه أن الرفع جديد فهو غير الرفع الذى كان حيث كان مبتدا هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون ان المبتدا باق على رفعه وهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول كان وكان غير عاملة ورد باتصال الضمير بها فى نحو كنته والضمير لا يتصل الا بعامله (وقوله ويسمى اسمها) أى يسمى النحاة المرفوع بها اسمها حقيقة ويسمى فاعلها مجازا كما أن المنصوب يسمونه خبرا حقيقة ومفعولا

لاهما وأن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر (و) الفعل مع فاعله نحو قولك (زيد قام أبوه) فزيد مبتدا وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل والمضاف اليه فى موضع رفع خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء من أبوه (و) المبتدا مع خبره نحو قولك (زيد جاريته ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدا الثانى وجملة المبتدا الثانى وخبره فى موضع رفع خبر المبتدا الاول والرابط بين المبتدا الاول وخبره الهاء من جاريته والله تعالى أعلم

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر﴾

وتسمى النواسخ (وهى) هنا أقسام ثلاثة الاول (كان وأخواتها و) الثانى (ان وأخواتها و) الثالث (ظننت وأخواتها) وهذه الاقسام الثلاثة عملها مختلف (فأما كان وأخواتها فانها ترفع الاسم) أى المبتدا ويسمى اسمها (وتنصب الخبر) أى خبر المبتدا ويسمى خبرها

يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجى حروفا (وهى) ثلاثة عشر فعلا على ما ذكره هنا والافهى أكثر من ذلك الاول (كان) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى اما مع الدوام والاستمرار نحو وكان الله غفورا رحيما واما مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا (و) الثانى (أمسى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى المساء نحو أمسى زيد غنيا (و) الثالث (أصبح) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الصباح نحو أصبح البرد شديدا (و) الرابع (أضحى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الضحى نحو أضحى الفقيه ورعا (و) الخامس (ظل) بالظاء المشالة وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا نحو ظل زيد صائما (و) السادس (بات) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلا نحو بات زيد مفطرا (و) السابع (صار) وهى للتحويل والانتقال نحو صار السعر رخيصا (و) الثامن (ليس) وهى لنفى الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة نحو ليس زيد قائما أى الآن (و) التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر (ما زال وما انفك وما فتئ وما برح) مقرونة بما النافية أو شبهها كالنهى والدعاء

مجازا والتسمية فى كل اصطلاحية خالية عن المعنى والافزيد من قولك كان زيد قائما وضعه الواضع اسما للذات لا لكان لان اسم كان اللفظ المخصوص وهو الكاف والواو والنون لان أصله كون وقائما ليس خبرا فى المعنى عن كان لان كان فعل والافعال لايخبر عنها فالاضافة فى كل لادنى ملابسة وهى كونها تعمل فيه والى عمل كان أشار فى الالفية بقوله * ترفع كان المبتدا اسما والخبر * تنصبه (وقوله واقسامها يسموا الاسم المرفوع بها فاعلا) أى اصطلاحا والافيسمى فاعلا مجازا كما ان المنصوب بها يسمى مفعولا مجازا كما علمت (وقوله تجردت الخ) بيانه أن كل فعل تام له مدلولان الحدث والزمان كضرب فى قولك ضرب زيد عمرا فانه يدل على الحدث وهو الضرب الصادر من الفاعل ووقع على المفعول ويدل على الزمان الماضى وهذه انما دلت على الزمان دون الحدث فلذلك قيل لها نواقص وهذا الذى قاله الازهرى هو قول سيبويه وأكثر البصريين ورده ابن مالك فى شرح التسهيل بوجوه عشرة وقال الصواب انها دالة على الحدث العام ومعنى نقصانها حينئذ انها لاتكتفى بالمرفوع وهو الذى تقتضيه عبارته فى الالفية اذ قال * وذوتمام ما برفع يكتفى * (وقوله فصارت كالروابط) أى من حيث كونها تجمع بين معمولين كما ان الحرف يربط اللازم ويوصله الى المعمول (وقوله ومن ثم) بفتح الثاء المثلثة بمعنى هنالك أى من أجل كونها مجردة عن الحدث وصيرورتها كالحروف الرابطة والموصلة لمعانى الافعال الى الاسماء سماها الخ والصواب انها أفعال كما علمت (وقوله هنا) أى فى هذه المقدمة والافى غيرها من المطولات أكثر ولم يذكر فى الالفية فى باب كان الا ماذكره المصنف هنا نعم زاد فى الالفية ماولا ولات وان المشبهات بليس وأفعال المقاربة ﴿كان﴾ (قول الازهرى وهى لاتصاف الخ) حاصل ما حققوه هنا ان كان من قولك كان زيد قائما تدل على زمن معين وهو الماضى وعلى حدث مبهم وهو الكون ووجه ابهامه صدقه بالقيام والقعود والاكل والشرب مثلا وقد عينه الخبر الذى هو قائما وقائما يدل على حدث معين وهو القيام وعلى زمن مبهم لصدقه بالماضى والحال والاستقبال وقد عينته كان والحاصل ان الحدث المبهم فى كان عينه الخبر والزمان المبهم فى الخبر عينته كان والمراد بالمخبر عنه اسمها والاتصاف من جهة المعنى وكذا يقال فى سائر هذه الافعال قاله بعض وتأمله وهذا مبنى على دلالة هذه الافعال على حدث لكنه مبهم وهو الحق كما علمت لكنه خلاف مامر للازهرى ﴿وظل﴾ (قول الازهرى بالظاء المشالة) أى التى شيلت عليها شكلة تشبه الالف للفرق بينها وبين الضاد ﴿وبات﴾ (قول الازهرى بات زيد مفطرا) الاولى أن يبدل مفطرا بنحو مصليا لان الخبر لافائدة فيه لانه من المعلوم ان يبيت الانسان مفطرا ﴿وصار﴾ (قول الازهرى والانتقال) عطف تفسير على ماقبله ثم تارة يكون من ذات الى ذات نحو صار الطين ابريقا أو من صفة الى صفة كمثال الازهرى ونحو صار الفقير غنيا ﴿وليس﴾ (قول الازهرى لنفى الحال) أى لنفى زمن الحال والتكلم (وقوله عند الاطلاق) فسره بقوله والتجرد عن القرينة أى بان كان التركيب خاليا عما يفيد الدلالة على الزمان الماضى والمستقبل ومفهومه أنه اذا كان فى التركيب قرينة تدل على الماضى كأمس أو تدل على الحال كالآن أو على المستقبل كغدا عمل عليها ولا اشكال حينئذ ﴿ومازال﴾ (قول الازهرى بما النافية) ليس الشرط تقدم ما خصوصا كما يوهمه بل الشرط تقدم النفى بما أو غيرها بل لافرق بين أن يكون النفى بالحرف كما مثل أو بالاسم نحو غير منفك زيد عن القيام فمنفك اسم فاعل من انفك وزيد اسمها وعن القيام خبرها أو بالفعل نحو ليس ينفك زيد جالسا والنافى اما ملفوظ به كما ذكر أو مقدر كقوله تعالى تالله تفتؤ أى لاتفتؤ لكن لايحذف الا بشروط ثلاثة كون الفعل مضارعا فى جواب قسم والنافى لا ومثل تقدم النفى تقدم شبهه وهو النهى والدعاء فمثال النهى

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

وهذه الافعال الاربعة لملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد عالما وما انفك عمرو طالبا وما فتئ بكر محسنا وما برح محمد كريما وما أشبه ذلك (و) الثالث عشر ٦٢ (مادام) مقرونة بما الظرفية المصدرية وهى لاستمرار الخبر نحو لا أصحبك مادام زيد مترددا اليك وسميت ماهذه ظرفية لنيابتها عن الظرف ومصدرية لتأويلها مع صلتها بمصدر والتقدير مدة دوام زيد مترددا اليك (وما تصرف منها) أى والذى تصرف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها فالمتصرف (نحو كان) فى الماضى (ويكون) فى المضارع (وكن) فى الامر (و) نحو (أصبح) فى الماضى (ويصبح) فى المضارع (وأصبح) فى الامر (تقول) فى عمل الماضى من كان (كان زيد قائما) واعرابه كان فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وتقول فى عمل المضارع من كان يكون زيد قائما واعرابه يكون فعل مضارع ناقص وزيدا اسمها وقائما خبرها وتقول فى عمل الامر من كان كن قائما واعرابه كن فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وقائما خبره وتقول أصبح زيد قائما ويصبح زيد قائما وأصبح قائما واعرابه على وزان ما قبله والذى لا يتصرف منها دام وليس تقول لا أكلمك مادام زيد قائما (وليس عمرو شاخصا وما أشبه ذلك) من الامثلة ﴿وأما﴾ القسم الثانى من النواسخ وهو (ان وأخواتها فانها تنصب الاسم) أى المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) أى خبر المبتدا ويسمى خبرها (وهى) ستة أحرف (ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وهى أم الباب (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون (وكأن ولكن) بتشديد النون فيهما (وليت) وقال

فصاح منادى مرخم صاحب على غير قياس لان ترخيم الخالى من التاء شرطوا له أربعة شروط من جملتها العلمية وصاحب ليس بعلم وانما هو صفة ولا ناهية وتزل مضارع زال من أخوات كان وفيه ضمير مستتر اسمها وذاكرا بالنصب خبرها ومثال الدعاء * ولا زال منهلا بجرعائك القطر * فلا حرف دعاء وزال من أخوات كان والقطر اسمها ومنهلا من انهل المطر اذا نزل خبرها وهو دعاء لمحبوبته بدوام المطر الذى يدوم معه الخير (وقوله وهذه الخ) مبتدا والافعال بالرفع نعت أو بدل والاربعة نعت للافعال والملازمة متعلق بمحذوف خبر هذا (وقوله على حسب ما يقتضيه الحال) فان اقتضى الحال ثبوت مدلول خبرها لاسمها فى بعض الازمنة دون بعض فعلى ما اقتضاه نحو ما زال زيد عالما أى منذ صلح للعلم وليس ذلك على سبيل الدوام فالحال تشهد بأنه قبل قبوله للعلم لم يكن عالما ﴿ومادام﴾ (قول الازهرى لنيابتها عن الظرف) الظرف الذى نابت عنه هو مدة ومعنى نيابتها عنه أنها استعملت فى موضع يستعمل فيه الظرف وأشار الازهرى بهذا الى دفع ما قد يقال ان ما حرف والظرف لا يكون الا اسما وحاصله انها ليست ظرفا بنفسها وانما استعملت فى موضعه (وقوله لتأويلها مع الخ) فيه مسامحة لان المؤول هو ما بعدها لكنها لما كانت آلة للسبك صح اسناد التأويل لها مجازا فلو لم تكن قبلها ما فهى تامة بمعنى بقى والمنصوب بعدها حال نحو دمت صحيحا وكذلك يعرب المنصوب حالا ان تقدمها ما وكانت مصدرية غير ظرفية نحو يعجبنى مادمت صحيحا أى دوامك صحيحا وأما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن فتحصل مما ذكر أن هذه الافعال ثلاثة أقسام منها ما يعمل بدون شرط وهى ثمانية كان وليس وما بينهما ومنها ما يعمل بشرط تقدم نفى أو شبهه وهو أربعة زال وبرح وفتئ وانفك ومنها ما يعمل بشرط تقدم ما الظرفية المصدرية وهى دام خاصة والى تعداد هذه الافعال وتقسيمها للاقسام الثلاثة أشار فى الالفية بقوله * ككان ظل بات أضحى أصبحا * الابيات الثلاثة ﴿وما تصرف منها﴾ لما ذكر هذه الافعال بلفظ الماضى وكان غير الماضى يعمل عمل الماضى نبه عليه بقوله وما الخ وما معطوفة على كان ويصح أن تكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره كذلك ومعنى التصرف هنا وفى باب المصدر تحول الفعل الى أمثلة مختلفة وليس المراد به الاشتقاق لان المختار أن أصل المشتقات المصدر وفى الالفية * وكونه أصلا لهذين انتخب *
(قول الازهرى والذى يتصرف منها الخ) اعلم أن هذه الافعال باعتبار التصرف وعدمه أقسام ثلاثة منها ما لا يتصرف أصلا وهو ليس اتفاقا ودام على الاصح ومنها ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواته لانه ليس له أمر ولا مصدر ومنها ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقى فيستعمل منه جميع التصاريف الا اسم المفعول لانه انما يصاغ من التام وقد مثل المصنف للماضى ومثل الازهرى للمضارع والأمر ومثال المصدر يعجبنى كون زيد قائما فكون مصدر كان الناقصة وزيد اسمها وقائما خبرها ومثال اسم الفاعل
*وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك فكائنا اسم فاعل وفيه ضمير مستتر يعود على من اسمها وأخاك خبرها ومن أراد استيفاء مصادر هذه الافعال فعليه بالشريف فى هذا المحل فقد بينها مع مثلها والى عمل غير الماضى أشار فى الالفية بقوله * وغير ماض مثله قد عملا * وهذه الافعال تستعمل تامة مكتفية بالمرفوع الا ثلاثة منها لا تستعمل الا ناقصة وهى فتئ وليس وزال والى القسمين أشار فى الالفية بقوله
وذو تمام ما برفع يكتفى ... وما سواه ناقص والنقص فى * فتئ ليس زال دائما قفى
﴿شاخصا﴾ معناه ذاهبا أو حاضرا فان الشخوص يكون بمعنى الذهاب وبمعنى الحضور ﴿وترفع الخبر﴾ يأتى فى تسمية الاسم اسما والخبر خبرا ما مر فى كان وما ذكره من أن الخبر مرفوع بها هو مذهب البصريين

وقال الكوفيون هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها واستدلوا على ذلك بأنها أضعف من الافعال فلا تعمل فى منصوب ومرفوع والى عمل انّ وأخواتها أشار فى الألفية بقوله

لان أنّ ليت لكنّ لعل * كأنّ عكس ما لكان من عمل

(وقوله لابدان يطلبها عامل الخ) يجب تقييد العامل بغير القول فان كان العامل قولا وجب الكسر والى ما تفتح فيه همزة ان وتكسر فيه أشار فى الألفية بقوله

وهمز ان افتح لسد مصدر * مسدها وفى سوى ذاك اكسر

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صلة * وحيث انّ ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كزرته وانى ذو أمل

(وقوله واعرابها على وزان الخ) نعم يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز التقديم نحو انّ لدينا أنكالا انّ فى ذلك لعبرة والى ذلك الاشارة بقول الألفية

وراع ذا الترتيب الا فى الذى * كليت فيها أو هنا غير البذى

(وقوله لاختلاف ألفاظها الخ) اللام ليست للتعليل لانّ العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما فيقتضى أنه مهما اختلف اللفظ الا ويختلف المعنى وليس كذلك اذ الغالب اختلاف المعنى لاختلاف اللفظ نحو ان ولكن وقد يختلف اللفظ ولا يختلف المعنى كما فى ان وأنّ باعتبار فتح الهمزة وكسرها والاولى انها ظرفية بمعنى وقت كانه قال وانما يختلف المعنى وقت اختلاف اللفظ فيؤخذ منه أنه مهما اختلف المعنى الا ويختلف اللفظ ولا عكس وهو المراد (وقوله وانما عملت الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر بأن يقال الاصل فى الحرف اذا اختص بالاسم أن يعمل عملا خاصا وهو الجر فلم عملت هذه الاحرف النصب والرفع فأجاب بقوله وانما عملت الخ وقدم منصوبها على مرفوعها ليعلم انها فرع فى العمل على عكس الافعال المتعدية (وقوله ودلالتها على المعانى) أى الآتية لا معنى كان وأخواتها فوجه الشبه كون كل منهما دل على معنى لكنه غير المعنى الذى دل عليه الآخر ولذلك بينه الازهرى بقوله فمعنى ان الخ ﴿للتوكيد﴾ لام الجر هنا وفى الالفاظ المذكورة بعد زائدة فى الخبر قطعا ولا معنى لجواب بعض بقوله للتوكيد خبر متعلق بخاص تقديره مصروف للتوكيد لانه يقتضى انّ الاصل فيهما غير التوكيد ثم استعملا فى التوكيد وليس كذلك والتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا نحو ان زيدا قائم أو نفيا نحو انّ زيدا ليس بقائم وقد مرّ فى الكلام على الخطبة انّ السامع ان كان خالى الذهن يلقى اليه الكلام من غير تأكيد وان كان شاكا فى النسبة فالاحسن التأكيد وان كان منكرا فيجب التأكيد ﴿للاستدراك﴾ (قول الازهرى وهو تعقيب الكلام الخ) أى الاتيان بها عقب كلام تام مغاير لما بعدها ايجابا أو نفيا وهى متوسطة بينهما (وقوله برفع ما يتوهم ثبوته الخ) أى من الكلام الواقع قبلها كما اذا قلت زيد شجاع فتوهم المتوهم أنه كريم لانّ من جاد بنفسه يجود غالبا بماله من باب أحرى فاذا أردت رفع ذلك التوهم قلت بعد ذلك الكلام لكنه بخيل (وقوله أو نفيه) اعترض بانه لم يوجد مثال يختص به بل كل مثال له هو داخل فيما قبله وهو كذلك فاذا قلت ما زيد بكريم لتوهم انه غير شجاع لانّ البخل والجبن متلازمان غالبا فاذا أردت رفع ذلك التوهم قلت لكنه شجاع فيقال هذا رفع للجبن الذى توهم ثبوته ويقال له أيضا ثبوت للشجاعة التى توهم نفيها فالاوّل يغنى عن الثانى وانظر ما معنى كلام الفيشى هنا ﴿للتشبيه﴾ (قول الازهرى وهو الدلالة الخ) هو تفسير للتشبيه واعترض بان التشبيه من فعل المتكلم والدلالة وصف اللفظ الدال على التشبيه كالكاف ولا يصح أن يفسر فعل المتكلم وهو التشبيه بوصف اللفظ وهو الدلالة ولا العكس وأجيب بان فى الكلام حذفا والتقدير وهو الحكم بالدلالة ولا شك انّ الحكم من فعل المتكلم ولابدأن يزاد

بفتح التاء المثناة فوق (ولعلّ) بتشديد اللام الاخيرة (تقول انّ زيدا قائم) واعرابه انّ حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها وقائم خبرها وتقول بلغنى أن زيدا منطلق واعرابه بلغ فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به وأنّ حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها ومنطلق خبرها وأنّ واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغنى والتقدير بلغنى انطلاق زيد وتمتاز أنّ المفتوحة الهمزة بكونها لابد أن يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف ان المكسورة وتقول كأنّ زيدا أسد ولكنّ عمرا جالس (وليت عمرا شاخص) ولعل الحبيب قادم واعرابها على وزان ما تقدم لا يختلف عملها وانما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها وانما عملت هذا العمل لشبهها بالفعل الماضى نحو كان فى البناء على الفتح ودلالتها على المعانى فمعنى كان اتصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى كما تقدم (ومعنى انّ) المكسورة (وأنّ) المفتوحة (للتوكيد) أى تأكيد النسبة (و) معنى (كأنّ للتشبيه) وهو الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى (و) معنى (لكنّ للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (و) معنى (ليت

للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (و) معنى (لعل للترجي) وهو طلب الامر المحبوب (والتوقع) وهو المعبر عنه عند قوم بالاشفاق في المكروه نحو لعل زيدا هالك والترجي في المحبوب نحو لعل الله يرحمني فان الهلاك مما يكره والرحمة مما يحب ﴿وأما﴾ القسم الثالث من النواسخ وهو (ظننت وأخواتها فانها تنصب المبتدأ) ويسمى مفعولها الاول (و) تنصب (الخبر) (ويسمى مفعولها الثاني وانما نصبتهما (على انهما مفعولان لها) حيث لا مانع وذكر من ذلك عشرة أفعال أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني (وهي ظننت) نحو ظننت زيدا قائما (وحسبت) نحو حسبت بكرا صديقا (وخلت) نحو خلت الهلال لائحا (وزعمت) نحو زعمت زيدا صادقا وثلاثة منها تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني (و) هي (رأيت) نحو رأيت المعروف محبوبا (وعلمت) نحو علمت زيدا صادقا

في التعريف بالكاف ونحوها لاخراج نحو عمرو من قولك جاء زيد وعمرو فانه يصدق عليه مشاركة أمر لامر في معنى وهو المجيء ولاخراج نحو قام بل زيد عمرا ﴿للتمني﴾ (قول الازهري وهو طلب ما لا طمع فيه الخ) أي أصلا ولا يمكن وجوده وهو المستحيل كقوله

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب

(وقوله أو ما فيه عسر الخ) أي يمكن وجوده ولكنه عسير كقول الفقير ليت لي قنطارا من ذهب فوجدان الفقير لقنطار من الذهب عسير وليس بمحال عقلا ويمتنع طلب الواجب لذاته كقولك ليت غدا يجيء ﴿للترجي﴾ (قول الازهري بالاشفاق في المكروه) أي الخوف من الوقوع في المكروه وقيل التوقع أعم من المحبوب والمكروه لكن المحبوب يسمى ترجيا والمكروه اشفاقا ثم ان الترجي أخص من التمني لان التمني يكون في المستحيل والممكن والترجي لا يكون الا في الممكن ولا يكون في المستحيل فلا يقال لعل الشباب عائد وأما قول فرعون لعلي أبلغ الاسباب وبلوغه لاسباب السموات محال فهو جهل منه ﴿على أنهما مفعولان لها﴾ هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون الثاني منصوب على الحال والى عمل ظن وأخواتها وعددها أشار في الالفية بقوله * انصب بفعل القلب جزأي ابتدا * أعني رأى الخ (قول الازهري حيث لا مانع) المانع عندهم أمران الغاء وتعليق فالالغاء ترك العمل جوازا لغير موجب لفظا ومحلا لضعف العامل اما بتوسطه نحو زيد ظننت قائم واما بتأخره نحو زيد قائم ظننت فيجوز في كل منهما العمل والالغاء الا ان المتوسط يجوز فيه العمل والالغاء على حد السواء وقيل العمل أقوى والالغاء في التأخر أقوى وان تقدم العامل على كل شئ فلا يجوز الغاؤه نحو ظننت زيدا قائما وان تقدم على المعمولين وتقدم غيره عليه نحو متى ظننت زيدا قائما ففي جواز الالغاء في هذه الصورة خلاف وظاهر عبارة الالفية كما قال المكودي جواز الالغاء في هذه الصورة أيضا حيث قال مشيرا لجميع الصور * وجوز الالغاء لا في الابتدا * والتعليق ترك العمل لفظا لا محلا لتوسط واحد مما له الصدارة بين العامل والمعمولين أو أحدهما والاشياء التي تعلق أشار اليها بقوله في الالفية

والتزم التعليق قبل نفي ما * وان ولا لام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذا له انحتم

نحو علمت لزيد قائم فجملة لزيد قائم في محل نصب سدت مسد مفعولي علم كذا عمم بعضهم في المانع في كلام الازهري والظاهر تخصيص المانع في كلامه بالالغاء لان العمل معه متروك لفظا ومحلا فهو الذي ينبغي ان يعد مانعا وأما التعليق فالعمل في المحل موجود فلا ينبغي ان يعد مانعا (وقوله وذكر من ذلك عشرة الخ) أشار بهذا الكلام الى أن المصنف لم يستوف جميع أخوات ظن وهو كذلك فقد بقي عليه من الثلاثة عشر المذكورة في الالفية خمسة عدا وحجا ودرى وهب وتعلم وزاد هنا على ما في الالفية سمعت وأما تخذت فليس من زيادته على الالفية لانها من أفعال التصيير فهي داخلة في قوله

والتي كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا (وقوله أي تفيد ترجيح الخ) بمعنى انها تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني غالبا ومحل كون ظن تتعدى لمفعولين اذا لم تكن بمعنى اتهم والا تعدت لواحد فقط نحو ظننت زيدا على المال أي اتهمته ويأتي نص الالفية ﴿ورأيت﴾ كون رأى لليقين غالب ومن غير الغالب افادتها الظن وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أي يظنون يوم القيامة بعيدا ونعلمه قريبا وتقيد رأى بما اذا لم تكن بمعنى ذهب والا تعدت لواحد فقط نحو رأى أبو حنيفة حلية كذا ورأى الشافعي حرمته وكذلك اذا كانت بمعنى أبصر نحو رأيت الهلال أي أبصرته ﴿وعلمت﴾ كونها لليقين غالب ومن غير الغالب افادتها الظن نحو قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات أي ظننتموهن لان الايمان محله القلب فلا يمكن فيه الا الظن ومحل تعديتها لمفعولين اذا لم تكن بمعنى عرف والا تعدت لواحد نحو علمت الحق بمعنى عرفته والى كون علم بمعنى عرف وظن

(ووجدت) نحو وجدت العلم نافعا واثنان منها يفيدان التصيير والانتقال من حالة الى أخرى (و) هما (اتخذت) نحو اتخذت زيدا صديقا (وجعلت) نحو جعلت الطين ابريقا وواحد يفيد حصول النسبة فى السمع (و) هو (سمعت) نحو سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول فالنبى مفعول أوّل وجملة يقول مفعول ثان هذا على رأى أبى علىّ الفارسى فى قوله ان سمعت اذا دخلت على مالا يسمع تعدّت لاثنين والجمهور على أن جملة يقول ونحوها فى موضع نصب على الحال من المفعول لانّ أفعال الحواس لا تتعدّى الا الى مفعول واحد (تقول) فى اعراب (ظننت زيدا منطلقا) ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أوّل ومنطلقا مفعول ثان (و) فى اعراب (خلت عمرا شاخصا) خلت فعل وفاعل وأصل خلت خيلت بكسر الياء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعمرا مفعول أوّل وشاخصا مفعول ثان (وما أشبه ذلك) من أمثلة ما يفيد الرجحان ومن أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق وهذا القسم أعنى ظن وأخواتها دخيل فى المرفوعات وحقه أن يذكر فى المنصوبات ولكنه ذكر استطرادا لتتميم بقية النواسخ

﴿باب النعت﴾

رسمه ببعض خواصه تقريبا على المبتدى فقال (النعت تابع للمنعوت فى رفعه) ان كان المنعوت مرفوعا (ونصبه) ان كان المنعوت

بمعنى اتّهم المتقدّمة أشار فى الالفية بقوله

لعلم عرفان وظنّ تهمه * تعدية لواحد ملتزمه

﴿ووجدت﴾ محل تعدى وجد لمفعولين اذا لم تكن بمعنى أصاب والا تعدت لواحد نحو وجد زيد ضالته أى أصابها ومحل كونها متعدّية اذا لم تكن بمعنى حزن والا كانت لازمة نحو وجد زيد على عمرو بمعنى حزن عليه (وقوله حصول النسبة) أى استقرارها فى السمع (وقوله اذا دخلت على مالا يسمع) أى وكان ما بعدها يسمع كما فى المثال المذكور فان ذات النبى لا تسمع والقول المذكور بعده يسمع فلو كان الاوّل مما يسمع نحو سمعت قول النبى صلى الله عليه وسلم تعدت لواحد اتفاقا وكذلك ان كان الاوّل والثانى مما لا يمكن سماعهما نحو سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يأكل أو يذهب لانّ التقدير سمعت قول النبى فى حال أكله أو ذهابه تعدّت لواحد أيضا (وقوله بعد سلب حركتها) وهى الفتحة فالتقى ساكنان الياء واللام فحذفت الياء لرفع التقاء الساكنين وكذا يقال فى كل معتل العين مهما أسند الى التاء أو نا نحو بعت وبعنا وقلت وقلنا لكن بعد نقل هذا الاخير من فعل مفتوح العين الى فعل المضموم (قوله ليس داخلا) أى ليس منها فيقال حينئذ ما وجه ذكره فيها فأجاب بانه ذكره فيها استطرادا لتمام النواسخ والاستطراد ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة ومحل ظنّ وأخواتها المنصوبات كما أن ذكر خبر كان واسم ان استطرادى أيضا تتميما لعملهما وفى بعض النسخ وهذا القسم دخيل فى المرفوعات بالاثبات وهى صحيحة ويكون المعنى وهذا القسم أدخله المصنف فى المرفوعات وكان حقه أن يذكر فى المنصوبات ويجاب بالاستطراد كما قال والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب النعت﴾

لما فرغ من المرفوعات التى تعرب على غير وجه التبعية شرع فيما يعرب على وجه التبعية وبدأ منها بالنعت وتقدّم عددها ووجه حصرها وما يقدّم منها عند اجتماعها فى باب مرفوعات الاسماء والنعت عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الوصف والصفة وهى ألفاظ مترادفة على ما هو الحق خلافا لمن قال انّ النعت خاص بما يتغير والوصف خاص بما لا يتغير قيل ولذا يقال أوصاف الله ولا يقال نعوت الله (قول الازهرى رسمه ببعض خواصه الخ) قال بعض الصواب أن قول المصنف تابع ليس برسم ولا حد بل لبيان بعض أحكامه والنعت لغة وصف الشئ بما هو فيه واصطلاحا ما أشار اليه فى الالفية بقوله

فالنعت تابع متم ما سبق * بوسمه أو وسم ما به اعتلق

فتابع جنس يصدق بجميع التوابع ومعنى متم مكمل لمتبوعه وموضح له ان كان معرفة كزيد العاقل ومخصص للمنعوت ان كان نكرة نحو جاء رجل عاقل وبوسمه أى بعلامة تكون فى المتبوع نفسه وذلك اذا كان النعت حقيقيا نحو جاء زيد الفاضل أو بعلامة تكون فيما يتعلق بالمتبوع وذلك اذا كان سببيا نحو جاء زيد الفاضل أبوه فيكون الحدّ شاملا للحقيقى والسببى فتابع جنس ومكمل مخرج لعطف النسق والبدل لانهما لا يقصد بهما مجرّد الايضاح والتخصيص بل كل منهما مقصود فى نفسه وخرج بقوله بوسمه الخ عطف البيان والتوكيد أمّا عطف البيان فلانّ الثانى عين الاوّل لا معنى قائم به فقط وكذلك التوكيد فانه يكون بالنفس ونفس الشئ هو الشئ لا معنى فيه واعترض ابن هشام هذا الحدّ بانه غير جامع ورد اعتراضه فى التصريح فانظرهما تستفد ﴿فى رفعه﴾ أى رفعه المطلق لا فى شخصه ليشمل ما اذا كان رفع المنعوت والنعت ظاهرا نحو جاء زيد الفاضل أو مقدّرا نحو جاء يحيى القاضى ويشمل ما اذا كان رفع أحدهما ظاهرا والآخر مقدّرا نحو جاء موسى العاقل وجاء زيد القاضى ويشمل ما اذا كان رفعهما معا بالحركة كما مثل أو احدهما بالحركة والآخر

حقيقيا أم سببيا ثم ان رفع النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضا في تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة ويسمى النعت حينئذ حقيقيا وان رفع سببي المنعوت الظاهر اقتصر فيه على ماذكره المصنف وتبعه في اثنين من خمسة ويسمى النعت حينئذ سببيا (تقول) في النعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوت المستتر في الرفع مع الافراد والتعريف والتذكير (قام زيد العاقل و) في النصب (رأيت زيدا العاقل و) في الخفض (مررت بزيد العاقل) وتقول مع التنكير والافراد جاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل وتقول في تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وتقول في تثنية المذكر مع التنكير جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاء الزيدون العاقلون ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين ومع التنكير جاء رجال عقلاء ورأيت رجالا عقلاء ومررت برجال عقلاء وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند العاقلة ورأيت هندا العاقلة ومررت بهند العاقلة ومع التنكير جاءت امرأة عاقلة ورأيت امرأة عاقلة ومررت بامرأة عاقلة وتقول في

بالحروف نحو جاء أخوك العاقل وما اذا كانا مرفوعين بالحروف نحو جاء الزيدون العاقلون وهكذا يقال في النصب والجر ﴿وتعريفه﴾ أي مطلق التعريف لا في الشخص ليشمل ما اذا كان تعريف المنعوت والنعت من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل فكل من المنعوت والنعت تعرف بأل ويشمل ما اذا كان تعريفهما من جهتين نحو جاء زيد العاقل فالمنعوت تعرف بالعلمية والنعت تعرف بأل نعم يجب ان يكون المنعوت مساويا للنعت في التعريف كما في المثال الاول أو يكون المنعوت أعرف من النعت كما في المثال الثاني ولا يجوز ان يكون النعت أعرف من المنعوت فان ورد ما يوهمه وجب اعرابه بدلا نحو يا زيد العاقل لان الاول تعرف بالنداء والثاني تعرف بأل والمعرف بأل أعرف من المعرف بالنداء (قول الازهري سواء كان النعت حقيقيا الخ) حمل كلام المصنف على ما يشمل القسمين الحقيقي والسببي وهو الصواب لانهما يشتركان في الخمسة المذكورة لكن كان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثالين (وقوله تبعه أيضا في تذكيره الخ) أي تبعه في اثنين من خمسة زيادة على ماذكر المصنف ﴿فان قلت﴾ قد بقي حينئذ على المصنف ما يزيد فيه الحقيقي على السببي من الاشياء الخمسة المذكورة عند الازهري ﴿قلت﴾ أجيب بان ذلك مأخوذ من تمثيله أو يقال ان المعلم نائب عن المصنف فهو الذي يبين ذلك للمتعلم والى كون النعت يتبع منعوته في التعريف والتنكير كان النعت حقيقيا أو سببيا أشار في الالفية بقوله * وليعط في التعريف والتنكير ما * لما تلا (وقوله ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة الخ) واحد من الرفع والنصب والخفض وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع وانما لم تكمل له جميع العشرة في وقت واحد لان الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مخفوضا مرة واحدة لما بينها من التضاد ولا معرفة نكرة كذلك ولا مذكرا مؤنثا ولا مفردا مثنى مجموعا (وقوله وان رفع) فاعل رفع عائد على النعت وسببي مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه والظاهر بالنصب نعت سببي والمراد بالظاهر في كلام الازهري ما قابل المستتر بدليل مقابلته به فيدخل فيه ما اذا رفع ضميرا بارزا فيكون من قبيل النعت السببي نحو جاء زيد الضاربه أنا (وقوله وتبعه في اثنين من خمسة الخ) هي المذكورة في كلام المصنف واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير (قوله ويسمى النعت حينئذ) أي حين رفع الاسم الظاهر المتلبس بضمير الموصوف (قوله سببيا) نسبة الى السبب والنعت السببي هو الذي بينه وبين المنعوت علاقة ككونه أبا للمنعوت أو عبدا له (وقوله تقول في النعت الحقيقي الخ) حاصل ما ذكره الازهري هنا ان صور النعت التي مثل لها حقيقي أو سببي اثنتان وسبعون صورة وبيانها اجمالا أن تقول النعت اما ان يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا وكل من الثلاثة اما مذكر واما مؤنث وذلك ست وكل من الست اما مرفوع أو منصوب أو مخفوض وذلك ثمان عشرة وكل اما معرفة أو نكرة ومجموع ذلك ست وثلاثون وكل اما حقيقي واما سببي ومجموع ذلك اثنتان وسبعون وقد استوفى رحمه الله مثلها وكونها اثنتين وسبعين فقط مبني على ان جمع المذكر السالم مع المكسر قسم واحد كما ان جمع المؤنث والمكسر منه كذلك في الحقيقي والسببي والحق أن كلا من السالم والمكسر قسم برأسه في جميع ما ذكر فتكون الصور حينئذ ستا وتسعين صورة حاصلها ان النعت اما مذكر أو مؤنث وكل منهما اما مفرد أو مثنى أو جمع سالم أو جمع تكسير فذلك ثمان وكل من الثمان اما معرفة أو نكرة وذلك ست عشرة وكل منها اما مرفوع أو منصوب أو مخفوض وذلك ثمان وأربعون من ضرب ثلاث في ست عشرة وكل اما حقيقي واما سببي وذلك ست وتسعون وقد مثل الازهري لاثنتين وسبعين وبقي عليه أربع وعشرون وسأبينها لك في مواضعها القريبة ان شاء الله تعالى (وقوله وتقول في جمع المذكر مع التنكير الخ) بقي عليه هنا ست صور كان ينبغي له ان يذكرها قبل قوله وتقول الخ ثلاث منها لجمع المذكر السالم مع التنكير نحو جاء زيدون عاقلون ورأيت زيدين عاقلين ومررت بزيدين

مثنى المؤنث مع التعريف جاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهندين العاقلتين ومررت بالهندين العاقلتين ومع التنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات ومررت بالهندات العاقلات ومع التنكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات فالنعت في هذا كله رافع لضمير المنعوت المستتر وتقول فيما اذا رفع سببي المنعوت الظاهر في الافراد مع التعريف جاء زيد القائم أبوه ورأيت زيدا القائم أبوه ومررت بزيد القائم أبوه ومع التنكير جاء رجل قائم أبوه ورأيت رجلا قائما أبوه ومررت برجل قائم أبوه وتقول في تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان القائم أبواهما ورأيت الزيدين القائم أبواهما ومررت بالزيدين القائم أبواهما ومع التنكير جاء رجلان قائم أبواهما ورأيت رجلين قائما أبواهما ومررت برجلين قائم أبواهما وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاءني الرجال القائم آباؤهم ورأيت الرجال القائم آباؤهم ومررت بالرجال القائم آباؤهم ومع التنكير جاءني رجال قائم آباؤهم ورأيت رجالا قائما آباؤهم ومررت برجال قائم آباؤهم وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند القائم أبوها ورأيت هندا القائم أبوها ومررت بهند القائم أبوها ومع التنكير جاءتني امرأة قائم أبوها ورأيت امرأة قائما أبوها ومررت بامرأة قائم أبوها وتقول في تثنية المؤنث مع التعريف جاءت الهندان القائم أبواهما ورأيت الهندين القائم أبواهما ومررت بالهندين القائم أبواهما ومع التنكير جاءت امرأتان قائم أبواهما ورأيت امرأتين قائما أبواهما ومررت بامرأتين قائم أبواهما وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم آباؤهن ورأيت الهندات القائم آباؤهن ومررت بالهندات القائم آباؤهن ومع التنكير جاءت نساء قائم آباؤهن ورأيت نساء قائما آباؤهن ومررت بنساء قائم آباؤهن فالنعت في هذا القسم يلزمه الافراد والتذكير دائما

عاقلين لانه لا يجمع العلم حتى يقدر تنكيره وثلاث من جمع المذكر المكسر مع التعريف نحو جاء الرجال العقلاء ورأيت الرجال العقلاء ومررت بالرجال العقلاء (وقوله ومع التنكير جاءت نساء الخ) الاولى ان يبدل نساء بهندات لان نساء ليس جمعا وانما هو اسم جمع لا مفرد له من لفظه وانما له مفرد من معناه وهو امرأة وبقي عليه أيضا ست صور كان الواجب ذكرها قبل قوله فالنعت في هذا الخ ثلاث منها لجمع المؤنث المكسر نحو جاء الهنود الحبليات ورأيت الهنود الحبليات ومررت بالهنود الحبليات وثلاث لجمع المؤنث مع التنكير نحو جاءت هنود حبليات ورأيت هنودا حبليات ومررت بهنود حبليات فصور الحقيقي ثمان وأربعون ست وثلاثون ذكرها وبقي عليه اثنتا عشرة قد علمتها (قوله وتقول في جمع المذكر مع التعريف الخ) بقي عليه ست صور كان الواجب ذكرها قبل قوله وتقول ثلاث منها لجمع المذكر مع التعريف نحو جاء الزيدون القائم آباؤهم ورأيت الزيدين القائم آباؤهم ومررت بالزيدين القائم آباؤهم وثلاث أيضا فيه مع التنكير نحو جاء زيدون قائم آباؤهم ورأيت زيدين قائما آباؤهم ومررت بزيدين قائم آباؤهم (وقوله ومع التنكير جاءت نساء الخ) يأتي فيه ما مر في الحقيقي وبقي عليه ست صور كان الواجب ذكرها قبل قوله فالنعت في هذا الخ ثلاث منها لجمع المؤنث المكسر مع التعريف نحو جاءت الهنود القائم آباؤهن ورأيت الهنود القائم آباؤهن ومررت بالهنود القائم آباؤهن وثلاث فيه أيضا مع التنكير نحو جاءت هنود قائم آباؤهن ورأيت هنودا قائما آباؤهن ومررت بهنود قائم آباؤهن فصور السببي ثمان وأربعون ذكر الازهري منها ستا وثلاثين وبقي عليه اثنتا عشرة كما علمت فصور الحقيقي والسببي من حيث هما ست وتسعون هذا ان كان النعت باسم الفاعل فان كان باسم المفعول بأن تجعل المضروب بدل العاقل أو القائم فيما مر أو بالصفة المشبهة بأن تجعل الحسن بدلا من العاقل أو القائم بلغت الصور مائتين وثمانيا وثمانين (وقوله فالنعت في هذا القسم) أعني السببي يلزمه الافراد أي ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعا وانما لزمه الافراد لان النعت الرافع للاسم الظاهر منزل منزلة الفعل الرافع للظاهر أيضا فكما أن الفعل اذا أسند الى مثنى أو مجموع يجرد من علامة التثنية والجمع فكذلك الوصف وهذا على اللغة المشهورة المشار اليها بقول الالفية

وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وأما على اللغة التي تلحق الفعل علامة التثنية نحو قاما الزيدان أو علامة الجمع نحو قاموا الزيدون المشار اليها بقوله * وقد يقال سعدا وسعدوا * الخ فيقال عليها هنا جاء الزيدان العاقلان أبواهما وجاء الزيدون العاقلون آباؤهم فتكون الالف حرفا دالا على التثنية والواو حرفا دالا على الجمع (قوله والتذكير) أي اذا كان الفاعل مذكرا ولو كان المنعوت مؤنثا كقولك جاءت هند القائم أبوها وسائر أمثلة المؤنث السابقة واذا كان الفاعل مؤنثا أنث الوصف ولو كان المنعوت مذكرا نحو جاء زيد العاقلة أمه لان الوصف تابع للفعل وحكم الفعل أنه ان أسند لمذكر ذكر وان أسند لمؤنث أنث والى كون النعت الحقيقي يطابق منعوته في الافراد والتذكير وفروعهما والسببي لا يطابق فيما ذكر أشار في الالفية بقوله

وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل

فسوى التذكير هو التأنيث وسوى التوحيد هو التثنية والجمع وأحال في ذلك على الفعل فعلم أن الحقيقي يطابق المنعوت في الافراد والتذكير وفروعهما والسببي لا يطابق المنعوت فيما ذكر (وقوله مع غير الجمع) غير الجمع هو المفرد والمثنى (وقوله ويضعف تصحيحه الخ) أي جمعه جمع سلامة نحو جاء رجال قائمون آباؤهم ووجه ضعفه انه تابع للفعل والفعل يجرد على اللغة الفصحى فكذلك ما أشبهه وهو الوصف كما مر فتحصل ان الوصف مع الجمع يختار تكسيره ثم افراده ثم جمعه جمع تصحيح (وقوله هذا اذا نعت الخ) الاشارة عائدة على لزوم الافراد في السببي مع غير الجمع (وقوله هذا الاستعمال) هو رفعه للاسم الظاهر ولزوم افراده في السببي وأما اذا كان النعت بهما حقيقيا فتلزم مطابقتهما كاسم الفاعل من غير اشكال (وقوله عن السببي الظاهر) وهو العبد والوجه في المثالين بعد والمناسب تقديمهما هنا ليتنزل ما ذكر عليهما وليتبين أصلهما وحاصل ذلك ان أصلهما جاء زيد المضروب عبده والحسن وجهه فالمضروب والحسن نعتان لزيد وعبده مرفوع على النيابة عن الفاعل بمضروب ووجهه مرفوع على انه فاعل بالحسن فالنعت فيهما سببي لرفعهما الاسم الظاهر المتلبس بضمير الموصوف ثم حول الاسناد عن الظاهر الذي هو العبد والوجه الى المضاف اليه الذي هو الهاء العائدة على الموصوف وصار الضرب مسندا الى ضمير زيد مجازا وكذلك الحسن لان من ضرب عبده أو حسن وجهه صح ان يسند الضرب اليه أو الحسن مجازا ثم انتصب الاسم الظاهر الذي كان مرفوعا على التشبيه بالمفعول به فوقع هنالك قبح اجراء الوصف المتعدي لواحد مجرى الوصف المتعدي لاثنين في الاول الذي هو مضروب فانه اسم مفعول من ضرب وهو انما يتعدى لواحد وهنا تعدى الوصف منه الذي هو مضروب الى اثنين صورة أحدهما النائب عن الفاعل والآخر المنصوب على التشبيه بالمفعول به بجر العبد وكذلك الوجه في المثال الثاني نصب على التشبيه بالمفعول به فوقع فيه قبح أيضا وهو اجراء الوصف القاصر الذي هو الحسن لانه من حسن وفعل المضموم لا يكون الا لازما مجرى الوصف المتعدي لواحد فجروه بالاضافة فالجر فيهما من نصب لا من رفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وأل في العبد والوجه لتزيين اللفظ لا غير وليست خلفا عن الهاء المضاف اليه لان الهاء لم تحذف وانما هي مستترة في الوصف كما علمت وحيث حول الاسناد فيهما وجب في النعت المطابقة نحو جاء الزيدان المضروبان العبد وجاء الزيدون الحسنون الوجه بنصب العبد والوجه أو جرهما مع حذف النون (وقوله فيستتر) أي الضمير الذي كان بارزا متصلا بالاسم الظاهر (وقوله وينصب السببي) أي الذي كان سببيا متحملا للضمير والا فالضمير الآن انتقل للوصف وصار الوصف مسندا للضمير لا للظاهر ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة أو على التمييز ان كان نكرة وظاهره أن النصب والجر على حد السواء وليس كذلك بل الجر أولى لرفع القبح كما علمت (وقوله وحينئذ) أي حين تحويل الاسناد عن الظاهر الى الضمير وصيرورة الظاهر منصوبا أو مجرورا (وقوله الى القسم الاول) وهو الحقيقي ومعنى رجوعه له أنه تتعين فيه المطابقة وليس المراد أن النعت يصير حينئذ جاريا على من هو له كالحقيقي ﴿والمعرفة﴾ لما قدم المصنف في كلامه ذكر التعريف والتنكير كأن قائلا قال له ما هي المعرفة وما هي النكرة فشرع يبينهما ﴿فان قلت﴾ كما قدم التعريف والتنكير قدم الرفع والنصب والخفض فلم تكلم على الاولين وسكت عما عداهما ﴿قلت﴾ استغنى عن الكلام في الرفع والنصب والخفض لتقدم الكلام عليها في باب معرفة علامات الاعراب ثم المناسب تقديم النكرة على المعرفة لكون المعرفة فرعا عنها لكونها تحتاج والنكرة لا تحتاج وما لا يحتاج أصل لما يحتاج وأجيب بانه قدمها الشرفها ولانها على شيء معين ثم القاعدة أن الشيء اذا كان محصورا بالعد استغنوا عن حده ولما كانت المعرفة محصورة بالعد لم يحتج

المصنف

مع غير الجمع وأما مع الجمع فيختار تكسيره على افراده نحو مررت برجال قيام آباؤهم ويضعف تصحيحه هذا اذا نعت باسم الفاعل فان نعت باسم المفعول أو الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه أن يحول الاسناد عن السببي الظاهر الى ضمير المنعوت فيستتر في النعت وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به أو يخفض باضافة النعت اليه وحينئذ يطابق منعوته في التأنيث والتثنية والجمع ويرجع الى القسم الاول مثاله جاء زيد المضروب العبد أو الحسن الوجه بنصب العبد والوجه وجرهما وكذا تفعل في كل مثال بما يناسبه (والمعرفة)

قوله مع غير الجمع
اي جمع السببي

المصنف لحذفها بل قيل حذفها غير ممكن لقول ابن مالك فى شرح التسهيل من أراد أن يحدا المعرفة من دون اعتراض عليه فقد عجز عن الوصول اليها (قول الازهرى من حيث هى) أى لا بقيد كونها ضميرا أو علما الخ لئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره ولا بقيد كونها لا تنعت ولا ينعت بها الى آخر ما يأتى للازهرى ﴿خمسة أشياء﴾ الحق انها سبعة جمعها ابن مالك فى الكافية بقوله مقدما الاعرف فالاعرف

فمضمر أعرفها ثم العلم * واسم اشارة وموصول متم

وذو أداة ومنادى عينا * وذو اضافة بها تبينا

وبقى على المصنف من السبعة الموصول كما بقى عليه وعلى الالفية فى قولها

وغيره معرفة كهم وذى * وهند وابنى والغلام والذى

النكرة المقصودة بالنداء نحو يا رجل لمعين وأجيب عن المصنف بانه مر على ان الموصول داخل فى القسم الثالث وهو المبهم ووجه ابهامه ان الذى يقع على كل فرد مذكر غالبا وان كان قد يقع على الله تعالى وهو لا يوصف بذكورة ولا غيرها وأن التى تقع على كل مفرد مؤنث وهكذا وقيل ان الموصول تعرف بأل الموجودة فى الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما او المقدرة فيما عداها الا أيا فهى معرفة بالاضافة وأجيب عن المصنف وعن الالفية بأن النكرة المقصودة تعرفت بما تعرف به اسم الاشارة وهو الحضور وقيل تعريفه بأل محذوفة ناب عنها حرف النداء ﴿الاسم المضمر﴾ بدأ به لانه أعرف المعارف بعد اسم الجلالة * وقد ورد أن سيبويه رؤى بعد موته فقيل له ما فعل الله بك فقال غفر لى فقيل له بم قال بقولى أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة وكما يقال له المضمر يقال له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى وهو قسمان بارز ومستتر فالبارز ما له صورة فى اللفظ والمستتر ضده وهو قسمان مستتر وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر وذلك فى عشرة مواضع فعل أمر للواحد المذكر نحو افعل[1] والمضارع المبتدوء بهمزة المتكلم نحو أوافق[2] والمبتدوء بنون المتكلم[3] نحو نغتبط والمبتدوء بتاء الخطاب[4] نحو تشكر والى هذه الاربعة أشار فى الالفية بقوله

ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل أوافق نغتبط اذ تشكر

واسم فعل الامر للواحد المذكر[5] نحو نزال واسم فعل المضارع[6] نحو وى بمعنى أعجب والمصدر[7] البدل من فعله نحو ضربا زيدا وأفعل[8] فى التعجب نحو ما أحسن زيدا وأفعل[9] التفضيل نحو زيد أفضل من عمرو وفاعل[10] خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء ومستتر جوازا وهو ما يخلفه الظاهر فى مثال آخر نحو زيد قام فيجوز أن يقال قام زيد فيخلفه الظاهر والبارز قسمان متصل ومنفصل وقد تقدم تعريفهما وأقسام الضمير كما مر اثنا عشر اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب ثم المتصل يكون فى محل رفع وفى محل نصب وفى محل خفض والمنفصل لا يكون الا فى محل رفع أو نصب ولا يكون فى محل خفض فبالضرورة تعلم أن مجموع الضمائر ستون أربعة وعشرون للمرفوع ومثلها للمنصوب واثنا عشر للمخفوض * أمثلة ضمائر الرفع المتصلة ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن ضمائر الرفع المنفصلة أنا نحن أنت أنت أنتما أنتم أنتن هو هى هما هم هن فهذه أربعة وعشرون ضمائر النصب المتصلة أكرمنى أكرمنا أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهن ضمائر النصب المنفصلة اياى ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن فهذه أربعة وعشرون فى المنصوب ضمائر الجر ولا تكون الا متصلة غلامى غلامنا غلامك غلامك غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن ومجموع ذلك ستون يزاد عليها ضمير المؤنثة المخاطبة نحو تقومين يا هند فمجموع الضمائر احد وستون وقد ذكرها السودانى الا انه قال فمجموعها سبعة وستون وهو تحريف

من حيث هى (خمسة أشياء) الاول (الاسم المضمر) وهو

من ناسخ المبيضة والصواب ابدال سبعة باحدى ومعنى التفريع والتأصيل الذين ذكرهما السودانى أن من الضمائر أصولا وذلك أنا وله فرع واحد وهو نحن والاصل الثانى أنت بفتح التاء وله فروع أنت بكسر التاء وأنتما وأنتم وأنتن والاصل الثالث هو وله فروع هى وهما وهم وهن واياى هو الاصل وله فرع واحد وهو ايانا وقس ذلك على ما قبله وكلها مبنية وفى الالفية * وكل مضمر له البنا يجب * وذكر فى التسهيل لبنائه أربعة أسباب أحدها الشبه الوضعى فى جميعها لان منها ما هو موضوع على حرف واحد ومنها ما هو موضوع على حرفين فقط على الاصح الا نحن فهو موضوع على ثلاثة وبنى حملا على سائر الضمائر طردا للباب (قول الازهرى ما دل على متكلم الخ) أى وضعا لاخراج نحو قول رجل اسمه زيد جاء زيد يعنى نفسه لان الاسم الظاهر موضوع للغيبة ولابد من تقييد الخطاب والغيبة بالوضع أيضا ﴿والاسم العلم﴾ بفتح العين واللام مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام لان العلم بالكسر يقتضى الاحاطة بجميع أوصاف المعلوم والعلم بالفتح يقتضى الاحاطة بجميع أوصاف الذات قاله الرضى وقيل من العلم بفتحتين الذى هو الجبل وهو لغة العلامة واصطلاحا عرفه الازهرى باعتبار شموله لعلم الشخص ولعلم الجنس بقوله وهو ما علق الخ فما بمعنى لفظ وعلق بمعنى دل وهو الموجود فى بعض النسخ بدل علق ولم يعبر بوضع لان الاعلام قسمان منقول ومرتجل ولو عبر بوضع لما شمل المنقول فما جنس وعلق على شئ بعينه مخرج للنكرات وخرج بغير متناول الخ سائر المعارف لان العلم جزئى وضعا واستعمالا بمعنى أن العرب وضعت العلم لشئ بعينه واستعمل فى شئ بعينه وسائر المعارف وضعت كليات واستعملت جزئيات ألا ترى اسم الاشارة نحو ذا فان الواضع وضعه لكل مفرد مذكر فهو كلى وعند استعماله فى الاشارة يتعين به كل فرد خاص وهكذا هذا هو الذى حرره السعد ورجح السيد خلاف هذا (وقوله سواء كان علم شخص الخ) الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس تقريبا أن علم الشخص اسم يعين المسمى ذهنا وخارجا كزيد فانه يعين ذاته المسماة به فى الذهن وكذلك فى خارج العيان ولا يتناول عمرا مثلا لا فى الذهن ولا فى الخارج وعلم الجنس يعين مسماه ذهنا لا خارجا كأسامة فانه يعين مسماه الذى هو الحقيقة فى الذهن فلا يشمل فى الذهن حقيقة الفرس مثلا وفى الخارج لا يختص به واحد من أفراد هذه الحقيقة بل يطلق على كل واحد من افراد هذا الجنس لفظ أسامة مثلا وعلم الجنس هو كعلم الشخص فى اللفظ فتجرى عليه الاحكام اللفظية فيقع مبتدأ نحو أسامة أجرأ من ثعالة وتأتى منه الحال فى فصيح الكلام نحو هذا أسامة مقبلا وفى المعنى مدلوله كالنكرة لانه لا يختص به واحد دون آخر وفى الالفية

ووضعوا لبعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

وأما اسم الجنس فهو ما وضع للحقيقة ولا يحصل به التعيين لا ذهنا ولا خارجا كاسد (وقوله نحو عدن) اسم بلد بساحل اليمن (وقوله وشذقم) الشنوانى هو بالذال المعجمة والذى فى الصحاح وذكره ابن هشام انه بالمهملة اسم جمل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشدقمية (وقوله وهيلة) اسم شاة كانت لبعض نساء العرب وقيل اسم صنم كان لبعض العرب (وقوله حضاجر) بضم الحاء المهملة وضاد معجمة غير مشالة وبعد الالف جيم (وقوله كسبحان) هو علم جنس التسبيح ثم قيل محل كونه علما اذا كان غير مضاف فان أضيف كما هو الغالب فيه نحو سبحان الله فلا يكون علما لان الاعلام لا تضاف ورد بأن الاضافة التى تمنع فى العلم هى التى تكون للتعريف أو التخصيص فان كانت للبيان فلا تمنع كفرعون موسى وحاتم طيى ومنه ما هنا ﴿والاسم المبهم﴾ (قول الازهرى وأراد به اسم الاشارة) حمله على خصوص الاشارة ليوافق أمثلة المصنف والاولى ان المراد بالمبهم ما يشمل اسم الاشارة والموصول لكن كان ينبغى للمصنف أن يأتى بمثال للموصول نحو الذى (وقوله ووجه ابهامه الخ) لا منافاة بين كون اسم الاشارة معرفة وبين كونه مبهما لان

ما دل على متكلم (نحو أنا و) نحن أو مخاطب نحو (أنت) وأنت وأنتما وأنتم وأنتن أو غائب نحو هو وهى وهما وهم وهن (و) الثانى (العلم) وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه سواء كان علم شخص لعاقل (نحو زيد) وهند أم غير عاقل اما المكان نحو عدن (ومكة) أو لغيره كشذقم اسم جمل وهيلة اسم شاة أو علم جنس اما الحيوان نحو حضاجر علم للضبع وأسامة علم للاسد أو لمعنى كسبحان وبرة (و) الثالث (الاسم المبهم) وأراد به اسم الاشارة ووجه ابهامه عمومه

وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص (نحو هذا) حيوان وجماد وفرس ورجل وزيد وهو أقسام فهذا للمفرد المذكر (وهذه) للمفردة المؤنثة وهذان للمثنى المذكر وهاتان للمثنى المؤنث بالالف رفعا وبالياء فيهما نصبا وجرا (وهؤلاء) بالمد على الافصح لجمع المذكر والمؤنث (و) الرابع (الاسم الذى فيه الالف واللام) للتعريف (نحو الرجل) والرجلة (والغلام) والغلامة (و) الخامس (ما أضيف الى واحد من هذه الاربعة) المذكورة تقول فى المضاف الى المضمر غلامى وغلامها وفى المضاف الى العلم غلام زيد وغلام مكة وفى المضاف الى الاسم المبهم غلام هذا وغلام هذه وفى المضاف الى الاسم الذى فيه الالف واللام غلام الرجل وغلام المرأة وما أضيف الى واحد من هذه الاربعة فهو فى درجة ما أضيف اليه الا المضاف الى المضمر فانه فى درجة العلم وانما قيدت المعرفة بالحيثية المطلقة لان المعارف التى ذكرها بالنسبة الى كونها تنعت وينعت بها أقسام الاول المضمر لا ينعت ولا ينعت به

تعريفه حين استعماله فى مشار اليه معين وابهامه باعتبار وضعه كما مر (وقوله وصلاحيته) بالرفع عطف تفسير على عمومه والصلاحية باعتبار الوضع وقبل الاستعمال كما علمت ﴿نحو هذا﴾ (قول الازهرى للمفرد المذكر) أى غالبا والافقد يكون لمن لا يوصف بذكورة ولا أنوثة كالبارى تعالى كما فى ذلكم الله ربكم ثم اسم الاشارة انما هو ذا وأما ها فهى حرف تنبيه والى الاشارة بذا أشار فى الالفية بقوله

* بذا لمفرد مذكر أشر * ﴿وهذه﴾ لا يختص المؤنث بهذا اللفظ بل يشار له بالفاظ عشرة ذى وتى ذهى وتهى ذه وته ذه وته وتا وذات واقتصر فى الالفية على أربعة من عشرة أشار اليها بقوله

* بذى وذه تى تا على الانثى اقتصر * ﴿وهؤلاء﴾ (قول الازهرى بالمد على الافصح الخ) الى هذا أشار فى الالفية بقوله * وبأولى أشر لجمع مطلقا * والمد أولى وهى لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال تعالى ها أنتم هؤلاء والقصر لغة بنى تميم * ثم اعلم أن مراتب الاشارة عند الجمهور ثلاثة قريبة ويشار لها باسماء الاشارة مجردة من الكاف سواء كانت مقرونة بهاء التنبيه نحو هذا أو مجردة منها نحو ذا ومتوسطة ويشار اليها بزيادة الكاف على أسماء الاشارة دون اللام وبعيدة ويشار اليها بثم بفتح الثاء المثلثة أو بزيادة اللام مع الكاف نحو ذلك ولا يجوز الجمع بين الهاء واللام وفى الالفية * واللام ان قدمت ها ممتنعه * وعند ابن مالك اسم الاشارة مرتبتان قريبة وبعيدة وجميع ألفاظ الاشارة مبنية الا ذان وتان للمثنى فهما معربان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا وفى الالفية

وذان تان للمثنى المرتفع * وفى سواه ذين تين اذكر تطع

﴿والاسم الذى فيه الالف واللام﴾ يؤخذ منه ان الالف واللام معا للتعريف وهو مذهب الخليل وسيبويه الا أن الخليل قال أن الهمزة همزة قطع وحذفت فى الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه ان الهمزة همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف والى هذين القولين أشار فى الالفية بقوله * أل حرف تعريف أو اللام فقط * وقيل الهمزة للتعريف وأتى باللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام (قول الازهرى للتعريف) احترازا من الزائدة فلا تعرف (وقوله والرجلة) هى المرأة الكاملة التى فيها بعض أوصاف الرجال ﴿وما أضيف﴾ يشترط فى كون المضاف يتعرف بالمضاف اليه شروط ثلاثة أن يكون المضاف غير متوغل فى الابهام فان كان متوغلا فى الابهام كمثل وغير فلا تفيد اضافته تعريفا وأن لا يكون واقعا موقع النكرة والا فلا يتعرف نحو وحده من قولك جاء زيد وحده فوحده بمعنى منفردا حال والحال لازم للتنكير وأن تكون الاضافة معنوية فان كانت لفظية فلا تفيد التعريف كاضافة الوصف نحو ضارب وفى الالفية

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

وأخذ من المصنف أن المضاف الى غير واحد من هذه الاربعة لا يتعرف نحو غلام رجل وهو كذلك (قول الازهرى فهو فى درجة العلم الخ) انما قالوا انه فى درجة العلم ولم يقولوا فى درجة الضمير لانهم أطلقوا فى قولهم ان الضمير أعرف المعارف ولو كان ما أضيف اليه فى مرتبته لقالوا ان أعرف المعارف شيآن (وقوله الضمير لا ينعت ولا ينعت به الخ) فلا تقول رأيته الكريم بالنصب على انه نعت الضمير ولا رأيت زيدا اياه على أن يكون اياه نعتا لزيد وعلة عدم صحة نعته ان ضميرى المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ووصف المعارف يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وما أحسن قول أبى حفص سيدى عمر الفاسى

أضمرت فى القلب هوى شادن * مشتغل بالنحو لا ينصف

وصفت ما أضمرت يوما له * فقال لى المضمر لا يوصف

وعلة عدم النعت به ان النعت لا يكون الا اما هو مساو للمنعوت فى التعريف أو أدون منه فيه كما

علمت ولا يكون النعت أعرف من المنعوت والضمير أعرف المعارف وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم فقال ان العزيز الحكيم صفتان لهو والجمهور يحملون هذا على البدلية (وقوله العلم ينعت ولا ينعت به الخ) انما صح نعته لانه قد يفتقر الى الايضاح لرفع الاشتراك وأما كونه لا ينعت به فان النعت انما يكون بمشتق والعلم في الغالب لا يكون الا جامدا (وقوله اسم الاشارة) مثال النعت به قوله تعالى احدى ابنتي هاتين ومثال نعته قولك مررت بهذا الفاضل ومثال كون المقرون بأل منعوتا ونعتا قولك مررت بالرجل العاقل ﴿والنكرة﴾ (قول الازهري بل بالحد) قيل لا يمكن حدها أيضا لعدم انضباط أقسامها ولكن حدها المصنف تقريبا على المبتدى ﴿شائع﴾ شيوع النكرة باعتبار مدلولاتها لا باعتبار لفظها والا فرجل لا شيوع في لفظه (قول الازهري الشامل له ولغيره) أشار بهذا الى ان المراد بالجنس ماصدق على متعدد فيصدق بالجنس المصطلح عليه كحيوان وبالنوع كانسان وبالصنف كعربي وعجمي ﴿لا يختص به واحد﴾ هذا تفسير لقوله شائع في جنسه لا قيد زائد فان التعريف تم بدونه ثم الباء في به داخلة على المقصور والغالب دخولها على المقصور عليه وهو واحد في كلام المصنف كانه قال لا يختص بواحد بعينه دون آخر (قول الازهري من أفراد) زاد لفظ أفراد اشارة الى أن الشيوع انما هو في أفراد الجنس وأما الجنس نفسه فلا شيوع فيه وقد علمت ذلك (وقوله على سبيل البدل) أي يطلق على هذا ثم هذا بدله ولا يطلق على جميع أفراد الجنس دفعة واحدة تخرج بكل اسم الفعل والحرف فلا يكونان نكرتين وهذا مذهب الاصوليين في الفعل وانه لا يوصف بتنكير ولا تعريف والذى للنحاة انه نكرة وقد بينا ذلك في حاشيتنا على المكودي عند قول المتن * نكرة قابل أل الخ وخرج بشائع في جنسه المعرفة فانها تفيد التعيين اما من أصل الوضع كالعلم أو عند الاستعمال كسائر المعارف (وقوله فيه غموض) بضم الغين أي خفاء ﴿صلح﴾ أي لغة لا عقلا والا فالعقل يجوز دخول أل على كل لفظ والمراد صلح بنفسه أو بمرادفه ليشمل ذو بمعنى صاحب ونحوها فانها نكرة ولا تقبل أل لكنها في موضع ما يقبلها وهو صاحب فيكون موافقا لقول الالفية

نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ماقد ذكرا

كذا قالوا والاولى ابقاء كلام المصنف على ظاهره وان المراد به الدخول بالفعل ولو عممنا لكان فيه الانتقال من غموض الى غموض فلا يكون تقريبا ولا يضر جهل المبتدى لما وقع موقع ما يقبلها لقلته ﴿دخول الالف واللام﴾ أي التى للتعريف ولذا قال في الالفية مؤثرا أي للتعريف بخلاف الزائدة فانها تدخل على المعرفة نحو العباس والضحاك فعباس وضحاك هما معرفتان بالعلمية فأل الداخلة عليهما زائدة للمح الاصل وتدخل على لازم التنكير نحو وطبت النفس فالنفس تمييز نكرة وأل فيه زائدة (قول الازهري في فصيح الكلام) قيد به لاخراج أل الداخلة على الفعل المضارع في قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * فأل في الترضى دخلت على الفعل المضارع والاولى حذف هذا الكلام لان كلامنا في المعرفة وأل هذه زائدة (وقوله رجل وفرس) أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها لان عبارة المصنف تقتضي ان الرجل والفرس المقرونين بأل تدخل أل أخرى عليهما وذلك ليس بمراد فأجاب بأن أصلهما رجل وفرس ثم دخلت أل عليهما فانطلق المصنف بهما على الحالة التى صارا اليها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب العطف﴾

هذا هو الثاني من التوابع والعطف لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه واصطلاحا قسمان عطف بيان وعطف نسق ولم يتكلم المصنف على عطف البيان بناء على أنه مرادف للبدل كما مر ومن قال انهما غير

متمرادفين

(الثانى العلم ينعت ولا ينعت به الثالث والرابع والخامس اسم الاشارة والمعرف بالالف واللام والمعرف بالاضافة تنعت وينعت بها (والنكرة) لا تنحصر بالعد بل بالحد وحدها (كل اسم شائع في) افراد (جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) نحو رجل فانه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ذكر ناطق بالغ من بنى آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل وهذا الحد فيه غموض (وتقريبه) أى تقريب حد النكرة على المبتدى (كل ما) أى كل اسم (صلح) بفتح اللام وضمها (دخول الالف واللام عليه) في فصيح الكلام فهو نكرة (نحو) رجل وفرس فانهما يصلح دخول الالف واللام عليهما فتقول (الرجل والفرس

﴿باب العطف﴾

العطف يقتضى الانصال ونرك العطف يقتضى الانفصال والانقطاع

مترادفين عرف عطف البيان بتعريف خاص أشار له فى الألفية بقوله

فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه

فتابع جنس وشبه الصفة مخرج لسائر التوابع فأما التوكيد والبدل وعطف النسق فهى غير شبيهة بالصفة وأمّا النعت فلان المشبه بالشئ غير ذلك الشئ فكأنه قال تابع غير صفة وحقيقة القصد لا يخرج به شئ خلاف ما فى التصريح والمكودى بل هما البيان معنى شبه الصفة فكأنه قال شبيه بالصفة فى كونه يوضح متبوعه ان كان معرفة نحو * أقسم بالله أبو حفص عمر * فعمر معطوف عطف بيان على أبو حفص للايضاح ويخصصه ان كان نكرة نحو من ماء صديد فصديد عطف بيان وكونه لايضاح المعارف متفق عليه وكونه لتخصيص النكرات نفاه البصريون وحملوا ما أوهمه على البدلية ويوافق متبوعه فى أربعة من عشرة كالنعت الحقيقى والى ذلك أشار فى الألفية بقوله

فأولينه من وفاق الاوّل * ما من وفاق الاوّل النعت ولى

(وقوله ومراده عطف النسق) قرينة هذا المراد أن المصنف لم يذكر غيره مع قوله وحروف العطف عشرة والنسق لغة الجمع والنظم يقال نسقت العقد اذا جمعت يواقيته واصطلاحا أشار اليه فى الالفية بقوله

* تال بحرف متبع عطف النسق * فتال أى تابع جنس وبحرف مخرج لجميع التوابع ما عداه لكن يقيد الحرف بغير أى التفسيرية والا فالمتبوع بها كقولك عسجد أى ذهب يقال له عطف بيان لا نسق وذهب الكوفيون الى أن المعطوف بها عطف نسق لا عطف بيان ﴿وحروف العطف عشرة﴾ هذا غير مناسب للترجمة والمناسب تعريف العطف ثم يذكره وأجيب بان فى الترجمة حذف الواو مع ما عطفت والتقدير باب العطف وحروفه وحروف العطف قسمان قسم يشرك فى اللفظ أى الاعراب دون المعنى وهى ثلاثة بل ولكن ولا واليها أشار فى الألفية بقوله * وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن * وقسم يشرك ما بعده لما قبله فى اللفظ والمعنى وهو باقيها (وقوله والتحقيق خلافه) أى والقول الحق أن العاطف انما هو الواو وقبلها لان الواو حرف عطف والعاطف لا يدخل على مثله ولا يلزم من كونها بمعنى أو أن تكون عاطفة ألا ترى أن أن مصدرية وما مصدرية والاولى تنصب والثانية لا تنصب واذا قلنا ان اما عاطفة فالواو قبلها زائدة (وقوله لمطلق الجمع) المراد بالجمع الاجتماع أى اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم ولا فرق فى المعنى بين مطلق الجمع والجمع المطلق والتفرقة بينهما اصطلاح فقهى فى مطلق الماء والماء المطلق ومن فرق بينهما هنا فقد خلط بين الاصطلاحين (وقوله من غير ترتيب) اى بين المعطوفين أو المعاطيف فيحتمل تقدم المعطوف بها وتأخره ومصاحبته وهو تفسير لمطلق الجمع فتعطف اللاحق على السابق نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم فابراهيم مؤخر فى الوجود والرسالة على نوح وتعطف المصاحب نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة فأصحاب السفينة معطوف على الهاء العائدة على نوح ونوح وأصحاب السفينة كانوا متصاحبين وتعطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك وفى الألفية

فاعطف بواو سابقا أو لاحقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقا

واختار غير واحد أنها تفيد الترتيب ﴿والفاء﴾ (قول الازهرى للترتيب الخ) الترتيب هو كون هذا بعد هذا ثم تارة يكون فى اللفظ والمعنى نحو جاء زيد فعمرو اذا كان مجئ زيد قبل مجئ عمرو وتارة يكون فى الذكر دون المعنى كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الخ فجملة قال معطوفة على جملة نادى والفاء للترتيب فى الذكر لان نداء نوح هو قوله رب ان ابنى من أهلى (وقوله والتعقيب) هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة والتعقيب فى كل شئ بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا أمد الحمل

ومراده عطف النسق وهو العطف بحروف مخصوصة (وحروف العطف عشرة) على القول بأن اما المكسورة الهمزة عاطفة والتحقيق خلافه (وهى) أى حروف العطف العشرة (الواو) لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب نحو جاء زيد وعمرو وقبله أو بعده أو معه (والفاء) للترتيب والتعقيب نحو جاء زيد فعمرو اذا كان عمرو جاء عقب مجئ زيد

والى الفاء أشار فى الألفية بقوله * والفاء للترتيب باتصال * ثم ان التعقيب أخص من الترتيب لان الترتيب يصدق بالتعقيب وبالمهلة فلذكره بعد الترتيب فائدة التخصيص ﴿وثم﴾ (قول الازهرى للترتيب والتراخى) كون ثم للترتيب والتراخى هو الذى عليه الجمهور لكن ذلك غالب ومن غير الغالب كونها بمعنى الواو كقوله تعالى فى الزمر خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها للتصريح بالواو وموضعها فى الاعراف حيث قال خلقكم من نفس واحدة وجعل والقصة واحدة واعترض الترتيب بنحو قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان السجود سابق على الخلق فليس هنالك ترتيب وأجيب عنه بان التقدير والله أعلم ولقد قدرنا خلقكم فى الازل ولا شك ان السجود لآدم متأخر عن تقدير الله فالترتيب موجود والى ثم أشار فى الألفية بقوله * وثم للترتيب بانفصال * ﴿وأو﴾ (قول الازهرى للتخيير أو الاباحة بعد الطلب الخ) أخذ منه ان أو الواقعة بعد الطلب تارة تكون للتخيير وتارة تكون للاباحة والفرق بينهما ان أو التى للتخيير لا يصح الجمع بين معطوفيها كهند وأختها والتى للاباحة يصح الجمع بين معطوفيها نحو جالس العباد أو الزهاد (وقوله نحو قوله تعالى وانا أو اياكم الخ) الشاهد فى أو الاولى والثانية كما للدمامينى والفرق بين الابهام والشك ان المتكلم ان كان عالما بالحكم وأراد أن يبهم الامر على المخاطب فهى للابهام كما فى هذه الآية فان النبى صلى الله عليه وسلم يعلم أنه على الحق والكفار على الباطل ولكنه أراد أن يبهم الامر عليهم ليتألفهم للاسلام وان كان المتكلم شاكا فى الحكم فهى للشك كقول أهل الكهف لبثنا يوما أو بعض يوم لانهم شكوا فى مدة بقائهم فى الكهف هل هى يوم أو بعضه وقد قال تعالى ولبثوا فى كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا وتكون أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وتكون للاضراب نحو فأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أى بل يزيدون والى أو أشار فى الألفية بقوله

خير أبح قسم بأو وأبهم * واشكك واضراب بها أيضا نمى

﴿وأم﴾ (قول الازهرى لطلب التعيين الخ) أم العاطفة قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى الواقعة بعد همزة الاستفهام فيطلب بها وبهمزة الاستفهام ما يطلب بأى الاستفهامية وهو التعيين ولا تقع أم هذه الا بين مفردين كمثال الازهرى ولا تجاب الا بتعيين أحد المجهولين بان تقول زيد أم عمرو مثلا ولا تجاب بنعم أو بلى لانه لا فائدة فى جوابها بهما أو الواقعة بعد همزة التسوية ولا يستحق ما بعدها جوابا لان الكلام معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنذرتهم فى تأويل مصدر وهو انذار مبتدأ وأم عاطفة ولم تنذرهم معطوف على المبتدا وسواء خبر مقدم ويستوى فى الاخبار بسواء المفرد وغيره والتقدير انذارك وعدمه سواء وسميت أم فى القسمين متصلة لانها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها ولا العكس والى قسمى المتصلة أشار فى الألفية بقوله

وأم بها اعطف اثر همز التسويه * أو همزة عن لفظ أى مغنيه

والمنقطعة هى الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة وعلامتها أن لا تتقدم عليها الهمزتان ومعناها معنى بل وهو الاضراب مثالها قوله تعالى لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أى بل يقولون افتراه وسميت منقطعة لعدم توقف ما قبلها على ما بعدها ولا العكس والى المنقطعة أشار فى الألفية بقوله

وبانقطاع وبمعنى بل وفت * ان تك مما قيدت به خلت

﴿واما﴾ (قول الازهرى المكسورة الهمزة) احترازا من المفتوحة فهى حرف شرط دائما وتفصيل غالبا (وقوله مثل أو فى معناها) أى فى غالب معانيها لا فى جميعها لان أو تكون بمعنى الواو وللاضراب واما لا تكون لذلك وهى فى الآية للتخيير وتارة تكون للاباحة ويفرق بينهما بما مر فى أو وتكون للتقسيم نحو الكلمة اما اسم

(وثم) بضم المثلثة للترتيب والتراخى نحو جاء زيد ثم عمرو اذا كان مجىء عمرو بعد مجىء زيد بمهلة (وأو) للتخيير أو الاباحة بعد الطلب نحو تزوج هندا أو أختها وجالس العباد أو الزهاد وللابهام أو الشك بعد الخبر نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ونحو لبثنا يوما أو بعض يوم (وأم) لطلب التعيين نحو أعندك زيد أم عمرو اذا كنت عالما بأن أحدهما عند المخاطب ولكنك لا تعرف عينه وطلبت منه تعيينه (واما) المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها مثل أو فى معناها نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء وقس الباقى

واما فعل واما حرف وتكون للابهام أو الشك ومثالهما قام اما زيد واما عمرو والفرق بينهما ما مر في أو ومذهب الجمهور انها غير عاطفة والعاطف الواو وهو الذي في الألفية اذ قال مؤلفها

* ومثل أو في القصد اما الثانيه * لان المراد بقوله في القصد في المعنى فيؤخذ منه انها ليست مثلها في العطف ﴿وبل﴾ (قول الازهري للاضراب) اعلم أن بل تارة تقع بعد الخبر المثبت أو الامر وتارة تقع بعد النفي أو النهي فان وقعت بعد الاولين فهي للاضراب والانتقال أي سلب الحكم عن الاول وجعله للثاني على ما قيل ومذهب المحققين ان الاول يبقى مسكوتا عنه فمثال الخبر قام زيد بل عمرو وقد مثل الازهري للامر فالحكم الذي كان للاول وهو القيام في مثالنا والضرب في مثال الازهري نقل عنه الى الثاني المعطوف ببل والى وقوع بل بعد الخبر المثبت والامر أشار في الألفية بقوله

وانقل بها للثان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي

وان وقعت بعد نفي أو نهي فهي كلكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيا عن زيد ثابتا لعمرو ومثال النهي لا تضرب زيدا بل عمرا فزيد نهاك عن ضربه وعمرو أمرك بضربه والى ذلك أشار في الألفية بقوله * وبل كلكن بعد مصحوبيها * ومصحوبا لكن هما النفي والنهي ﴿ولا﴾ للعطف بها شروط أربعة افراد معطوفيها وأن لا يصحبها عاطف آخر وأن لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر وأن تسبق بامر أو ايجاب اتفاقا أو نداء على الاصح فمثال الامر اضرب زيدا لا عمرا ومثال الايجاب قام زيد لا عمرو ومثال النداء يا زيد لا عمرو فلا في هذه الامثلة عاطفة لان الشروط كلها متوفرة فيها والى العطف بلا أشار في الألفية بقوله * ولا * نداء او أمرا أو اثباتا تلا * ﴿ولكن﴾ (قول الازهري بسكون النون) احترازا من لكنّ المشددة فقد مر أنها من أخوات ان ومعنى لكن العاطفة تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها وشروط العطف بها ثلاثة افراد معطوفيها وأن تسبق بنفي أو نهي وأن لا تقترن بالواو فمثال النفي ما قام زيد لكن عمرو ومثال النهي لا تضرب زيدا لكن عمرا والى العطف بلكن أشار في الألفية بقوله * وأول لكن نفيا او نهيا * ﴿وحتى﴾ هي كالواو فلا تفيد الترتيب على الاصح ويعطف بحتى بشروط ثلاثة أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها نحو أعجبتني الجارية حتى وجهها أو مثل بعضه نحو أعجبتني الجارية حتى كلامها فالكلام ليس بعضا وانما هو كالبعض الشرط الثاني أن يكون المعطوف بها غاية اما في الشرف نحو مات الناس حتى الانبياء أو عدمه نحو غلبه الناس حتى النساء الثالث أن يكون المعطوف بها ظاهرا فلا يقال قام الناس حتى أنا ويؤخذ من الشرط الاول كون المعطوف بها لا يكون الا مفردا فلا حاجة لعده شرطا رابعا والى حتى أشار في الألفية بقوله

بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذي تلا

﴿في بعض المواضع﴾ قيدها المصنف بذلك اشارة الى أن العطف بها قليل وبعض الحروف المتقدمة كلا ولكن وان كان انما يعطف بها في بعض المواضع أيضا لكن العطف بها كثير فهذا وجه تخصيص قوله في بعض المواضع بحتى وهناك احتمال آخر لا تلتفت اليه (قول الازهري ومعناها التدريج والغاية الخ) التدريج انقضاء المعطوف عليه شيئا فشيئا الى أن يبلغ الغاية والمسافة بالمعطوف كالامثلة السابقة (وقوله تكون ابتدائية) معنى كونها حرف ابتداء ان الجملة الواقعة بعدها لا ارتباط لها بما قبلها في الاعراب وان كانت مرتبطة بها من جهة المعنى وليس المراد بكونها ابتدائية انها تدخل على المبتدا والخبر فقط بل كما تدخل عليهما في مثل * حتى ماء دجلة أشكل * وهو بعض بيت وأصله

١ فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

(وبل) للاضراب نحو اضرب زيدا بل عمرا (ولا) للنفي نحو جاء زيد لا عمرو (ولكن) بسكون النون للاستدراك نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا (وحتى في بعض المواضع) تكون عاطفة ومعناها التدريج والغاية نحو مات الناس حتى الانبياء وفي بعض المواضع تكون ابتدائية نحو حتى ماء دجلة أشكل وفي بعض المواضع تكون جارة نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فتحصل أن لحتى ثلاثة أوجه مختلفة وربما تعاقبت هذه الاوجه على شئ واحد في بعض المواضع بحسب الارادة كما اذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها فان رفعت الرأس فحتى حرف ابتداء

وان نصبتها فتى حرف عطف وان جررتها فتى حرف جر وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها فى اعرابه (فان عطفت) أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف (أو على مخفوض خفضت) المعطوف (أو على مجزوم جزمت) المعطوف (تقول) فى عطف الاسم على الاسم فى الرفع (جاء زيد وعمرو) و فى النصب (رأيت زيدا وعمرا و) فى الخفض (مررت بزيد وعمرو) وتقول فى عطف الفعل على الفعل فى الرفع يقوم ويقعد زيد وفى النصب لن يقوم ويقعد زيد وفى الجزم لم يقم ويقعد زيد وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من اطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر وعكسه والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة والمعرفة على النكرة وعكسه والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقا وتخالفا

فـا نافية وزال فعل ماض ناقص والقتلى اسمها وتمج مضارع مج ودماء هاء بالنصب مفعوله ودجلة اسم نهر بغداد وحتى حرف ابتداء وماء مبتدأ ودجلة مضاف اليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وأشكل خبر ماء ومعنى أشكل أبيض مخلوط بحمرة من كثرة الدماء تدخل أيضا على الماضى كقوله تعالى حتى عفوا وتدخل على المضارع كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع فى قراءة نافع ٣ (وقوله تكون ناصبة الخ) هذا على ما مرّ للمصنف من ان الناصب هو حتى والحق ان الناصب أن مضمرة بعدها وحتى بمعنى الى أو الا أو كى كما مرّ (وقوله فتى حرف ابتداء) أى ورأسها مبتدأ والخبر محذوف تقديره كذلك (وقوله فتى حرف جر) بمعنى الى والغاية داخلة فيكون الرأس مأكولا (وقوله مع اختلاف معانيها) أى غالبا والا فمعانى أو وإمّا متحدان غالبا كما مرّ ﴿فان عطفت﴾ (قول الازهرى أنت) رفع به ما يتوهم من ان التاء فى عطفت ساكنة للتأنيث عائدة على الاحرف فيقتضى أنها هى العاملة وهو قول والمشهور أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع (وقوله والمضمر على المضمر) نحو أكرمنى واياه (وقوله والظاهر على المضمر) تارة يكون الضمير منصوبا فيعطف عليه الظاهر من غير شرط نحو رأيتك وزيدا وتارة يكون مرفوعا فلا بد من الفصل بالضمير المنفصل نحو اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المتصل المستتر وفصل بالضمير المنفصل على ما هو الحق فى هذه الآية ﴿فان قلت﴾ العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه والعامل هو فعل الامر وهو اسكن فيلزم أن يرفع فعل الامر الاسم الظاهر ﴿قلت﴾ أجيب عنه بانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع أو بفاصل أى فاصل كان نحو قوله تعالى جنات عدن يدخلونها ومن صلح فمن معطوفة على الواو والفاصل ها وقد يأتى العطف بدون فصل والى ما ذكر أشار فى الالفية بقوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد * فى النظم فاشيا وضعفه اعتقد

وتارة يكون العطف على الضمير المجرور فلا بد من اعادة الخافض نحو مررت بك وبزيد وقد ورد العطف من دون اعادة الخافض كما فى قراءة حمزة واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام بجر الارحام عطفا على الهاء فى به وبهذه القراءة مثل غير واحد واستشكلت بان الرواية ان حمزة يقف على الهاء فى به فيكون والارحام مستأنفا والواو حرف قسم والارحام مقسم به فلا شاهد فيها الا لو كان لا يقف على هاء به وفى الالفية

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندى لازما اذ قد أتى * فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

(وقوله تطابقا وتخالفا) مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة وعاملهما محذوف أى ويطابق ذلك تطابقا ويخالف تخالفا وقيل فيهما تمييز ومن أراد استيفاء أمثلة هذه الصور فعليه بالشنوانى والله تعالى أعلم

﴿باب التوكيد﴾

يقرأ بالواو وبالهمزة وبالالف (التوكيد) بمعنى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتح الكاف (فى رفعه) ان كان مرفوعا نحو جاء زيد نفسه وجاء القوم كلهم (و) فى (نصبه) ان كان منصوبا نحو رأيت زيدا

﴿باب التوكيد﴾

هذا هو الثالث من التوابع (قول الازهرى يقرأ بالواو الخ) أشار الى ان فيه ثلاث لغات أفصحها التوكيد بالواو ومن وكد وهى لغة القرآن قال تعالى بعد توكيدها ثم تليها التأكيد بالهمز من أكد ثم التاكيد بقلب الهمزة ألفا لان الهمزة ان كانت ساكنة أبدلت من جنس حركة ما قبلها والتوكيد لغة التقوية واصطلاحا قسمان لفظى ومعنوى فاللفظى اعادة الاول بلفظه ولا يختص بلفظ ويكون فى الاسماء كقولك أخاك أخاك فأخاك الثانى توكيد للاول ويكون فى الافعال نحو * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس * فأتاك الثانى توكيد للاول وكذا احبس الثانى توكيد للاول ويكون فى الحروف كقوله * لالا أبوح بحب بثنة *

(٣) (قول المحشى قوله وتكون ناصبة الخ) كذا بالاصل وهو سبق قلم اذ ليس فى كلام الازهرى هنا ان حتى تكون ناصبة فالمناسب حذفه ام مصححه

فلا

فلا الثانية توكيد للاولى ويكون فى الجمل نحو قم قم قائما قائما وأى التوكيد اللفظى أشار فى الألفية بقوله

وما من التوكيد لفظى يجى * مكررا كقولك ادرج ادرج

والمعنوى تابع يقصد به رفع احتمال ارادة غير الظاهر ولا يكون الا فى الاسماء قيل خصوص المعارف منها وقيل مطلقا كما ستعرفه ولما كان محصورا بالعد لم يحتج فى الالفية الى تعريفه ﴿وتعريفه﴾ (قول الازهرى لان ألفاظ التوكيد الخ) هى معارف بالاضافة الى الضمير الملفوظ به فى النفس والعين وكل أو المقدر كما فى أجمع وما بعده وهذا مذهب سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الاضافة وقيل تعريفها كتعريف علم الجنس نحو أسامة لان كلا منها علم على معنى الاحاطة فهى معرفة بالعلمية فلا حاجة لتقدير الضمير (وقوله كما عليه البصريون الخ) مذهب البصريين أن النكرة لا تؤكد مطلقا موقتة كشهر أو غير موقتة كوقت وحين وقال الكوفيون ان النكرة تؤكد مطلقا وقال ابن مالك ان أفاد توكيد النكرة جاز كما فى قول عائشة رضى الله تعالى عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان فكله توكيد لشهر وفى الألفية

وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

﴿ويكون﴾ (قول الازهرى المعنوى) احترازا من اللفظى فلا يختص بالفاظ معلومة كما علمت ثم ان ألفاظ التوكيد المعنوى على قسمين منها ما يكون لرفع احتمال المجاز ومنها ما يكون للاحاطة والشمول وقد أشار الى الاول بقوله وهى النفس والعين بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكد بالفتح فى الافراد والتذكير وفروعهما والى ذلك الاشارة بقول الألفية

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا

فتقول فى الافراد مع التذكير قام زيد نفسه أو عينه ومع التأنيث قامت هند نفسها أو عينها فان كان المؤكد مثنى أو مجموعا وأردت تأكيدهما بهما فاجمع النفس أو العين على أفعل فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم وقامت الهندات أنفسهن أو أعينهن والى ذلك أشار فى الألفية بقوله

واجمعهما بأفعل ان تبعا * ما ليس واحدا تكن متبعا

﴿فان قلت﴾ لم قيل فى المثنى أنفسهما أو أعينهما بالجمع ولم يقولوا نفساهما أو عيناهما بالتثنية ﴿قلت﴾ لو قيل ذلك لاجتمع ضميران الاول الالف فى نفسا وعينا والثانى هما وكل منهما للمثنى وذلك ثقيل وفسر الازهرى النفس والعين بالذات احترازا مما اذا أريد بالنفس الدم نحو أرقت زيدا نفسه أى دمه ومما اذا أريد بالعين الجارحة نحو أصبت زيدا عينه فلا يكونان حينئذ للتوكيد بل هما بدلان مما قبلهما بدل بعض من كل (وقوله لرفع المجاز) أى لرفع قوة المجاز وثبوت قوة الحقيقة وأما المجاز من أصله فلا يرتفع لاحتمال أن يكون الكلام على حذف مضاف والاصل مثلا جاء كتاب زيد نفسه فيكون حينئذ نفسه توكيد الكتاب ثم حذف المضاف الذى هو كتاب وأقيم المضاف اليه الذى هو زيد مقامه ويؤيده زيادة التوكيد والا لو ارتفع المجاز من أصله ما احتيج لزيادة التأكيد وقيل يرتفع المجاز من أصله وهو ظاهر الازهرى * وأشار الى الثانى وهو ما يكون للاحاطة والشمول بقوله ﴿وكل وأجمع﴾ (قول الازهرى والشمول) عطف تفسير على الاحاطة والمعنى يؤكد بهما لثبوت العموم ونفى احتمال الخصوص بالبعض والى كون كل للشمول أشار فى الألفية بقوله

* وكلا اذكر فى الشمول * ولا يؤكد بكل وأجمع الا ذو أجزاء اما حقيقة بان يصح انفصال بعض الاجزاء من بعض كمثال الازهرى بالقوم فان القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراقها واما حكما نحو اشتريت العبد كله فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل ذو أجزاء حكما باعتبار نصفه وثلثه وربعه فلا يقال جاء زيد كله ثم ان لفظ كل لا يختلف باعتبار الافراد والجمع وانما يختلف لذلك الضمير المضاف الى كل العائد على المؤكد بالفتح

نفسه ورأيت القوم كلهم (و) فى (خفضه) ان كان مخفوضا نحو مررت بزيد نفسه ومررت بالقوم كلهم (و) فى (تعريفه) ان كان معرفة كما تقدم من الامثلة فان زيدا والقوم معرفتان الاول بالعلمية والثانى بالالف واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة الى الضمير ولم يقل وتنكيره كما قاله فى النعت لان ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون (ويكون) أى التوكيد المعنوى (بألفاظ معلومة) عند العرب لا يعدل عنها الى غيرها (و) تلك الالفاظ المعلومة (هى النفس) بسكون الفاء أى الذات (والعين) المعبر بها عن الذات مجازا من باب التعبير بالبعض عن الكل ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات فان قلت جاء زيد احتمل أن تكون أردت كتابه أو رسوله أو ثقله فاذا قلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة (وكل وأجمع) يؤكد بهما للاحاطة والشمول فاذا قلت جاء القوم احتمل أن الجائى بعضهم وانك عبرت بالكل عن البعض فاذا أردت التنصيص على مجىء الجميع قلت جاء القوم كلهم أجمعون وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد فيؤتى بألفاظ أخر معلومة

(و) تسمى تلك الالفاظ (توابع أجمع) وتوابع أجمع لاتتقدم عليه (وهى) أى توابع أجمع (أكتع) مأخوذ من تكتع الجلد اذا اجتمع (وأبتع) مأخوذ من البتع وهو طول العنق (وأبصع) بالصاد المهملة مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع والاصل افراد النفس عن العين وكل عن أجمع وأجمع عن توابعه (تقول) فى افراد النفس عن العين فى الرفع (قام زيد نفسه و) فى افراد كل عن أجمع فى النصب (رأيت القوم كلهم و) فى افراد أجمع عن توابعه فى الخفض (مررت بالقوم أجمعين) وتقول فى اجتماع النفس والعين جاء زيد نفسه عينه وفى اجتماع كل وأجمع رأيت القوم كلهم أجمعين وفى اجتماع أجمع وتوابعه مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين لكن بشرط تقدم النفس على العين وكل على أجمع وأجمع على توابعه

﴿باب البدل﴾

البدل تابع للمبدل منه فى رفعه ونصبه وخفضه وجزمه وهذا معلوم من قوله (اذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم (وهو) أى بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل (على أربعة أقسام) على المشهور الاوّل (بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ هو مساوله فى المعنى (و) الثانى (بدل البعض من الكل) أى بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا للجزء الآخر

ولا يؤكد بكل المثنى استغناء بكلا وكلتا وأما لفظ أجمع فيختلف فيؤكد المفرد المذكر ذو الاجزاء بأجمع نحو جاء الجيش أجمع ويؤكد المفرد المؤنث بجمعاء نحو جاءت القبيلة جمعاء ويؤكد جمع المذكر بأجمعون فيقال جاء الزيدون أجمعون ويؤكد جمع المؤنث بجمع فيقال جاءت الهندات جمع و يستغنى أيضا فى توكيد التثنية عن أجمعان وجمعاوان بكلا وكلتا وفى الالفية

واغن بكلتا فى مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن افعلا

﴿وتوابع اجمع﴾ ذكر توابع اجمع من زيادة الجروسية على الالفية كما مرّ وانما تركها فى الالفية لانّ التوكيد بها قليل (قول الازهرى لاتتقدم عليه) هذا مأخوذ من تسميتها توابع اجمع كما يؤخذ منه انه لايؤكد بها الا بعد اجمع ولا يؤكد بها استقلالا الا شذوذا (وقوله من تكتع) أى من مصدر تكتع وفيه اشارة الى أنّ المؤكد بالفتح اجتمعت أجزاؤه ولم تفترق (وقوله من البتع) بسكون التاء وهو طول العنق ﴿فان قلت﴾ ما معنى الاجتماع فى هذا اللفظ ﴿قلت﴾ الدابة اذا طال عنقها جمعت ما حولها من المرعى فهذا معنى الاجتماع فيه (وقوله بشرط تقدّم النفس الخ) وجه ذلك أنّ النفس موضوعة للذات حقيقة والعين انما تطلق على الذات مجازا والحقيقة مقدمة على المجاز ووجب تقديم النفس والعين على كل لانّ كلا للاحاطة والاحاطة وصف للنفس والشئ مقدّم على صفته وقدم كل على اجمع لانّ كلا لايلزم التوكيد بل يستعمل مبتدأ بخلاف اجمع فهو لازم للتوكيد فكل أشرف من أجمع وقدّم اجمع على توابعه لانه يدل على الجمع بلفظه ومعناه بخلاف توابعه فانها تدل عليه بمعناها فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب البدل﴾

هذا هو الرابع من التوابع والبدل لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا أى يعوّضنا واصطلاحا ما أشار اليه فى الالفية بقوله

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

فالتابع جنس والمقصود بالحكم مخرج للتوكيد والبيان والنعت لانها ليست مقصودة بالحكم وانما هى مكملات وبلا واسطة أخرج به عطف النسق على خلاف بين الشارح والمرادى مبسوط فى محله وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير (قول الازهرى على المشهور) أتى به لامرين الاوّل الردّ على من يقول انّ بدل البعض وبدل الاشتمال يرجعان الى بدل الكل وقال هذا القائل ان العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت نفعنى زيد علمه لم ترد من أوّل الامر أن زيدا نفعك من كل جهة بل من أوّل الامر أردت أنه نفعك باعتبار علمه فتكون أطلقت العام وأردت به الخاص فيكون بدل كل من كل وكذلك نحو أكلت الرغيف ثلثه لم تطلق الرغيف أوّلا على كله وانما أطلقته على الثلث فيكون ثلثه بدل بعض من كل والحق ان أقسام البدل أربعة كما قال المصنف وأشار اليها فى الالفية بقوله

مطابقا أو بعضا او ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل

والامر الثانى الرد على من يقول انها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض ومثلوا له بنحو قوله تعالى يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن فجعلوا جنات بدلا من الجنة بدل كل من بعض لان الاوّل مفرد والثانى جمع والحق ان الثانى بدل من الاوّل بدل بعض من كل لان أل فى الجنة للجنس ﴿بدل الشئ﴾ (قول الازهرى هو مساوله فى المعنى الخ) بأن يراد بالثانى ما يراد بالاوّل وان تغايرا من جهة المفهوم كزيد وأخ فان زيدا يدل على الذات وأخ يدل على الاخوّة وماصدقهما واحد وردّ الازهرى بقوله مساوله الخ ما يرد على قول المصنف بدل الشئ من الشئ أن جميع أقسام البدل يقال فيها بدل الشئ من الشئ وحاصل جواب الازهرى ان المصنف

اراد

(و) الثالث (بدل الاشتمال) وهو ان يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالا بطريق الاجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف (و) الرابع (بدل الغلط) أى بدل من اللفظ الذى ذكر غلطا لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم كذا حرره فى التوضيح فمثال بدل الشئ من الشئ فى الاسم (نحو قولك جاء زيد أخوك) واعرابه جاء فعل ماض وزيد فاعل وأخوك بدل من زيد بدل شئ من شئ ويسمى بدل كل من كل ويسميه ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض من الكل (أكلت الرغيف ثلثه) أو نصفه أو ثلثيه واعرابه أكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول أل على كل وبعض (و) مثال بدل الاشتمال (نفعنى زيد علمه) واعرابه نفعنى فعل ومفعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا الفرس) واعرابه رأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول به والفرس بدل من زيد بدل غلط وذلك أنك (أردت ان تقول) رأيت (الفرس) ابتداء (فغلطت) فجعلت زيدا مكانه وهذا معنى قوله (فأبدلت زيدا منه) أى عوضت زيدا من لفظ الفرس فهذه أمثلة أقسام البدل الاربعة فى الاسم وأما فى الفعل فقال الشاطبى تجرى فيه الاقسام الاربعة مثال بدل الشئ من الشئ فى الفعل ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب فان معنى مضاعفة العذاب هى لقى الآثام

أراد بالشئ المساوى له فيخرج ما عدا بدل الكل من الكل ﴿ وبدل الاشتمال ﴾ (قول الازهرى وهو ان يشتمل المبدل الخ) هذا الكلام لا يتنزل الا على المثال فاذا قلت نفعنى زيد علمه فالمبدل منه هو زيد والبدل هو علمه فاذا قلت نفعنى زيد وسكت فيكون المبدل منه الذى هو زيد اشتمل على البدل وغيره لانه يحتمل أن الذى نفعك به هو علمه أو جاهه أو ذاته أو ماله أو عبده أو دابته فهذا اجمال فتبقى النفس متشوفة لذكر البدل فاذا قلت علمه صار كانه من ذكر خاص بعد عام فقد علمت ان المبدل منه الذى هو زيد اشتمل على البدل بطريق الاجمال لانه احتمله وغيره كما علمت (وقوله لا كاشتمال الخ) ليس المراد أنه لا يصح بل المراد انه لا يشترط خصوص ذلك بل تارة يكون المبدل منه مشتملا على البدل اشتمال الظرف على المظروف كقوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والشهر المبدل منه مشتمل على القتال اشتمال الظرف على المظروف وتارة لا يشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف كالمثال الاول ﴿ وبدل الغلط ﴾ هذا هو أحد الاقسام الثلاثة فى بدل المباين وذلك لان المتكلم ان أراد ان يخبر بشئ ثم يبدو له الاخبار بآخر من غير نقض الحكم عن الاول فيقال له بدل الاضراب وبدل البداء وان لم يقصد الاول بالكلية ولكن سبق لسانه اليه فبدل غلط وان قصدت التكلم بالاول ثم تبين لك فساد ما قصدت فأتيت بالثانى فيقال له بدل نسيان مثال ما يترتب عليه ذلك قولك تصدق بدرهم دينار فان أراد ان يأمره بالتصدق بدرهم ثم بدا له أن يأمره بالدينار من غير سلب الحكم عن الدرهم فبدل اضراب وان أراد الاخبار بالدينار فسبق لسانه بالدرهم فبدل غلط وان أراد الاخبار بالدرهم ثم تبين له فساد قصده فأبدل منه دينار فبدل نسيان ﴿ نحو قولك ﴾ (قول الازهرى بالبدل المطابق) هذه التسمية أولى لوقوعه فى أسماء الله نحو قوله تعالى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الله بالجر بدل فلا يقال فيه بدل كل لان الله لا يوصف بكلية ولا جزئية (وقوله ومنع المحققون الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث أدخل أل على كل وبعض ووجه المنع انهما الازمان للاضافة لفظا أو تقديرا وأل والاضافة لا يجتمعان وجوز دخول أل عليهما الزمخشرى والزجاج وهو الجارى على ألسنة متأخرى المغاربة واياهم تبع المصنف ﴿ فأبدلت زيدا منه ﴾ (قول الازهرى أى عوضت) اخرج عبارة المصنف عن ظاهرها لان عبارة المصنف تقتضى ان زيدا بدل مع انه مبدل منه والفرس هو البدل وحاصل جواب الازهرى ان المراد بالبدل البدل لغة وهو العوض فلذلك قال قبل فجعلت زيدا مكانه فيكون المتكلم أولا انما أراد النطق بالفرس فسبقه لسانه الى ذكر زيد ثم أبدل الفرس منه (وقوله فقال الشاطبى) أى النحوى ونسبه اليه لانهم اعترضوا عليه بان من جملة أقسام البدل بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ولا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه وهو الفعل هنا والضمير لا يعود اجماعا الا على الاسماء وأجاب الشاطبى بان هذا الشرط الذى هو عود الضمير خاص ببدل الاسم من الاسم (وقوله فان مضاعفة العذاب الخ) الفيشى فيه نظر لان لقى الآثام يحصل بأول جزء من العذاب والمضاعفة والتكثير للعذاب أمر زائد فالمضاعفة أخص من اللقى (وقوله ان على الله الخ) البيت من الرجز وقائله رجل تقاعد عن مبايعة أمير ثم ظهر له ان مبايعته واجبة عليه وان حرف توكيد ونصب وعلى جار ومجرور خبرها مقدم على اسمها والله منصوب على اسقاط حرف القسم وأن حرف نصب ومصدر وتبايع منصوب بالفتحة والالف لاطلاق القافية [3] وفاعل تبايع ضمير عائد على نفس الشاعر المبايع بالكسر فهى

ومثال بدل البعض من الكل ان تصل تسجد لله يرحمك ومثال بدل الاشتمال قوله
ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها أو تجئ طائعا

(٣) (قوله وفاعل تبايع ضمير عائد على نفس الخ) لا يخفى انه لو كان كذلك لقال تبايعى وتؤخذى وتجيئى والمروى غير ذلك والذى ذكره شراح الشواهد ان قائل هذا البيت خاطب به رجلا تقاعد عن مبايعة الملك وان الخطاب فى كل الافعال موجه الى ذلك الرجل المتقاعد كما هو ظاهر فما ذكره المحشى من جعل ضمائر الأفعال يعود على نفس الشاعر غير صواب اهـ مصححه

لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة ومثال بدل الغلط ان تأتنا تسألنا نعطك هذا ملخص كلامه والدرك عليه وأرجه

بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة فى ستة عشر وذلك لانهما امامعرفتان أونكرتان أوالاول معرفة والثانى نكرة أو بالعكس فهذه أربعة وكل منها اما مضمر أومظهر أومختلفاهما فهذه ستة عشر وكل منها امابدل شئ من شئ أوبدل بعض من كل أوبدل اشتمال أوبدل غلط فهذه أربعة وستون وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة فى المطولات

﴿باب منصوبات الاسماء﴾

وتقدمت منصوبات الافعال (المنصوبات) من الاسماء (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (والمصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو ضربت ضربا (وظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو جلست أمام الشيخ وهذان الظرفان هما المسميان بالمفعول فيه (والحال) نحو جاء زيد راكبا (والتمييز) نحو طبت نفسا (واسم لا) النافية للجنس نحو لا غلام سفر حاضر (والمستثنى) فى بعض أحواله نحو جاء القوم الا زيدا (والمنادى) نحو يا عبد الله (والمفعول من أجله) نحو جئتك قراءة العلم (والمفعول معه) نحو سرت والنيل (وخبر كان وأخواتها) نحو كان الله غفورا رحيما (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم وخبر ما الحجازية نحو ما هذا بشرا اسمها

المخاطبة والمفعول محذوف وتبايع مؤول بمصدر واسم ان والتقدير ان مبايعتك بالنفس فلا نأوا جبة على ثم أبدل من تبايع تؤخذ أيها النفس كرها بفتح الكاف ضد الطوع وهو مفعول مطلق أوأخذا كرها أوحال على التأويل باسم الفاعل أى فى حال كونها كارهة أوتجىء فى حال كونك مطيعه وحذف التاء حينئذ من طائعة ضرورة (وقوله ان تأتنا تسألنا) أراد من أول الامر أن يقول ان تسألنا نعطك فسبقه لسانه الى ان تأتنا ثم أبدل تسألنا من تأتنا فالمبدل منه هو الذى ذكر غلطا والى بدل الفعل من الفعل أشار فى الالفية بقوله

ويبدل الفعل من الفعل كمن * يصل الينا يستعن بنا يعن

(وقوله من جهة الحساب الخ) أى العقلى لا من جهة الوجود فى الخارج والا فهى أقل (وقوله لانهما) أى المبدل منه والبدل امامعرفتان نحو جاء زيد أخوك ومثال كونهما نكرتين جاءنى رجل شخص صالح ومثال كون الاول نكرة والثانى معرفة رأيت رجلا أخاك وقد ذكر الشنوانى بعض أمثلة ما يمكن من الصور (وقوله وتفاصيلها) جمع تفصيل وحاصله أن الظاهر يبدل من الظاهر والمضمر لا يبدل من المضمر واما نحو قمت أنت فمن قبيل التوكيد ولا يبدل مضمر من ظاهر واما ابدال الظاهر من المضمر الغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا فجائز فالذين بدل من الواو فى وأسروا وأما ابداله من الحاضر وهو ضمير المتكلم والمخاطب ففيه تفصيل نبه عليه فى الالفية بقوله

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الا ما احاطة جلا * أواقتضى بعضا أواشتمالا

والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب منصوبات الاسماء﴾

(قول الازهرى وتقدمت منصوبات الافعال) أى فى قوله حتى يدخل عليه ناصب ﴿خمسة عشر﴾ بجعل التوابع قسما واحدا ﴿فان قلت﴾ لم يذكر بعد الا أربعة عشر ولم يذكر الخامس عشر ﴿قلت﴾ هو كذلك واختلف الشراح فى الخامس عشر ما هو فالذى فى الازهرى انه خبر ما الحجازية وأخواتها لانه قال فيما يأتى وقد أخل بذكر خبر ما الحجازية خلاف قول السودانى ان المأخوذ من الازهرى ان الخامس عشر هو مفعولا ظننت لان الازهرى فيما يأتى أجاب عن عدم ذكرهما بتقدمهما فى المرفوعات أوبدخولهما فى المفعول به وكون الخامس عشر خبر ما الحجازية غير ظاهر لان المصنف لم يذكره سابقا ولا لاحقا وقيل الخامس عشر هو المخفوض بالحرف الذى هو أحد أقسام المخفوضات الآتية لانه وان كان مجرورا فى اللفظ فهو فى محل نصب والحق الصواب ان الخامس عشر مفعولا ظننت وهو المناسب لذكر خبر كان واسم ان فيكون المصنف نسيه وقد ذكر بعض من شرح هذه المقدمة أنه وجد الخامس عشر مفعولى ظننت فى نسخة بخط المؤلف فيكون زاده المصنف بعد ان نسيه وسارت النسخ على اسقاطه (وقوله على سبيل الاجمال) أى على طريق هى الاجمال الذى هو مقابل التفصيل ولا شك أن المصنف ذكرها هنا اجمالا وسيفصلها بعد وعطف التعداد على الاجمال عطف تفسير اه من الشنوانى ﴿والمصدر﴾ (قول الازهرى المنصوب على المفعولية) ستعلم ما قيل فى ذلك فى بابه ﴿والمستثنى﴾ (قول الازهرى فى بعض أحواله) قيد المستثنى بذلك لانه يكون منصوبا وغيره وكلاما فى المنصوبات لكن كان ينبغى حيث قيد المستثنى أن يقيد المنادى لانه يكون منصوبا أيضا فى بعض أحواله وفى بعضها يكون مبنيا على ما يرفع به ويجاب بان المنادى وان بنى على الضم أوما ينوب منابه فى اللفظ فهو منصوب المحل بفعل محذوف قام مقامه حرف النداء ﴿والمفعول من أجله﴾ (قول الازهرى نحو جئتك قراءة العلم) هذا المثال مبنى على ان المفعول من أجله يكون غير قلبى لان القراءة من أفعال الجوارح والحق انه لا يكون الا قلبيا أى معناه راجع للقلب فالاولى التمثيل بنحو قصدتك ابتغاء معروفك ﴿واسم ان﴾ (قول الازهرى وخبر ما الخ) ما هذه هى العاملة عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر فهذا فى الآية عند الازهرى

اسمها وبشر اخبرها واعملها بشروط أشار اليها فى الألفية مع عملها بقوله

اعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفى وترتيب زكن

والمراد باخواتها الاولات وان (قوله وقد أخل بذكره) قد علمت ما فيه (وقوله لتقدم ذكرهما) بضمير التثنية العائد على المفعولين وفى بعض النسخ لتقدم ذكرها بضمير التأنيث العائد على ظن وهذا التعليل ليس بشئ لانه يقال عليه ان خبر كان واسم ان والتوابع قد تقدمت فى المرفوعات أيضا فلم يستغن عنها (وقوله أولكونهما الخ) فسختان كالذى قبله وهذا التعليل غير ظاهر لانه يقال عليه المنادى داخل فى المفعول به فلم يستغن عنه وما يقال ان المنادى اختص عن المفعول به بأحكام يقال كذلك مفعولا ظننت وقد علمت أن الحق أن الخامس عشر هو مفعولا ظننت وأن الصواب التعليل بالنسيان (وقوله متعددة) بالجر نعت أبواب ويصح نصبه حالا من الضمير فى ستمر العائد على المنصوبات (وقوله بابا بابا) قيل ان الاوّل حال من أبواب لوصفه بمتعددة وبابا الثانى صفة للاوّل على حذف مضاف تقديره مقارب باب وقيل الثانى توكيد للاوّل والحق ان مجموعهما حال من أبواب والتقدير حال كون الابواب مرتبة (وقوله على ترتيبها فى التعداد) أى العدّ واستشكل بأن اسم لا هنا مقدّم على المستثنى وفى الابواب المستثنى مقدّم على اسم لا وأجيب بأن الترتيب غالب

﴿باب المفعول به﴾

بدأ به لانه أكثر استعمالا من غيره ولانه أحوج للاعراب للفرق بينه وبين الفاعل (قوله الهاء فى به الخ) وذلك ان أل اسم موصول وصلتها مفعول وفى الألفية * وصفة صريحة صلة أل * وبه هو النائب عن الفاعل بمفعول والباء بمعنى على والتقدير باب الفعل الذى فعل به أى وقع الفعل عليه واعترض بان الذى وقع عليه الفعل أى الحدث هو الذات وكلامنا ليس فى الذات وانما هو فى اللفظ الواقع اسما لها وأجيب بان فى كلامه حذف مضاف بين الجار والمجرور والتقدير باب اللفظ الذى وقع الفعل على مسماه وهذا التأويل لابد منه فى عبارة المصنف بعد ﴿وهو الاسم﴾ الاسم امّا صريح كما مثل المصنف أو مؤوّل نحو قول الله تعالى وتودّون أن غير ذات الشوكة تكون لكم فانه أن يسبك بمصدر تقديره والله أعلم تودّون عدم كون ذات الخ ﴿المنصوب﴾ أى لفظا كما مثل المصنف أو تقديرا نحو ضربت الفتى أو محلا نحو أكرمت هذا ثم ان ناصبه أحد أمور أربعة أحدها الفعل المتعدّى كأمثلة المصنف وعلامة المتعدّى أشار اليها فى الألفية بقوله

علامة الفعل المعدّى أن تصل * ها غير مصدر به نحو عمل

ثم أشار الى كونه ينصب المفعول به بقوله * فانصب به مفعوله * ثانيها الوصف نحو ان الله بالغ أمره فأمره مفعول بالغ واليه أشار فى الألفية بقوله * كفعله اسم فاعل فى العمل * ثالثها المصدر نحو ولولا دفاع الله الناس فالناس مفعول دفاع واليه أشار فى الألفية بقوله * بفعله المصدر ألحق فى العمل * رابعها اسم المصدر نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء فقبلة اسم مصدر وفى الالفية ولاسم مصدر عمل * وأبهم المصنف ناصبه والصحيح ما ذكرنا (وقوله أى عليه) أشار به الى أن الباء بمعنى على على حذف مضاف أى على مسماه كما علمت (وقوله الصادر من الفاعل) أشار به الى ان المراد بالفعل فى كلام المصنف اللغوى وهو الحدث ثم ان المراد بالوقوع مطلق التعلق ليشمل المتعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو الانتفاء نحو ما ضربت زيدا فخرج بالاسم الفعل والحرف فلا يكونان مفعولا بهما ولكن ما لم يحكم على لفظهما كما مر والا جاز كقولك كتبت قام أو قد وخرج بالمنصوب المرفوع والمجرور فان رفع المفعول به بأن ناب عن الفاعل نحو ضرب زيد أو جرّ نحو

وقد أخل بذكره ومفعولا ظننت وأخواتها نحو ظننت زيدا قائما وانما أسقطهما لتقدم ذكرهما فى المرفوعات أولكونهما داخلين فى قسم المفعول به (والتابع للمنصوب وهى أربعة أشياء) كما تقدّم فى المرفوعات (النعت والعطف والتوكيد والبدل) وستمر بك فى أبواب متعدّدة بابا بابا على ترتيبها فى التعداد

﴿باب المفعول به﴾

الهاء من به تعود على أل الموصولة فى المفعول (المفعول به هو الاسم المنصوب الذى يقع به) أى عليه (الفعل) الصادر من الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيدا اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو الضرب وهذا تعريف

بالرسم كأمر (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لانه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب (وهو) أى المفعول به (قسمان) قسم (ظاهر و) قسم
(مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والمضمر قسمان) أيضا قسم (متصل و) قسم (منفصل فالمتصل) هو
الذى لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بالا وهو (اثناعشر) نوعا الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك ضربنى) زيد فالياء من ضربنى
مفعول به وهو مبنى لا يدخله اعراب (و) الثانى ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ضربنا) زيد فنا مفعول به محله نصب لانه
اسم مبنى (و) الثالث ضمير المخاطب المذكر نحو قولك (ضربكَ) زيد فالكاف من ضربكَ مفعول به مبنى محله نصب وفتحته فتحة بناء لا فتحة
اعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربكِ) زيد فالكاف المكسورة من ضربكِ مفعول به وهو مبنى لا اعراب فيه (و) الخامس
ضمير المخاطب فى التثنية مطلقا نحو قولك (ضربكما) زيد فالكاف ضمير المفعول به فى موضع نصب والميم والالف علامة التثنية (و) السادس
ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (ضربكم) زيد فالكاف ضمير المفعول به فى موضع نصب والميم علامة الجمع (و) السابع ضمير جمع
المؤنث فى الخطاب نحو قولك (ضربكن) زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به فى محل نصب والنون المشددة علامة جمع الاناث فى الخطاب
(و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمرو فالهاء فى موضع نصب على المفعولية مبنى لا اعراب فيه (و) التاسع ضمير
المفردة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) زيد فالهاء ضمير المفعول به المؤنث وموضعها نصب وفتحها فتحة بناء لا فتحة اعراب (و) العاشر ضمير
المثنى الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمرو فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والالف علامة التثنية (و) الحادى عشر
ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم) عمرو فالهاء مفعول به والميم علامة الجمع فى التذكير (و) الثانى عشر ضمير جمع
الاناث الغائبات نحو قولك الهندات (ضربهن) عمرو فالهاء ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الاناث وما ذكرناه

من أن الكاف والهاء وحدهما هو الضمير هو الصحيح ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان فى موضع الرفع أصلا وانما يقعان فى موضع النصب أو الخفض فقط (و) الضمير (المنفصل) وهو الذى يتقدم على عامله أو يقع بعد الا أو ما فى معناها (اثناعشر) نوعا أيضا

أعجبنى ضرب زيد لم يسم مفعولا به اصطلاحا بل يسمى الاول نائبا عن الفاعل والثانى مضافا اليه وخرج بالذى يقع به الخ جميع المنصوبات (وقوله بالرسم) أى بخاصة من خواصه وعارض من عوارضه وهو النصب (وقوله ولا تقع الكاف الخ) قال الفيشى أى أصالة والا فبحسب العروض يقعان وذلك اذا وقعا فاعلين بالمصدر نحو أعجبنى ضربك زيدا أو ضربه زيدا أو نقول لا يقعان مرفوعين مع الفعل وأما مع الاسم فيقعان والله تعالى أعلم

﴿باب المصدر﴾

هذا هو الثانى من المنصوبات (قول الازهرى المنصوب على المفعولية الخ) يؤخذ منه أن المصدر يكون مفعولا مطلقا وغيره وان مراد المصنف بالمصدر هنا المنصوب على المفعولية المطلقة لا مطلق المصدر وهو

الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك اياى) أكرمت أو ما أكرمت الا اياى فايا وحدها فيهما ضمير المتكلم فى موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثانى ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ايانا) أكرمت أو ما أكرمت الا ايانا كذلك فايا وحدها ضمير المفعول به فى موضع نصب ونا المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم (و) الثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (اياكَ) أكرمت أو ما أكرمت الا اياكَ فايا ضمير المفعول به والكاف المفتوحة المتصلة به حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (اياكِ) أكرمت أو ما أكرمت الا اياكِ فايا ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المثنى المخاطب مطلقا نحو قولك (اياكما) أكرمت أو ما أكرمت الا اياكما فايا ضمير المفعول به والكاف والميم والالف علامة المثنى (و) السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (اياكم) أكرمت أو ما أكرمت الا اياكم فايا ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والميم علامة الجمع (و) السابع ضمير الجمع المؤنث المخاطب نحو قولك (اياكن) أكرمت أو ما أكرمت الا اياكن فايا ضمير المفعول به والكاف والنون المشددة حرفان دالان على جمع المؤنث فى الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك (اياه) أكرمت أو ما أكرمت الا اياه فايا ضمير المفعول به والهاء علامة على الغيبة فى المذكر (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة نحو قولك (اياها) أكرمت أو ما أكرمت الا اياها فايا ضمير المفعول به والهاء والالف علامة التأنيث فى الغيبة (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك (اياهما) أكرمت أو ما أكرمت الا اياهما فايا ضمير المفعول به والهاء والميم والالف علامة التثنية فى الغيبة (و) الحادى عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك (اياهم) أكرمت أو ما أكرمت الا اياهم فايا ضمير المفعول به والهاء والميم علامة الجمع فى التذكير (و) الثانى عشر ضمير جمع المؤنث الغائب نحو قولك (اياهن) أكرمت أو ما أكرمت الا اياهن فايا ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع الاناث فى الغيبة وما ذكرته من أن ايا وحدها هى الضمير واللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح ﴿باب المصدر﴾ المنصوب على المفعولية المطلقة

(المصدر هو الاسم المنصوب الذى يجىء) حال كونه (ثالثا فى تصريف الفعل) كما اذا قيل لك صرّف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضربا) فضربا مصدر جاء ثالثا فى تصريف الفعل لان ضرب هو الاوّل ويضرب هو الثانى وضربا هو الثالث (وهو) أى المصدر المنصوب الواقع مفعولا مطلقا (على قسمين) قسم (لفظى و) قسم (معنوى) لانه لا يخلو اما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب له أولا (فان وافق لفظه) أى المصدر (لفظ فعله) فى حروفه الاصول ومعناه (فهو) أى المصدر (لفظى) سواء وافقه مع ذلك فى تحريك عينه نحو فرح فرحا أولا (نحو قتلته قتلا) فحروف قتل هى حروف قتلا بعينها الا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (وان وافق) أى المصدر (معنى فعله) الناصب له (دون) موافقة (لفظه) فى حروفه (فهو) أى المصدر (معنوى) لموافقته للفعل فى المعنى دون الحروف (نحو جلست قعودا وقمت وقوفا) فان المصدر الذى هو قعودا موافق لفعله الذى هو جلس فى معناه دون لفظه لان القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة فحروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعودا القاف والعين والواو والدال وكذا تقول فى الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذى ذكره المصنف انما يتمشى على مذهب المازنى القائل بأن المصدر المعنوى ينصب بالفعل المذكور معه وأما على مذهب من يقول انه منصوب بفعل مقدر من لفظه فتقدير جلست قعودا جلست وقعدت قعودا فلا وتمثيل فى اللفظى بالمتعدى وفى المعنوى باللازم للايضاح لا للتخصيص اذ كل منهما يجرى مع المتعدى واللازم ﴿باب ظرف الزمان وظرف المكان﴾ المسميين بالمفعول فيه

كذلك لان المصدر يكون مرفوعا ومجرورا فلا يكون مفعولا مطلقا والذى يقتضيه قول الالفية فى الترجمة المفعول المطلق ثم فسره بقوله * المصدر اسم ما سوى الزمان من * مدلولى الفعل أنهما مترادفان والحق أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا من وجه يجتمعان فى نحو ضربت ضربا وينفرد المفعول المطلق فى نحو ضربته سوطا فسوطا مفعول مطلق وليس بمصدر لانه اسم آلة وينفرد المصدر فى نحو أعجبنى ضربك فضربك فاعل مصدر غير مفعول مطلق لانه غير منصوب ﴿المصدر هو الاسم﴾ اعلم أن المصدر حقيقة من حيث هو اسم الحدث المشتمل على حروف فعله فخرج باسم الحدث ما عدا المصدر واسمه وبالمشتمل الخ اسم المصدر لان المصدر يجرى على حروف فعله نحو اغتسل اغتسالا واسم المصدر اسم الحدث الغير الجارى على حروف فعله نحو اغتسل غسلا والمصنف عرّفه تقريبا على المبتدى ﴿المنصوب﴾ لم يبين ناصبه والمشهور أنه أحد أمور ثلاثة أشار لها فى الالفية بقوله * بمثله أو فعل او وصف نصب * فمثال نصبه بمصدر آخر مماثل له قوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق عامله جزاؤكم ومثال المنصوب بالفعل قوله تعالى والصافات صفا فصفا مفعول مطلق عامله الصافات جمع صافة اسم فاعل من صف ﴿الذى يجىء ثالثا﴾ ﴿فان قلت﴾ ليس من ضروريات المصدر أن يجىء ثالثا فى تصريف الفعل فقد يمكن ان يأتى ثانيا وثالثا ورابعا وهكذا بحسب ما يريد الناطق فتقول ضرب ضربا وضرب يضرب ضربا فهو ضارب ضربا وهكذا ﴿قلت﴾ أجيب عنه بأن أهل التصريف اصطلحوا على أن يجعلوه ثالثا مقدما على الاوصاف لان العامل فيه أكثر ما يكون فعلا لكن يقال لم قدموه على فعل الامر وأجيب عنه بان الامر مقتطف من المضارع فكأنه هو فلذا لا يذكرونه وانما يقولون مثلا ضرب يضرب ضربا فهو ضارب ومضروب ﴿لطيفة﴾ قال الراعى قدم على الاندلس طالب من فاس وكان كثير الجدال فجعل فيه بعض الطلبة بيتين وكتبهما فى ورقة وألزقها على الموضع الذى يدرس فيه ونص البيتين

أتانا طالب من أهل فاس * يجادل فى الكتاب وفى القياس
وما فاس بلدته ولكن * فسا يفسو فساء فهو فاسى

والمراد بالتصريف هنا كما مرّ التحول من صيغة الى صيغة لا الاشتقاق والا فضرب المصدر أصل باعتبار الاشتقاق لضرب الفعل على المختار وفى الالفية * وكونه أصلا لهذين انتخب * (وقوله فى تحريك عينه) أى فى مطلق الحركة لا فى شخصها لان فرح الفعل مكسور العين وفرحا المصدر مفتوحها (وقوله لان القعود والجلوس بمعنى الخ) هذا مذهب الجمهور وذكر فى المصابيح أن القعود يكون من الاضطجاع والجلوس يكون من قيام وقيل بالعكس (وقوله الجيم واللام الخ) أى مسمى الجيم وهو ج ومسمى اللام وهو شكل ل وهكذا والا فالجيم اسم لاحرف (وقوله على مذهب المازنى) وكذلك المبرد والسيرافى قال الرضى وهو الاولى لان الاصل عدم التقدير ولا ضرورة تلجئ اليه (وقوله اذ كل منهما يجرى الخ) مثل فى اللفظى بالمتعدى ومثال اللازم فيه قمت قياما ومثل فى المعنوى باللازم ومثال المتعدى فيه أحببته مقة أى محبة والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب ظرف الزمان وظرف المكان﴾

هذا هو الثالث والرابع من المنصوبات والظرف لغة الوعاء واصطلاحا يأتى للمصنف وجمعهما فى باب واحد لاشتراكهما فى كونهما على معنى فى وأفرد المصنف كل واحد بتعريف خاص تقريبا على المبتدى (قول الازهرى المسميين بالمفعول الخ) أشار به الى أن من النحاة من يسميهما بظرفى الزمان والمكان ومنهم من

(ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (فى) الدالة على الظرفية سواء فيه المبهم والمختص (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس تقول صمت اليوم أو يوما أو يوم الخميس (والليلة) وهى من غروب الشمس الى طلوع الفجر تقول اعتكفت الليلة أو ليلة أو ليلة الجمعة (وغدوة) بالتنوين مع التنكير وبعدمه مع التعريف وهى من صلاة الصبح الى طلوع الشمس تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين (وبكرة) بالتنوين وتركه على ما تقدم فى غدوة وهى أول النهار وأول النهار من طلوع الفجر على الصحيح وقيل من طلوع الشمس تقول أجيئك بكرة أو بكرة النهار (وسحرا) بالتنوين اذا لم ترد به سحر يوم بعينه وبلا تنوين اذا أردت به ذلك وهو آخر الليل قبيل الفجر تقول أجيئك يوم الجمعة سحرا وسحر يوم الجمعة أو أجيئك سحرا من الاسحار (وغدا) وهو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه تقول أكرمك غدا (وعتمة) وهى ثلث الليل الاول تقول آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس (وصباحا) وهو أول النهار تقول أنتظرك صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد وهو من الظهر الى آخر النهار تقول أجيئك مساء أو مساء يوم الخميس (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذى لا غاية لمنتهاه تقول لا أكلم زيدا أبدا أو أبد الآبدين (وأمدا) وهو ظرف لزمن مستقبل تقول لا أكلم زيدا أمدا أو أمد الدهر أو أمد الداهرين (وحينا) وهو اسم لزمن مبهم تقول قرأت حينا وحين جاء الشيخ (وما أشبه ذلك) من أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وأوان والمختصة نحو ضحى وضحوة واعلم أن هذه الامثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ومنها ما هو منفى التصرف تعريف

يقول المفعول فيه ومرادهما واحد ✽ (المنصوب) ✽ (قول الازهرى باللفظ الدال الخ) أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها المقتضية أن النصب على اسقاط الخافض الذى هو فى وعبر الازهرى باللفظ ليشمل ما اذا كان الناصب فعلا كسائر أمثلة الازهرى أو غير فعل مما يعمل فيه كاسم الفاعل نحو أنا سائر غدا فالعامل فى غدا هو سائر وهو دال على المعنى الواقع فى ذلك الزمان وهو السير والسير مظروف فى غد فهو على معنى فى ثم ان العامل كما يكون مذكورا كما مثل يكون محذوفا نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت والى تقسيم الظرف الى زمان ومكان وتعريفهما أشار فى الالفية بقوله

الظرف وقت أو مكان ضمنا ✽ فى باطراد كهنا امكث أزمنا

والى ناصبه مذكورا أو محذوفا أشار فى الالفية بقوله

فانصبه بالواقع فيه مظهرا ✽ كان والا فانوه مقدرا

فخرج باسم الزمان اسم المكان والحال فانهما وان كانا بمعنى فى فليسا باسم زمان وخرج بالمنصوب اسم الزمان المجرور والمرفوع فلا يقال لهما ظرف زمان اصطلاحا وخرج بتقدير معنى فى اسم الزمان المنصوب الذى ليس على تقدير حرف أصلا نحو قوله تعالى يخافون يوما فيوما مفعول به لا ظرف لانهم لا يخافون شيأ فى اليوم وانما يخافون نفس اليوم (وقوله معنى فى) قدر الازهرى هذا المضاف الذى هو معنى اشارة الى أنه لا يصرح بفى فان صرح بها وصار اسم الزمان مجرورا وخرج عن الظرفية اصطلاحا (وقوله الدالة على الظرفية) لبيان الواقع والا فكل ما يخرج به خرج بقوله اسم الزمان خلافا لبعض (وقوله سواء فى ذلك المبهم الخ) أى اسم الزمان ينصب على الظرفية مطلقا لا فرق بين كونه مبهما أو مختصا قال الرضى المبهم من الزمان ما لا حد له يحصره سواء كان نكرة كحين أو زمان ومعرفة كالحين والزمان والمختص منه ماله نهاية تحصره نكرة كان نحو يوم وليلة وشهر أو معرفة نحو يوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان والى كون ظرف الزمان ينصب على الظرفية مبهما أو مختصا أشار فى الالفية بقوله ✽ وكل وقت قابل ذاك ✽ ✽ (نحو اليوم) ✽ (قول الازهرى وهو من طلوع الفجر الخ) هذا هو اليوم فى الشرع ولا اشكال وفى اللغة على قول وقيل اليوم لغة من طلوع الشمس الى غروبها والليلة من غروب الشمس الى طلوعها وقيل الليلة من غروب الشمس الى طلوع الفجر وما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ليس من اليوم ولا من الليلة ✽ (وغدوة) ✽ (قول الازهرى وبعدمه مع التعريف الخ) ويكون حينئذ ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى ومثل هذا يقال فى بكرة بعد الخ (وقوله وهى من صلاة الصبح) أى من وقت صلاة الصبح ✽ (وسحر) ✽ (قول الازهرى وبلا تنوين اذا الخ) فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعدل عن السحر بالالف واللام وفى الالفية

والعدل والتعريف مانعا سحر ✽ اذا به التعيين قصدا يعتبر

(وقوله أو سحر يوم الجمعة) أى سحر ليلة يوم الجمعة لما مر أن اليوم من طلوع الفجر والسحر آخر الليل ✽ (وغدا) ✽ (قول الازهرى بعد يومك) الاولى أن يقول عقب يومك لان بعد ظرف متسع وغدا اسم لليوم التالى ليومك ✽ (وأبدا) ✽ (قول الازهرى أو أبد الآبدين) أى لا أكلمه مادام الناس موجودين فى الدهر ✽ (وما أشبه ذلك) ✽ (قول الازهرى وساعة) أى باعتبار اللغة واما عند الفلكيين فهى مخصوصة بقدر معلوم فالليل مع النهار منها أربع وعشرون (وقوله ما هو ثابت التصرف الخ) بأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا ومفعولا وهكذا والى

والانصراف نحو سحر اذا كان ظرفا ليوم بعينه فانه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم تصرفه ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو غدوة وبكرة علمين ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف نحو عتمة ومساء (وظرف المكان هو اسم المكان) المبهم (المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية (نحو أمام) وهو بمعنى قدام تقول جلست أمام الشيخ أي قدامه (وخلف) هو ضد قدام تقول جلست خلفك (وقدام) وهو مرادف لأمام تقول جلست قدام الامير (ووراء) بالمد وهو مرادف لخلف تقول جلست وراءك (وفوق) وهو المكان العالي تقول جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضد فوق نحو جلست تحت الشجرة (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول جلست عند زيد أي قريبا منه (ومع) وهو اسم لمكان الاجتماع تقول جلست مع زيد أي مصاحبا له (وازاء) بمعنى مقابل تقول جلست ازاء زيد أي مقابله (وحذاء) بالذال المعجمة والمد بمعنى قريبا تقول جلست حذاء زيد أي قريبا منه (وتلقاء) بمعنى ازاء تقول جلست تلقاء الكعبة (وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون اسم اشارة للمكان القريب تقول جلست هنا أي في المكان القريب (وثم) بفتح الثاء المثلثة اسم اشارة للمكان البعيد تقول جلست ثم أي في المكان البعيد (وما أشبه ذلك) من أسماء المكان المبهمة نحو يمين وشمال وما أشبههما ﴿باب الحال * الحال هو الاسم﴾ الفضلة (المنصوب) بالفعل وشبهه (المفسر

تعريف المتصرف منها أشار في الالفية بقوله

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف

(وقوله والانصراف) هو الذي فيه تنوين التمكين كما مر (وقوله ما هو منفي التصرف الخ) وهو الذي يلزم النصب على الظرفية أو يخرج عنها الى حالة تشبهها وهو الجر بمن واليه أشار في الالفية بقوله

وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(وقوله نحو غدوة وبكرة الخ) يؤخذ منه ان غيرهما موجود وهو كذلك فمنها شعبان ورمضان خلافا لمن أنكر وجود غيرهما ﴿وظرف المكان﴾ (قول الازهري المبهم الخ) المبهم من المكان ما ليست له صورة ولا حدود محصورة كما مثل المصنف والمختص هو ما له صورة وحدود محصورة كالدار والبيت والمسجد وفي تقييد الازهري بالمبهم اشارة الى أنه لا ينصب الا اذا كان مبهما وان كان مختصا فلا ينصب على الظرفية وفي الالفية وما * يقبله المكان الا مبهما * ﴿ومع﴾ (قول الازهري وهو اسم لمكان الخ) هذا هو الحق خلافا لمن قال انها تكون ظرف زمان ومكان وليست حرفا بدليل معاقبا بالتنوين ودخول من عليها ﴿وهنا﴾ (قول الازهري بضم الهاء الخ) ضبطه بذلك لاجل قوله اسم اشارة للمكان القريب والا فيقال هنا بفتح الهاء وتشديد النون ويقال هنا بكسر الهاء وتشديد النون أيضا لكنهما يشار بهما المكان البعيد والى ما يشار به للمكان القريب مع ما يشار به للبعيد أشار في الالفية بقوله * وبهنا أو ها هنا أشر الى * داني المكان البيتين والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب الحال﴾

هذا هو الخامس من المنصوبات وقدمه على التمييز وان كان التمييز مبينا للذات والحال مبين للهيئة والذات ومبينهما مقدمان على الهيئة ومبينها لان الحال قريب من العمدة لكونه لا يكون الا منصوبا بخلاف التمييز فانه يكون منصوبا أو مجرورا وهو مشتق من التحول والانتقال وتذكر فيقال حال حسن وتؤنث فيقال حال حسنة ثم الحال لغة هيئة الانسان التي هو عليها من خير أو شر واصطلاحا ما ذكره المصنف بقوله ﴿هو الاسم﴾ ﴿فان قلت﴾ الحال كما يكون اسما صريحا نحو جاء زيد راكبا كما يكون جملة اسمية نحو وهم ألوف فجملة وهم ألوف حالية من الواو في خرجوا وتكون فعلية نحو وجاؤا أباهم عشاء يبكون فجملة يبكون حالية وقد تكون جارا ومجرورا وظرفا فلم خص المصنف ذلك بالاسم ﴿قلت﴾ الجملة الواقعة حالا في تأويل مفرد وبذلك التأويل تعبير الالفية بموضع حيث قال مؤلفها * وموضع الحال تجيء جمله * والظرف وعديله ان تعلقا باسم فهما من قبيل الحال بالاسم الصريح وان تعلقا بفعل فهما من قبيل الجملة المؤولة بالمفرد (قول الازهري الفضلة) المراد بها ما يأتي بعد تمام الكلام بأن أخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره كما يأتي للازهري وليس المراد بها ما يستغنى الكلام عنه فلا يرد نحو لاعبين من الآية الآتية عند الازهري ﴿المنصوب﴾ ﴿ان قلت﴾ النصب حكم أدخله في الحد وفي السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود

﴿قلت﴾ الممنوع هو ادخال اللفظ على انه حكم وأما ان أخذ على انه جزء من الماهية فلا يمتنع (قول الازهري وشبهه) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر واسمه لكن ان نصب بفعل

متصرف أو صفة شبيهة بالمتصرف جاز تقديمه والا فلا وفي الألفية

والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا فجائز تقديمه

﴿لما انبهم﴾ أي خفي واستتر على من لم يعلم تلك الهيئة واعترض شيخ الراعي تعبير النحاة التابع لهم المصنف بانبهم بأنه غير موجود في اللغة والموجود انما هو استبهم ﴿من الهيئات﴾ جمع هيئة وهي الصفة ثم ان الصفة تكون محسوسة مشاهدة بحاسة البصر نحو جاء زيد راكبا أو غير محسوسة نحو مات مؤمنا فالايمان ليس بمحسوس والى تعريف الحال أشار في الألفية بقوله

الحال وصف فضلة منتصب * مفهم في حال

نخرج بالاسم الفعل والحرف وبالفضلة الذي زاده الازهري المنصوب العمدة كخبر كان واسم ان وخرج بالمنصوب المرفوع والمجرور وبالمفسر لما انبهم من الهيئات التمييز نحو رطل زيتا وكذلك نعت النكرة المنصوبة نحو ركبت فرسا قصيرا فالتمييز ونعت النكرة المنصوبة قد فسرا الذات (قول الازهري من الفاعل نصا) أي غير محتمل ماسواه لانه لم يوجد الا هو ولا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهرا كما مثل أو مقدرا نحو زيد جاء راكبا فراكبا حال من الضمير الفاعل في جاء (وقوله ومن المفعول نصا) قالوا ومنه المنادى لانه مفعول به نحو يا ربنا منعما وتأتي من المفعول معه نحو سرت والنيل جاريا ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا (وقوله ومحتملة) بالنصب عطف على نصا ولا يصح أن تكون منهما معا والا لقال راكبين (وقوله من المبتدا) أي على مذهب الجمهور وأجاز سيبويه اتيانها منه وتأتي من الخبر نحو هذا زيد قائما وفي مجيئها من اسم كان خلاف (وقوله من المجرور بالحرف) وفي تقديم الحال على المجرور بالحرف خلاف وصحح في الألفية الجواز ونصها

وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا ولا أمنعه فقد ورد

(وقوله ومن المجرور بالمضاف الخ) وهو المضاف اليه بشرط أن يكون المضاف يصح ان يعمل في الحال نحو قول الله تعالى الى الله مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف المضاف اليه والمضاف وهو مرجع مصدر ميمي يصح ان يعمل في الحال أو يكون المضاف جزأ من المضاف اليه كمثال الازهري فان اللحم جزء من الاخ أو يكون كجزئه في صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وليس المضاف الذي هو ملة جزأ من ابراهيم ولكنه كجزئه فيصح أن يقال في غير التنزيل واتبع ابراهيم حنيفا والى جواز اتيان الحال من المضاف اليه في المواضع الثلاثة أشار في الألفية بقوله

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا

فلو كان المضاف اليه غير ماذكر منع اتيان الحال منه نحو جاء غلام هند منطلقة (وقوله والغالب ان الحال الخ) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وانما كان الغالب فيها ذلك لانها وصف لصاحبها في المعنى والوصف لا يكون الا بمشتق أو شبهه (وقوله منتقلة) أي غير لازمة لصاحبها لان الحال عرض يطرأ على الذوات والاعراض منتقلة ولا فائدة في الوصف بالشيء اللازم نحو جاء زيد طويلا والى كون الغالب في الحال الاشتقاق والانتقال أشار في الألفية بقوله

وكونه منتقلا مشتقا * يغلب لكن ليس مستحقا

﴿ولا يكون الحال الا نكرة﴾ لان المقصود بالحال بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض ﴿ولا يكون صاحبها الا معرفة﴾ لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد ولا يكون صاحب الحال نكرة الا بمسوغ

لما انبهم من الهيآت) أي الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها ويجيء الحال من الفاعل نصا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد وزيد فاعل بجاء (و) من المفعول نصا نحو (ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من الفرس والفرس مفعول بركبت (و) محتمل لأن يكون من الفاعل أو المفعول نحو (لقيت عبد الله راكبا) فراكبا حال محتملة لان تكون من التاء التي هي فاعل لقي أو من عبد الله الذي هو مفعول لقي (وما أشبه ذلك) من الامثلة ولا يجيء الحال من المبتدا ويجيء من الفاعل والمفعول كما تقدم ويجيء من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة ومن المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فميتا حال من أخيه والغالب أن الحال لا تكون الا مشتقة منتقلة (ولا تكون الحال الا نكرة ولا تكون الا بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها الا معرفة) كما تقدم من الامثلة من نحو جاء زيد راكبا فراكبا حال مشتقة من الركوب ومنتقلة غير لازمة وواقعة بعد تمام الكلام ونكرة وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلمية وقد يتخلف جميع ذلك فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى فانفروا ثبات فثبات

من المسوّغات المشار اليها بمفهوم قول الالفية

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه

(وقوله بمعنى متفرقين) أشار بهذا الى أنه ان كان غير مشتق فى اللفظ فهو مشتق فى المعنى وثبات حال من الواو فى فانفروا ومنصوب بالكسرة النائبة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم ويكثر الجمود فيما أشار اليه فى الالفية بقوله

ويكثر الجمود فى سعر وفى * مبدى تأوّل بلا تكلف

(وقوله وهو بمعنى منفردا) أشار بهذا الى ان الحال ان عرف لفظا فهو بمعنى النكرة واليه الاشارة بقول الالفية والحال ان عرّف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحدك اجتهد

(وقوله فكيف حال) أى من زيد وهى مبنية على الفتح لانها أشبهت الحرف فى المعنى الذى هو الاستفهام وخصت بالفتحة لخفتها ووجب تقديمها لان لها صدر الكلام والقاعدة فيها انها ان دخلت على جملة مستقلة كما هنا فهى حال وان دخلت على مفرد فهى خبر مقدم نحو كيف زيد (وقوله ومن تخلف تعريف الخ) أى بأن يأتى صاحب الحال نكرة وهذا مفهوم غالبا فى قول الالفية ولم ينكر غالبا الخ وقول أبى حيان ان هذا الحديث لا شاهد فيه لاحتمال ان يكون مرويا بالمعنى باطل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب التمييز﴾

هذا هو السادس من المنصوبات ويقال التمييز والمميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو لغة فصل الشئ من غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين واصطلاحا أشار اليه المصنف بقوله ﴿هو الاسم﴾ أى الصريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا أحد الوجوه التى خالف فيها التمييز الحال (قول الازهرى أو من النسب الخ) أشار بهذا الى ان فى كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت ويدل لهذا المقدر التمثيل بعد فيؤخذ منه أن التمييز قسمان تمييز ذات وتمييز نسبة وهو مذهب الجمهور ويمكن ابقاء كلام المصنف على ظاهره ويكون ماشيا على ما للرضى من أن التمييز لا يكون الا تمييز ذات والذات اما ملفوظ بها كقولك رطل زيتا أو مقدرة كقولك طاب محمد نفسا والاصل طاب شئ محمد فنفسا تمييز شئ المقدر فخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمنصوب المرفوع مطلقا والمجرور اذا لم يدل على مقدار مساحة أو وزن أو كيل نحو زيد من قولك غلام زيد فهو غير تمييز قطعا وان وقع بعد مساحة نحو شبر أرض أو بعد ما يدل على الوزن نحو رطل زيت أو الكيل نحو قفيز بر فهو تمييز مجرور بالاضافة الى ما قبله عملا بقول الالفية

وبعد ذى ونحوها اجرره اذا * أضفتها كمد حنطة غذا

فالاشارة تعود الى الثلاثة التى ذكرنا ويجوز نصبها أيضا وهو الاصل وقد مثل بها فى الالفية منصوبة حيث قال

كشبر ارضا وقفيز برا * ومنوين عسلا وتمرا

ويجوز أيضا جرها بمن عملا بقول الالفية * واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * وبما قررنا تعلم أن مفهوم المصنف فيه تفصيل فلا اعتراض به وخرج بالمفسر الخ الحال فانه مفسر لما انبهم من الهيئات كما علمت ثم ان هذا الحد غير مانع لدخول نعت النكرة المنصوبة نحو ركبت فرسا قصيرا أو طويلا والى تعريف التمييز أشار فى الالفية بقوله * اسم بمعنى من مبين نكره * ﴿نحو تصبب﴾ أى تحدر وسال ﴿وتفقأ بكر﴾ بفتح الباء وهو ولد الناقة أو الفتى من الابل وفسر الازهرى تفقأ بامتلأ وفسره غيره بتشقق وكلاهما غير ظاهر لان الاصل تفقأ شحم بكر فان فسرناه بامتلأ اقتضى ان الشحم هو الذات الممتلئة والغير هو الذى ملأها مع

بمعنى متفرقين حال جامدة ومن تخلف الانتقال هو الحق مصدقا فمصدقا حال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التنكير جاء زيد وحده فوحده حال معرفة وهو بمعنى منفردا ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف حال متقدمة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام أن يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله سواء توقف حصول الفائدة على الحال كما فى قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين أم لا نحو جاء زيد راكبا ومن تخلف تعريف صاحب الحال وصلى وراءه رجال قياما والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له فى المعنى ألا ترى أن راكبا فى قولنا جاء زيد راكبا وصف لزيد فى المعنى

﴿باب التمييز﴾

أى التفسير (التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات) أو من النسب فالثانى (نحو قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ) أى امتلأ (بكر شحما وطاب محمد نفسا)

فعرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد وشحما تمييز لابهام نسبة التفقؤ الى بكر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد وأصل الكلام تصبب
عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد فحوّل الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام فى النسبة فجىء بالمضاف الذى كان فاعلا
وجعل تمييزا والباعث على ذلك أن ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا أوقع فى النفس والناصب للتمييز فى هذه الامثلة هو الفعل
المسند الى الفاعل (و) مثال الاول أعنى تمييز الذوات نحو قولك (اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة) فغلاما تمييز للابهام الحاصل فى ذات عشرين ونعجة تمييز للابهام الحاصل فى ذات تسعين لان أسماء الاعداد مبهمة لكونها صالحة لكل معدود ومنه تمييز المقادير كرطل زيتا وقفيز برا وشبر أرضا وما أشبه ذلك والناصب للتمييز بعد الاعداد والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار (و) قوله (زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها) ليس من هذا القسم وانما هو من قسم تمييز النسبة فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا فى المعنى كما فى هذين المثالين ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زيد كرم أبوه وجمل وجهه لصح وانما قلنا انهما من باب تمييز النسبة لان الاصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك فحوّل الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وجعل
المضاف تمييزا فصار زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها فزيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق وعامل
بأكرم وأبا منصوب على التمييز وأجمل معطوف على أكرم ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجها تمييز (ولا يكون) التمييز (الا نكرة) خلافا
للكوفيين ولا حجة لهم فى قوله وطبت النفس لامكان حمل أل على الزيادة

ان الامر ليس كذلك لان الشحم هو الذى ملأ الذات ولا يصح تفسيره بتشقق لان المقصود بهذا الكلام الاخبار
عن سمنه ومن تشقق شحمه مات قاله الفيشى (وقوله فعرقا تمييز لابهام نسبة الخ) اعلم أن تمييز النسبة قسمان
محوّل عن أصل وغير محوّل والمحوّل أقسام ثلاثة محوّل عن الفاعل كهذه الامثلة فى كلام المصنف وقد بين
الازهرى أصلها وقرره أنت هنا ومنه واشتعل الرأس شيبا الاصل واشتعل شيب الرأس فحذف المضاف
الذى هو شيب وأقيم المضاف اليه الذى هو الرأس مقامه فارتفع ارتفاعه فوقع هنالك ابهام فى نسبة الاشتعال
للرأس فاتى بذلك المحذوف تمييزا محوّلا عن الفاعل الثانى أن يكون محوّلا عن المفعول نحو قول الله تعالى وفجرنا
الارض عيونا الاصل وفجرنا عيون الارض فحوّل الاسناد عن المضاف الذى هو عيون الى الارض الى آخر
ما مرّ مثله الثالث أن يكون محوّلا عن المبتدا كمثالى المصنف بعد بزيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها
وقد بين الازهرى أصلهما والقسم الثانى الذى لا تحويل فيه نحو زيد أكرم الناس رجلا فلا يمكن ان يكون
محوّلا عن شئ وأما تمييز الذات ويقال له تمييز مفرد فهو ما رفع ابهاما واقعا فى اسم قبله ويكون بعد العدد كمثالى
المصنف باشتريت عشرين الخ ومنه قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا وبعد المقادير مما دل على مساحة
أو وزن أو كيل كما مرّ أو ما جرى مجراها هذا حاصل التمييز من حيث هو (وقوله والباعث على ذلك) أى
على تحويل الاسناد (وقوله أن ذكر الشئ مبهما الخ) بيانه أنك لما قلت مثلا طاب محمد وقع هنالك ابهام فى
نسبة الطيب لمحمد هل من جهة الابوة أو البنوة أو النفس فتتشوف النفس لما يرفع الابهام فأتى بالتمييز رافعا له
(وقوله ومنه) أى من تمييز الذات وقد علمت ذلك فيؤخذ من هنا ومن قوله بعد والمقادير حيث عطفها على
الاعداد أن الاعداد ليست من المقادير وهو مذهب المحققين لان العدد لا يمكن فيه الا التحقيق فتقول ملكت
تسعين غلاما ولا تقول عندى مقدار تسعين رجلا بخلاف المقادير فانك تقول عندى رطل زيتا أو مقدار رطل
زيتا (وقوله ما يدل على عدد الخ) وهو لفظ عشرون أو ثلاثون مثلا ولفظ ما دال على المقادير كرطل وشبر والى
ذلك أشار فى الالفية بقوله * ينصب تمييزا بما قد فسره * ﴿وزيد أكرم منك﴾ (قول الازهرى فكان
حقه أن يقدم الخ) قد يقال ان المصنف أخر هذا الى هنا لان فى نصبه شرطا خاصا به وصرح به الازهرى فى
قوله وشرط نصب التمييز الخ (وقوله ألا ترى الخ) هذا علامة لكون التمييز فاعلا فى المعنى فلو لم يكن التمييز فاعلا
فى المعنى بان كان لا يصح فيه ما ذكر فيجب جره باضافة أفعل اليه نحو أنت أفضل رجل اذ لا يصح أن تقول أنت
فضل رجل لانه لا معنى له وفى الالفية * والفاعل المعنى انصبن بأفعلا * ﴿ولا يكون الا نكرة﴾ علته
ما مرّ فى الحال (قوله وطبت النفس الخ) هذا بعض بيت قاله راشد اليشكرى والبيت كله

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

﴿تتمة﴾ يشترك الحال والتمييز فى أمور خمسة كونهما اسمين نكرتين فضلتين منصوبين رافعين للابهام
ويفترقان فى أمور سبعة كون الحال قد تكون جملة والتمييز لا يكون الا مفردا والحال قد يتوقف المعنى عليه
كلاعبين فى الآية المارة والتمييز لا يتوقف المعنى عليه والحال مبين للهيئة والتمييز مبين للذات والحال قد
تتعدد وفى الالفية * والحال قد يجىء ذا تعدد * والتمييز لا يتعدد والحال قد تتقدم على عاملها المتصرف
كما مرّ والتمييز لا يتقدم الا على الفعل المتصرف بقلة وفى الالفية

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

والحال مشتقة والتمييز جامد والحال تكون مؤكدة نحو ولى مدبرا وفي الألفية

* وعامل الحال بها قد أكدا * والتمييز لا يكون للتوكيد والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب الاستثناء﴾

هذا هو السابع من المنصوبات والاستثناء مصدر استثنى يستثني استثناء والمصدر معنى من المعاني والذي ينصب انما هو اللفظ المستثنى وأجيب بأن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول (قول الازهري وهو الاخراج الخ) المراد بالاخراج أن السامع قبل ذكر المستثنى كان يتوهم انه داخل في حكم المستثنى منه فلما استثناه المتكلم علم السامع ان المتكلم لم يقصد دخوله فيما قبل الاداة وليس المراد أن المتكلم قصد ادخال المستثنى في الحكم ثم أخرجه لان هذا تناقض وتكاذب ثم الاخراج جنس يصدق بجميع المخرجات فيصدق بالاخراج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه فأخرج الثلثين وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة فأخرج الكافرة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب فأخرج غير المحارب وبالاستثناء نحو قام القوم الا زيدا فأخرج زيدا من القوم (وقوله بالا أو احدى الخ) مخرج لما عدا المخرج بالاستثناء (وقوله ما الخ) في محل نصب مفعول بالاخراج بناء على جواز اعمال المصدر المحلى بأل وهي واقعة على المستثنى (وقوله لولاه الخ) لولا حرف جر والضمير مجرور بها واقع موقع ضمير الرفع الذي هو لفظ هو المبتدأ والخبر محذوف وفي الالفية

* وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم والتقدير لولا هو أي الاخراج موجود هذا مذهب سيبويه وقال الاخفش لولا غير جارة والضمير في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف والاول أولى لانها لو كانت غير جارة لاتى من أول الامر معها بضمير الرفع (وقوله لدخل) فاعل دخل يعود على ما أي لتوهم السامع دخول المستثنى في حكم ما قبل اداة الاستثناء (وقوله في الكلام السابق) أي في منطوقه أو مفهومه فالاول اذا كان الاستثناء متصلا والثاني اذا كان منقطعا وذلك انك اذا قلت جاء القوم فهم من الكلام انه جاء كل ما يتبعهم ومن جملة ما يتبعهم حمار كأن السامع ينتظر مجيئه مثلا فرفعت هذا المفهوم بقولك الا حمارا فيكون حد الازهري حينئذ شاملا للمستثنى المتصل والمنقطع فالمتصل ما كان من جنس المستثنى منه نحو قام القوم الا زيدا فزيدا من جنس القوم والمنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه كالحمار في المثال السابق فليس من جنس القوم (وقوله أي أدواته) المراد بالادوات الآلات ﴿ثمانية﴾ باعتبار جعل كل لغة من لغات سوى أداة مستقلة والا فهي ستة (قول الازهري تغليبا) أي فيما يقع الاستثناء به لان الاستثناء غالبا انما يقع بالا وهي حرف لا في الادوات اذ لا تغليب فيها لان الاسماء أربعة والحروف أربعة (وقوله وهي في الحقيقة) أي في نفس الامر (وقوله ثلاثة أقسام) أي باعتبار ما هو مذكور في هذا الكتاب والا فهي أربعة أقسام بزيادة ما يكون فعلا خالصا وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما لا يكون الا منصوبا على أنه خبرهما ﴿ينصب اذا كان الخ﴾ وجوب النصب عام في المتصل والمنقطع وكان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثال للمنقطع لكن خص المتصل تقريبا على المبتدئ والى وجوب نصب الموجب التام أشار في الالفية بقوله * ما استثنت الا مع تمام ينتصب اذ في كلام ابن مالك حذف الواو مع ما عطفت تقديره بعد تمام وايجاب ويدل لهذا المحذوف قوله بعد وبعد نفي أو كنفي الخ ﴿وان كان الكلام منفيا﴾ (قول الازهري بان تقدم عليه نفي أو شبهه) أي وهو النهي والاستفهام وقد مثل للنفي ومثال النهي لا يقم أحد الا زيد ومثال الاستفهام هل قام أحد الا زيد ﴿جاز فيه البدل﴾ بل هو الراجح كما نص عليه في الالفية بعد وهذا ان كان الاستثناء متصلا فان كان منقطعا

﴿باب الاستثناء﴾ (هو الاخراج بالا أو احدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق (وحروف استثناء) أي أدواته (ثمانية) وسماها حروفا تغليبا (وهي) في الحقيقة ثلاثة أقسام حرف باتفاق وهو (الا) واسم باتفاق (و) هو (غير وسوى) كرضى (وسوى) كهدى (وسواء) كسماء ومتردد بين الفعلية والحرفية (و) هو (خلا وعدا وحاشى) وللمستثنى بهذه الادوات حالات (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام) قبلها (تاما موجبا) والمراد بالتام أن يذكر فيه المستثنى منه والمراد بالموجب بفتح الجيم ما لا يسبقه نفي ولا شبهه وذلك (نحو قولك قام القوم الا زيدا) فقام فعل ماض والقوم فاعل والا حرف استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (ومثله) خرج الناس الا عمرا) فخرج فعل ماض والناس فاعل والا حرف استثناء وعمرا منصوب بالا على الاستثناء والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب أما كونه تاما فلذكر المستثنى منه وهو القوم في المثال الاول والناس في المثال الثاني وأما كونه موجبا فلأنه لم يسبق بنفي ولا شبهه (وان كان الكلام) الذي قبل الا (منفيا) بأن تقدم عليه نفي أو شبهه وكان (تاما) بأن ذكر المستثنى منه (جاز فيه) أي في المستثنى (البدل) من المستثنى منه بدل بعض من كل سواء كان المستثنى منه مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا (و) جاز فيه أيضا (النصب) بالا

(على الاستثناء نحو) قولك (ماقام القوم الا زيد) بالرفع على البدل من القوم ويجب فى بدل البعض من الكل اتصاله بضمير المبدل منه لفظا أو تقديرا وهو هنا مقدر وتقديره الا زيد منهم (و) يجوز (الا زيدا) بالنصب على الاستثناء ونحو قولك مامررت بالقوم الا زيد بالجر على البدل والا زيدا بالنصب على الاستثناء ونحو مارأيت القوم الا زيدا بالنصب لاغير سواء جعلته بدلا من المنصوب أو منصوبا بالا على الاستثناء ويظهر أثر الاحتمالين فى الناصب له ماهو فى تقدير الضمير وعدمه فعلى تقدير أن يكون بدلا فالناصب له رأيت مقدرا بناء على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الصحيح ويجب

تقدير الضمير معه على مامرّ وعلى تقدير أن يكون منصوبا على الاستثناء يكون الناصب له الا على الصحيح عند ابن مالك ولايحتاج الى تقدير ضمير (وان كان الكلام ناقصا) بأن لم يذكر المستثنى منه (منفيا) بأن تقدّم عليه نفى أوشبهه (كان) المستثنى (على حسب العوامل) المقتضية له من رفع ونصب وخفض وألغى عمل الا فان كان ماقبل الا يطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية (نحو ماقام الا زيد) فزيد مرفوع على الفاعلية بقام والا ملغاة (و) ان كان ماقبل الا يطلب مفعولا نصبت المستثنى على المفعولية نحو (ماضربت الا زيدا) فزيدا منصوب على المفعولية بضرب والا ملغاة (و) أن كان ماقبل الا يطلب جارا ومجرورا يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو (مامررت الا بزيد) فزيد مخفوض بالباء متعلق بمر والا ملغاة ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ماقبل الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها هذا حكم المستثنى بالا

(و) أما (المستثنى بغير وسوى) بكسر السين (وسوى) بضمها مع القصر فيهما (وسواء) بالمد وفتح السين أفصح من كسرها فهو (نحو
(مجرور) باضافة غير وسوى وسوى وسواء اليه (لاغير) أى لايجوز فيه غير الجر وحذف ما أضيف اليه غير وبناؤها على الضم تشبيها بقبل وبعد وتعطى غير وسوى وسوى وسواء مايعطاه الاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال ومن جواز الاتباع بعد التام المنفى ومن الاجراء على حسب العوامل فى الناقص المنفى (والمستثنى بخلا وعدا وحاشى يجوز نصبه وجره) على تقدير

بأن كان لايمكن تسلط العامل على مابعد الا وجب النصب على الاستثناء اتفاقا من سائر العرب نحو مازاد هذا المال الا النقص فلايصح رفع النقص على البدلية لان البدل على نية تكرار العامل والعامل المكرر هو زاد ولايصح تسلطه على النقص لفساد المعنى فلا يقال زاد النقص وان أمكن تسلط العامل على مابعد الا نحو ماجاء أحد الا حمارا فاهل الحجاز يوجبون النصب أيضا وبنو تميم يرجحونه والى حكم وقوع المستثنى مطلقا بعد نفى أوشبهه أشار فى الالفية بقوله

و بعد نفى أوكنفى انتخب   اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع

(وقوله على الصحيح عند ابن مالك) هو المأخوذ من نسبة الاستثناء للا فى قوله فى الالفيه

* ما استثنت الا * ﴿على حسب العوامل﴾ (قول الازهرى وألغى عمل الا) وأما معناها فهو معتبر وهكذا يقال فيما بعد ﴿مامررت الا بزيد﴾ (قول الازهرى ويسمى الاستثناء حينئذ) أى حين اذ كان ناقصا منفيا (وقوله لان ماقبل الا الخ) ما واقعة على العامل ومعنى تفريغه انه لم يجد معمولا قبل الا يشتغل به فى اللفظ واما فى التقدير فما بعد الا بدل من مقدر فأصل قولك ماقام الا زيد ماقام أحد الا زيد ويؤخذ من هذا أن العامل هو المفرغ فتسميتهم الاستثناء مفرغا مجاز والى الاستثناء المفرغ أشار فى الالفية بقوله

وان يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو الا عدما

﴿لاغير﴾ (قول الازهرى تشبيها بقبل وبعد) وجه الشبه ابهام الجميع وحذف المضاف اليه ونية معناه فى كل وهذه هى صورة البناء المشار اليها بقول الالفية

واضمم بناء غيرا ان عدمت ما * له أضيف ناويا ما عدما

وقد نص ابن هشام على ان قولهم لاغير لحن وأجازه غيره ثم اختلفوا فى لا الداخلة على غير فقيل عاملة عمل ليس وغير اسمها مبنى لما مر وخبرها محذوف والتقدير ليس غير الجر موجودا وقيل عاملة عمل ان وغير فى محل نصب اسمها وخبرها محذوف أى موجود بالرفع (وقوله لكن على الحال الخ) معناه ان غير ومابعدها اذا نصبت فانها تنصب على الحال نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الحال وقام القوم غير حمار (وقوله ومن جواز الاتباع الخ) نحو ماقام أحد غير زيد فان رفعت غير كان بدلا من أحد وان نصبته فعلى الحال (وقوله ومن الاجراء على حسب العوامل) فان كان العامل يطلب الرفع رفعت غير نحو ماقام غير زيد وان كان العامل يطلب النصب نصب نحو مارأيت غير زيد وان كان يطلب الجر جر نحو مامررت بغير زيد والى غير وسوى بلغاتها أشار فى الالفية بقوله

واستثن مجرورا بغير معربا * لما لمستثنى بالا نسبا
ولسوى سوى سواء اجعلا * على الاصح ما لغير جعلا

الحرفية والفعلية (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب على أن خلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا وزيدا مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا عمرا) بالنصب على أن عدا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا وعمرا مفعول به (و) عدا (عمرو) بالجر على أن عدا حرف جر وعمرو مجرور بعدا (وحاشى زيدا وزيد) بالنصب والجر على وزان ما قبله

﴿باب لا﴾

النافية للجنس * (اعلم) بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم (أن لا تنصب النكرات) وجوبا لفظا أو محلا (بغير تنوين إذا باشرت) لا (النكرة) بأن لم يفصل بينهما فاصل (ولم تتكرر لا) فتنصب النكرة لفظا إذا كانت النكرة مضافة لمثلها نحو لا غلام سفر حاضر وتنصب النكرة محلا إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها (نحو لا رجل في الدار) فلا حرف نفي ورجل اسمها مبني معها على الفتح وموضعه نصب بلا وفي الدار خبرها وذهبت طائفة من البصريين إلى أن رجل ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين وهو ظاهر كلام المصنف ونسب إلى سيبويه هذا إذا باشرت لا النكرة (فإن لم تباشرها) بأن فصل بينهما بفاصل أو دخلت لا على معرفة (وجب الرفع) على الابتداء (ووجب) عند غير المبرد وابن كيسان (تكرار لا نحو لا في الدار رجل ولا امرأة) ويجوز لا زيد في الدار ولا عمرو (وإن تكررت) لا مع مباشرة النكرة (جاز إعمالها وإلغاؤها فإن شئت قلت) على الإعمال (لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها أو نصبها (وإن شئت قلت) على الإلغاء (لا رجل في الدار ولا امرأة)

﴿نحو قام القوم﴾ (قول الأزهري وفاعله ضمير مستتر فيه) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق كأنه قال قام القوم خلا بعضهم زيدا وإنما وجب استتار الفاعل بهذه الأفعال ليكون المستثنى متصلا بأداته فيكون تشبيها بالمستثنى بإلا وإلى حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشى مع زيادة ليس ولا يكون أشار في الألفية بقوله

واستثن ناصبا بليس وخلا * وبعدا وبيكون بعد لا

إلى آخر الأبيات الثلاثة بعد هذا البيت

﴿باب لا﴾

هذا هو الثامن من المنصوبات وهو على حذف مضاف تقديره هذا باب منصوب لا لأن كلامنا في المنصوبات ثم الأصل في لا أن لا تعمل شيئا لعدم اختصاصها بالأسماء لكن حملوها على إن فلا لتوكيد النفي وإن لتأكيد الإيجاب والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره (قول الأزهري النافية للجنس) أي النافية لحكمه لا له فإذا قلت لا رجل في الدار دل على نفي الكينونة عن جنس الرجال لا عن الذوات إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفى بالأداة وإنما تنفى بها المعاني ثم إن لا على قسمين تارة تكون عاملة عمل ليس وتارة تكون عاملة عمل إن فالعاملة عمل إن لا تكون إلا لنفي الجنس نصا فإذا قلت لا رجل في الدار فالمراد نفي هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد فلا يصح أن تقول بعد ذلك بل رجلان والعاملة عمل ليس تحتمل نفي الوحدة والجنس وغلط من قال إنها لا تكون إلا لنفي الوحدة فيخرج بالنافية الزائدة والناهية وبالجنس العاطفة ولا بد من زيادة نصا لإخراج العاملة عمل ليس ﴿اعلم﴾ إنما أمرك بالعلم هنا فقط مع أن المطلوب من الإنسان أن يعلم جميع ما في الكتاب إشارة إلى أنه أراد أن يذكر أمرا صعبا فتفطن له ﴿تنصب النكرات﴾ (قول الأزهري وجوبا) قيد به لأجل قول المصنف ولم تتكرر لا وأما إن كررت فإنه يجوز الرفع والنصب وهذا مبني على أن لا إذا لم تتكرر وجب إعمالها عمل إن والحق أنه يجوز إعمالها عمل ليس مطلقا مفردة أو مكررة وإلى عمل لا عمل إن أشار في الألفية بقوله

عمل إن اجعل للا في نكره * مفردة جاءتك أو مكرره

(وقوله لفظا أو محلا) هذا تعميم للحكم وفيه إجمال لكنه بينه بعد وليس المراد بقوله لفظا أنه ينصب اللفظ فقط دون المحل بل ينصب لفظه ومحله وإنما عبر بذلك لأجل أن الثاني إنما ينصب محله بغير تنوين لكن ذلك مخصوص بغير الشبيه بالمضاف وأما الشبيه به فينون كما سيذكره ﴿إذا باشرت النكرة﴾ من جملة الشروط أن لا يدخل عليها حرف جر وإلا حكم بزيادتها ووجب جر ما بعدها نحو جئتك بلا زاد فزاد مجرور بالباء (قول الأزهري إذا كانت النكرة مضافة الخ) أي أو شبيهة بالمضافة في اتصال اسمها بشيء مفهم ذلك الشيء تمام المعنى كما سيعرفه الأزهري في الباب بعد وكان ينبغي أن يقدمه هنا وقد ذكره هنا دون تعريف في قوله وشبهها نحو لا طالعا جبلا في الدار ولا مارا بزيد عندنا ولعله خص المضاف لأجل قول المصنف بغير تنوين لأن الشبيه بالمضاف منون وإلى المضاف والشبيه به أشار في الألفية بقوله * فانصب بها مضافا أو مضارعه *

﴿لا رجل في الدار﴾ (قول الأزهري وهو ظاهر كلام المصنف) أي حيث عبر بتنصب الذي هو من ألقاب الإعراب لكن الأزهري لم يقرره على ظاهره بل قرره على ما للجمهور حيث زاد فيما سبق أو محلا وحمل مثال المصنف بلا رجل الخ عليه ﴿ووجب تكرار لا﴾ أي في صورتي عدم مباشرتها النكرة ودخولها على معرفة

وانما وجب التكرار لانها لما دخلت على المعرفة فلا يمكن أن تكون لنفى الجنس بخبر واكسرها بتكرارها ولانها لما فصلت من النكرة لم تبق لنفى الجنس بخبر واكسرها أيضا بالتكرار (وقوله خمسة أوجه الخ) هى المشار اليها بقول الالفية

وركب المفرد فاتحا كلا * حولا ولا قوة والثان اجعلا
مرفوعا اومنصوبا اومركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا

(وقوله وتوجيه كل الخ) حاصله بتقريب الثلاث فتحهما فلا عاملة عمل ان فيهما وان نصبت الثانى مع فتح الاول فالثانى معطوف على محل اسم لا لان محله نصب بلا ولا الثانية زائدة وان رفعته مع فتح الاول فهو معطوف على محل لا مع اسمها لانها فى محل رفع بالابتداء عند سيبويه ولا الثانية زائدة أو على ان الثانية عاملة عمل ليس وان رفعتهما فهما مبتدآن ولا زائدة للنفى فيهما أو مرفوعان على ان لا عاملة فيهما عمل ليس أو أحدهما مبتدأ والآخر مرفوع على ان لا عاملة عمل ليس وان رفع الاول وفتح الثانى فالاول اما مبتدأ أو لا عاملة عمل ليس وأما الثانى فلا عاملة عمل ان ولا يجوز نصب الثانى مع رفع الاول لان نصبه بالعطف على محل اسم لا وقد علمت أن محله هنا رفع بالابتداء أو على انها عاملة عمل ليس فلا وجه له والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب المنادى﴾

هذا هو التاسع من المنصوبات والمنادى فى الاصل اسم مفعول وهو مشتق من النداء بكسر النون والمد وهو الافصح ويقال النداء بالكسر والقصر وهى تليها ويقال النداء بالضم والمد وهى أضعفها (قول الازهرى بفتح الدال) احترازا من المنادى بكسر الدال اسم فاعل فهو الشخص الذى يطلب الاقبال ﴿المنادى﴾ (قول الازهرى هو المطلوب اقباله الخ) هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه وكلام النحاة انما هو فى الالفاظ ولو أراد تعريف اللفظ لقال هو الاسم الذى يدخل عليه يا أو احدى أخواتها ويؤخذ من قوله المطلوب اقباله أنه لا ينادى الا العاقل أو ما هو منزل منزلته (وقوله أو احدى أخواتها الخ) اعلم أن المنادى تارة يكون بعيدا أو ما فى حكمه كالساهى والنائم وينادى بأحد حروف خمسة عملا بقول الالفية

وللمنادى الناء أو كالناء يا * وأى وآ كذا أيا ثم هيا

وتارة يكون قريبا وينادى بالهمزة وحدها دون مدو اليه الاشارة بقول الالفية والهمز للدانى وقد يكون مندوبا فينادى بوا مطلقا أو يا عند أمن اللبس وفى الالفية

ووا لمن ندب * أو يا وغير وا لدى اللبس اجتنب

﴿والنكرة غير المقصودة﴾ (قول الازهرى بالذات الخ) أشار به الى الجواب عما يقال انه لا ينادى الا ما قصد فكيف يقال انها غير مقصودة وحاصل الجواب أن يقال النكرة باعتبار قصد فرد واحد منها هى مقصودة بالنداء وباعتبار كون الفرد غير معين فهى غير مقصودة فانفكت الجهة ﴿والمشبه بالمضاف﴾ (قول الازهرى وهو ما اتصل الخ) ما نكرة موصوفة بمعنى لفظ فى محل رفع خبر هو وجملة اتصل فى محل رفع صفتها وشئ أى لفظ فاعل اتصل ومن تمام على حذف مضاف بين الجار والمجرور والتقدير والشبيه بالمضاف هو اللفظ الذى اتصل به لفظ آخر من مفهوم تمام معنى اللفظ الاول وهذا أولى من جعل ما واقعة على المعنى فلكونه عمل فيما بعده كالمضاف عمل فى المضاف اليه وكون ما بعده من تمام معناه كالمضاف اليه فهو من تمام المضاف سمى شبيها بالمضاف ﴿فأما المفرد العلم﴾ محل تعيين بناء المفرد العلم على الضم ما لم يكن موصوفا

برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها والحاصل أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه ثلاثة مع فتح النكرة الاولى واثنان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور فى المطولات

﴿باب المنادى﴾

بفتح الدال (المنادى) هو المطلوب اقباله بيا أو احدى أخواتها وهو (خمسة أنواع المفرد العلم) والمراد بالمفرد هنا وفى باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيها به (والنكرة المقصودة) بالنداء دون غيرها (والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من أفرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان

على الضم من غير تنوين) في حالة الاختيار فمثال المفرد العلم (نحو يازيدو) مثال النكرة المقصودة نحو (يارجل) لمعين هذا اذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة فان كانت موصوفة فالعرب تؤثر نصبها على ضمها يقولون يارجلا كريما أقبل ومنه الحديث ياعظيما يرجى لكل عظيم نقله ابن مالك عن الفراء وأقره (والثلاثة الباقية) التي هي النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف (منصوبة) وجوبا (لاغير) أي لايجوز فيها غير النصب * مثال النكرة غير المقصودة قول الواعظ ياغافلا والموت يطلبه اذلم يقصد غافلا بعينه ومثال المضاف ياعبدالله ومثال المشبه بالمضاف ياحسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويارفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك

يا ابن مضاف الى علم والاجازفي العلم وجهان البناء على الضم والنصب نحو زيد من قولك أزيد بن سعيد والى ذلك الاشارة بقول الألفية

ونحو زيد ضم وافتحن من * نحو أزيد بن سعيد لاتهن

﴿على الضم﴾ أي أو نائبه ففي كلامه حذف الواو مع ما عطفت ليشمل المبني على الالف نحو يازيدان والمبني على الواو نحو يازيدون وعبارة الألفية شاملة للضم ونائبه اذ قال مؤلفها

وابن المعرف المنادى المفردا * على الذي في رفعه قد عهدا

﴿فان قلت﴾ ما وجه بناء المفرد العلم وما وجه بنائه على الحركة وما وجه كونها خصوص ضمة ﴿قلت﴾ بني لشبهه بضمير المخاطب في الافراد والتعريف والخطاب وبني على حركة تنبيها على أن البناء عارض وبني على خصوص الضم لانه لو بني على الفتح أو الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم في لغة من لغاته ﴿لا يقال﴾ في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لغة البناء على الضم ومنه قراءة قل رب احكم بضم الباء فبناء المنادى على الضم يلتبس بها ﴿لانا نقول﴾ لما كانت لغة الضم في المضاف الى ياء المتكلم أضعف اللغات لم يعتبر اللبس بها وحملت النكرة المقصودة على المفرد العلم ثم ان الضم الذي يبني عليه تارة يكون ملفوظا كما في يازيد وتارة يكون مقدرا كما في المبني قبل النداء نحو ياسيبويه وفي الألفية

وانوا انضمام ما بنوا قبل الندا * وليجر مجرى ذي بناء جددا

(قول الازهري في حالة الاختيار) أي وأما في حالة الضرورة فيجوز تنوينه واذا نون فللشاعر بناؤه على الضم ونصبه لانهما مرويان فمن المبني على الضم مع التنوين قوله سلام الله يامطر عليها * فنون مطر مع ضمه ومن سماعه منصوبا قوله * ياعديا لقد وقتك الاواقي * فنون عديا ونصبه والى ذلك الاشارة بقول الألفية واضمم أوانصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا

﴿يارجل﴾ (وقول الازهري لمعين) أي حال كونه مقولا لمعين وانما قيد به لانه اذا كان لغير معين فهو نكرة غير مقصودة فيجب نصبه (وقوله فالعرب تؤثر نصبها على ضمها) تؤثر بسكون الواو بمعنى تختار ثم ما مشى عليه الازهري هو الذي عليه الكسائي وظاهر التسهيل والذي للازهري والجمهور تعيين النصب (وقوله يارجلا كريما) ﴿ان قلت﴾ فيه وصف المعرفة الذي هو رجل المعرف بالقصد والاقبال بالنكرة وهي كريم ﴿قلت﴾ أجيب عنه بان النكرة المقصودة صارت في هذه الحالة كانها غير معرفة نظرا الى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وان كانت في المعنى معرفة بالقصد وانما اعتبر اللفظ دون المعنى لان اللفظ أقوى (وقوله يرجى لكل عظيم) محل جواز الوجهين اذا أعربت الجملة صفة فان أعربت حالا وجب نصب المنادى لانه يصير حينئذ شبيها بالمضاف ﴿منصوبة﴾ أي لفظا أو محلا والا فالمفرد العلم والنكرة المقصودة منصوبان في المحل أيضا بفعل قام مقامه حرف النداء وانما وجب نصب هذه الثلاثة لعدم شبهها بضمير المخاطب لان المضاف والمضاف اليه كلمتان والضمير كلمة وأما الشبيه به فهو كالمضاف والمضاف اليه وأما النكرة الغير المقصودة فلم تشبه الضمير أصلا لانها نكرة وهو معرفة (وقوله فيمن سميته بذلك) أي بكل من المعطوف والمعطوف عليه ونصب الجزء الاول لانه شبيه بالمضاف ونصب الثاني لانه معطوف على الاول باعتبار الاصل وقبل العلمية وأما الآن فهو جزء من العلم ومفهوم فيمن سميته بذلك انك اذا ناديت جماعة هذه عدتها فليس الحكم وجوب النصب مطلقا بل اذا كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضا لانها نكرة غير مقصودة وان كانت معينة ضممت الاول وقرنت الثاني بأل ونصبته أو رفعته فان أعدت معه يا وجب حذف أل وبناؤه على الواو هذا حاصل ما لابن هشام وانتقده بعض من حشى عليه انظر ذلك في حاشيتنا على المكودي والله

﴿باب المفعول من أجله﴾ ويسمى المفعول له والمفعول لاجله (وهو الاسم) المصدر (المنصوب الذى يذكر) علة و(بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله (نحو قولك قام زيد اجلالا لعمرو) فاجلالا مصدر منصوب ذكر علة وسببا لوقوع الفعل الصادر من زيد فان سبب قيام زيد لعمرو هو اجلاله ٩٤ وتعظيمه واعرابه قام زيد فعل وفاعل واجلالا مفعول لاجله ولعمرو جار ومجرور متعلق باجلالا (وقصدتك ابتغاء معروفك) فابتغاء مصدر منصوب ذكر علة لبيان سبب القصد واعرابه قصدتك فعل وفاعل ومفعول وابتغاء مفعول لاجله ومعروفك مضاف اليه ونبه بهذين المثالين على أنه لافرق فى ذلك بين الفعل المتعدى واللازم ولا بين المصدر المضاف وغيره

﴿باب المفعول معه﴾

المفعول معه (هو الاسم المنصوب) بعد واو المعية (الذى يذكر لبيان من فعل معه الفعل) أى المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل (نحو قولك جاء الامير والجيش) فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الامير فى المجىء (واستوى الماء والخشبة) فالخشبة اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الماء فى الاستواء ونبه بهذين المثالين على أن المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه على ماقبله كالجيش وقد لا يجوز كالخشبة (وأما خبر كان و) خبر (أخواتها) نحو كان زيد قائما (واسم ان و) اسم (أخواتها) نحو ان زيدا قائم (فقد تقدم ذكرهما فى المرفوعات) استطرادا عقب باب المبتدا والخبر فلا حاجة الى اعادتهما

سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب المفعول من أجله﴾

هذا هو العاشر من المنصوبات (قول الازهرى ويسمى المفعول له الخ) أشار بهذا الى ان له أسماء ثلاثة ومعناها واحد ﴿هو الاسم﴾ (قول الازهرى المصدر) أشار بهذا الى انه لا يكون الا مصدرا ويخرج به نحو جئتك السمن والعسل فلا يجوز نصبهما لانهما اسماء عين ﴿المنصوب﴾ أبهم ناصبه ليكون كلامه جاريا على الخلاف ومذهب الجمهور انه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وقال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق ﴿الذى يذكر بيانا﴾ احترازا مما اذا كان مصدرا منصوبا لكنه لا يفيد التعليل نحو ضربته ضربا فهو مفعول مطلق وهذا التعريف مثل قول الألفية ينصب مفعولا له المصدر ان * أبان تعليلا

ومن جملة الشروط ان يكون معناه راجعا للقلب فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر لان القراءة من أفعال اللسان والقتل من أفعال اليد ومن جملة الشروط اتحاد وقته ووقت عامله وفاعلهما وفى الألفية وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا وهذه الشروط الباقية مأخوذة من مثالى المصنف والشروط ليست فى وجوب النصب بل فى جوازه وفى الألفية وليس يمتنع * مع الشروط وان اختل واحد منها وجب الجر وفى الألفية وان شرط فقد * فاجرره باللام (قول الازهرى بين الفعل المتعدى) كالمثال الثانى (وقوله واللازم) كالمثال الاول (وقوله المصدر المضاف) كالمثال الثانى (وقوله وغيره) كالمثال الاول

﴿باب المفعول معه﴾

هذا هو الحادى عشر من المنصوبات ﴿هو الاسم﴾ أى الصريح لان المفعول معه لا يكون الا اسما صريحا وأطلق فيه فيشمل المفرد والمثنى والمجموع وأخرج به الفعل الواقع بعد واو المعية نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن والجملة الواقعة بعد واو المعية نحو سرت والنهار مضى ﴿المنصوب﴾ أبهم ناصبه والحق ان ناصبه الفعل وما أشبهه لا بالواو وفى الألفية

بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق

وخرج به المرفوع نحو اشترك زيد وعمرو والمجرور نحو جلست بين زيد وعمرو (قول الازهرى بعد واو المعية) أى الدالة على المصاحبة من غير اشتراط تشريك فى الحكم وهو مخرج لسائر الاسماء المنصوبات والى تعريفه أشار فى الألفية بقوله * ينصب تالى الواو مفعولا معه * ﴿لبيان من فعل معه الفعل﴾ أى لبيان الذات التى صاحبت الفاعل الذى قبل الواو فى الفعل اللغوى وهو كالمجىء والسير هذا معنى كلام الازهرى ﴿واستوى﴾ معنى استوى ارتفع أى ارتفع الماء حتى وصل الى الخشبة وصاحبها فى الارتفاع والخشبة مقياس معلوم يعرف به أهل مصر قدر ارتفاع الماء وقت زيادته فى النيل (وقوله قد يجوز عطفه على ماقبله الخ) اعلم ان الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات أولها جواز العطف والنصب على المعية

والمختار

(وكذلك التوابع) المنصوبة (قد تقدمت هنالك) فى أبواب أربعة عقب النواسخ ومن جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا ومثاله فى النعت رأيت زيدا العاقل وفى العطف رأيت زيدا وعمرا وفى التوكيد رأيت زيدا نفسه وفى البدل رأيت زيدا أخاك وما أشبه ذلك

والمختار العطف نحو جاء الامير والجيش فيجوز في الجيش الرفع والنصب والمختار الرفع لانه الاصل وقد أمكن بلاضعف وفي الألفية * والعطف ان يمكن بلاضعف أحق * ثانيها جواز الوجهين والراجح النصب على المعية اضعف العطف نحو قمت وزيدا فيجوز الرفع والنصب والمختار النصب وفي الألفية

* والنصب مختار لدى ضعف النسق * ووجه ضعف النصب انه يلزم عليه العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون فصل وهو ضعيف ثالثها وجوب النصب على المعية نحو استوى الماء والخشبة فلا يجوز الرفع في الخشبة لفساد المعنى لاقتضائه ان الخشبة ترتفع مع ان الخشبة لازمة في موضعها وفي الألفية

* والنصب ان لم يجز العطف يجب * رابعها ما يتعين فيه العطف نحو اشترك زيد وعمرو فلا يجوز نصب عمرو لانه يصير فضلة يصح الاستغناء عنها مع ان الاشتراك من الامور النسبية التي لا تقوم الا بين اثنين فاكثر ولم يذكر ابن مالك هذا القسم في باب المفعول معه خامسها ما لا يصح فيه الرفع ولا النصب على المعية نحو

* علفتها تبنا وماء باردا * فلا يصح ان يكون وماء معطوفا على تبنا لان الماء لا يعلف وانما يشرب ولا يصح ان يكون مفعولا معه لان الماء لا يكون مع التبن دفعة واحدة فوجب ان يكون ماء معمولا لمحذوف تقديره وسقيتها وفي الألفية * أو اعتقد اضمار عامل تصب * وقيل يؤول علفتها بعامل يصح تسلطه على التبن والماء كناولتها وحينئذ فلا حذف والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب مخفوضات الاسماء﴾

قد مر أن الاسماء مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث والمخفوضات جمع مخفوض اسم مفعول من خفضه يخفضه اذا أنزله من أعلى الى أسفل والخفض اصطلاحا كما مر تغيير مخصوص علامته كسرة أو ما ناب منابها بناء على ان الاعراب معنوي وعلى أنه لفظي هو نفس الكسرة ونفس ما ناب منابها واضافة مخفوضات للاسماء اما للبيان أي مخفوضات هي الاسماء أو على معنى من أي من الاسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أي الاسماء المخفوضات وعلى كل فهي للبيان لا للاحتراز كما قال الازهري لان المخفوضات لا تكون الا من الاسماء ﴿المخفوضات﴾ (قول الازهري المشهورة) احترازا من غير المشهورة وذلك نوعان مخفوض بالمجاورة ومخفوض بالتوهم وقد مر اصدر الكتاب عند قوله بالخفض الخ فراجع ذلك ﴿ومخفوض بالاضافة﴾ الاضافة لغة مطلق الاسناد تقول أضفت ظهري الى الحائط أي أسندته اليه ومنها اشتق الضيف لانه يسند الى من ينزل عنده وأصلها الضياف بكسر الهمزة فنقلوا حركة الياء الى الساكن قبلها فانقلبت الياء ألفا فاجتمع ألفان حذفت احداهما وعوض منها هاء التأنيث واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الثاني منها أبدا فنسبة جنس وتقييدية مخرج للاسنادية كزيد قائم وبين اسمين مخرج للتقييدية التي بين الحال وعاملها نحو جاء زيد راكبا فانها بين فعل واسم وتوجب جر الثاني مخرج لنعتي المرفوع والمنصوب وأبدا مخرج لنعت المجرور فان جره غير دائم لفقده عند الرفع والنصب ثم ظاهر عبارة المصنف ان الاضافة هي العاملة الجر في المضاف اليه وهو قول من أقوال ثلاثة ثانيها انه الحرف الذي هي على نيته ثالثها المضاف وهو المشهور المأخوذ من مواضع من الألفية منها قوله

* كذاك حذف ما بوصف خفضا * ومنها قوله في الاضافة * وألزموا اضافة لدن فجر * نكرة ومنها قوله في اعمال المصدر * وبعد جره الذي أضيف له * الخ قيل ويمكن تمشية المصنف على هذا القول بان تقول ان الباء في بالاضافة للسببية أي الاضافة سبب لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة اذ كون الشيء سببا أعم من كونه عاملا أو تقول انه أطلق الاضافة المصدر وأراد به المضاف اسم المفعول

﴿باب مخفوضات الاسماء﴾ باضافة باب الى المخفوضات واضافتها الى الاسماء لبيان الواقع وهي خاتمة الكتاب (المخفوضات) المشهورة (على ثلاثة أقسام قسم (مخفوض بالحرف) نحو بزيد (و) قسم (مخفوض بالاضافة) نحو غلام زيد وقسم مخفوض بالتبعية على رأي الاخفش والسهيلي

وهو ضعيف وهو مراد المصنف بقوله (وتابع للمخفوض) نحو بزيد العاقل وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة (فاما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض بمن) وهي أم حروف الخفض نحو من البصرة (والى) نحو الى الكوفة (وعن) نحو عن زيد (وعلى) نحو على السطح (وفي) نحو في المصحف (ورب) بضم الراء نحو رب رجل (والباء) نحو بالمنديل (والكاف) نحو كالاسد (واللام) نحو لبلد (و) ما يخفض (بحروف القسم) أي اليمين (وهي الواو والباء والتاء) نحو والله وبالله وتالله (وبواو رب) نحو وليل أي ورب ليل (وبمذ ومنذ) نحو مذ يوم الخميس ومنذ يوم الجمعة (وأما ما يخفض بالاضافة فنحو قولك غلام زيد)

والصحيح أن الاسم الأول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وقيل العكس وقيل يصح ان يقال في كل منهما مضاف ومضاف اليه (وقوله وهو ضعيف) والصحيح ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فهو على نية تكرار العامل (وقوله وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة) فاسم مجرور برب الحرف والله باسم المضاف والرحمن الرحيم بالتبعية على القول بهما أو باسم المضاف أيضا ﴿فاما المخفوض بالحرف﴾ وتسمى تلك الحروف حروف الجر كما مر لانها تجر معاني الافعال أو ما في معناها الى الاسماء أو لانها تعمل الجر كحروف النصب سميت بذلك لعملها النصب وحروف الجزم لعملها الجزم وتسمى حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء وتسمى حروف الصفات لانها تحدث في الاسم صفات من ظرفية وتبعيض وغير ذلك وحاصل ما ذكره من حروف الخفض هنا أربعة عشر حرفا لاخمسة عشر لان الباء مكررة على ما في بعض النسخ أحد عشر منها قد مرت في أول الكتاب وزاد هنا ثلاثة واو رب ومذ ومنذ وسيأتي الكلام عليها وقد ذكر في الألفية عشرين حرفا حيث قال * هاك حروف الجر وهي من الى * الخ وقد بقي على المصنف من العشرين سبعة لا ستة لانه لم يجعل في الألفية واو رب من جملة حروف الجر بل جعل الجر برب مقدرة بعد الواو والباقية على المصنف هي حتى وخلا وحاشى وعدا وكي ولعل ومتى وأجيب عن المصنف بانه أسقط حتى لتقدم الكلام عليها في باب العطف وعن خلا وعدا وحاشى بانها قد تقدمت في باب الاستثناء وأسقط كي ولعل ومتى لان الجر بها قليل (قول الازهري وهي أم حروف الخ) هذه الزيادة توجد في بعض النسخ ومعنى كونها أما أنها أقوى حروف الجر ولذلك تنفرد بجر ظروف لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدن ومع وقد مر أول الكتاب بعض معاني حروف الجر التي ذكرت هناك والاتيان بشواهد الألفية ﴿وبواو رب﴾ ما ذكره من أن الجر بواو رب هو مذهب الكوفيين والمبرد والصحيح ان الجر برب محذوفة وفي الألفية * وحذفت رب فجرت الخ ثم ان رب تحذف بعد الواو كثيرا كقوله * وليل كموج البحر أرخى سدوله * أي ورب ليل وبعد الفاء وبل قليلا فمثالها بعد الفاء قوله * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا * ومثالها بعد بل قوله * بل بلد مل‌ء الفجاج قتمه * وحذف رب بدون ماذكر أقل كقوله * رسم دار وقفت في طلله * أي رب رسم دار ﴿وبمذ ومنذ﴾ الجمهور على ان كلا منهما أصل بنفسه بسيط وقيل في مذ انها مختصرة من منذ ولا يجران الا ما دل على الوقت وفي الألفية * واخصص بمذ ومنذ وقتا * ويستعملان اسمين وذلك في موضعين أحدهما أن يرفعا ما بعدهما نحو ما رأيته منذ أو مذ يومان فمذ أو منذ مبتدأ أو يومان خبر ثانيهما ان يدخلا على جملة فعلية نحو * مازال مذ عقدت يداه ازاره * أو اسمية نحو * ومازلت أبغي المال مذ أنا يافع * وهما حينئذ ظرفان مضافان الى الجملة بعدهما وقيل مضافان الى زمن مقدر مضاف الى الجملة والى هذين الموضعين أشار في الألفية بقوله

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

﴿غلام زيد﴾ اعلم أن الاسم النكرة ان أضيف الى معرفة فانه يكتسب التعريف كهذا المثال وان أضيف الى نكرة فانه يكتسب التخصيص نحو غلام رجل وفي الألفية

واخصص أولا * أو أعطه التعريف بالذي تلا

ومحل كون المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص اذا كان غير وصف والا فلا يكتسب شيأ نحو ضارب زيد وفي الألفية

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

والاضافة في الذي يكتسب يقال لها محضة ومعنوية وفي الذي لا يكتسب يقال لها غير محضة ولفظية وفي

الالفية

وذى الاضافة اسمها لفظيه * وتلك محضة ومعنويه

﴿ما يقدر باللام﴾ أى ما تكون فيه الاضافة على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة بمعنى اللام انه يصح التلفظ بها أو تقديرها والا كان الجر باللام لا بالمضاف وهكذا يقال فى كون الاضافة على معنى من أو فى (قول الازهرى الدالة على بيان الجنس) أشار به الى أن الاضافة التى على معنى من هى البيانية وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه ويصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف ولا شك أن لفظ ثوب من قول المصنف ثوب خز وباب من باب ساج وخاتم من خاتم حديد هو بعض من المضاف اليه ويصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف فيقال هذا الثوب خز وهذا الباب ساج وهذا الخاتم حديد فلو انتفى القيدان معا نحو ثوب زيد أو الاول فقط نحو يوم الجمعة أو الثانى فقط نحو رجل زيد كانت الاضافة على معنى اللام فى الثلاثة الا أن اللام فى الاول للملك وفى الآخرين للاختصاص (وقوله وزاد ابن مالك الخ) أشار الى الاضافات الثلاث فى الالفية بقوله

وانو من أو فى اذا * لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك

وضابط الاضافة التى على معنى فى أن يكون المضاف اليه ظرفا وقع فيه المضاف والمضاف اليه اما زمان كما مثله أو مكان نحو قوله تعالى يا صاحبى السجن والجمهور وسيبويه منعا كون الاضافة على معنى فى والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿خاتمة﴾ ختم الله لنا بالسعادة وجعلنا من أهل الحسنى والزيادة قد ختم المصنف هذه المقدمة بالمخفوضات اشارة الى أنه ينبغى لمن أهله الله للتعليم والتأليف أن لا ينظر لعلمه وعمله بعين الرضا والكمال بل ينبغى له وان بلغ ما بلغ التواضع وترك الدعوى فى الفعل والمقال فان الدعوى سبب للهلاك فى الحال والمآل فقد ذكر الشيخ زروق فى بعض وصاياه بعد كلام ما نصه اياكم والدعوى أو يقول أحدكم أنا عالم أو أنا خير منك أو أنا أخبر منك فقد هلكت بهذه الكلمات ثلاثة أشخاص أول من قالها ابليس قال أنا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين والثانى فرعون قال أنا ربكم الاعلى والثالث قارون قال انما أوتيته على علم عندى (وأخرج) الطبرانى فى الاسط وأبو يعلى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يظهر قوم يقرؤن القرآن يقولون من أعلم منا من أقرأ منا من أفقه منا ثم قال لاصحابه هل فى أولئك من خير قالوا الله ورسوله أعلم قال أولئك هم وقود النار * وقد قال مالك رضى الله عنه ينبغى للعالم اذا أعطاه الله علما وكان يشار اليه بالاصابع أن يضع التراب على رأسه اذا خلا بنفسه ولا يفرح بالرياسة فانه اذا اضطجع فى قبره ساءه ذلك انتهى على أن الانسان لو بلغ فى العلم ما بلغ ففوقه من هو أعلم منه قال تعالى وفوق كل ذى علم عليم ومنتهى العلم الى الله العظيم وفى المعنى قيل

وقل لمن يدّعى فى العلم معرفة * علمت شيأ وغابت عنك أشياء

واياك يا أخى والحسد فان الحسود لا يسود قال تعالى فى ذم الحاسد ومن شر حاسد اذا حسد وقال تعالى أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله وفى التسهيل واذا كانت العلوم منحا الهية ومواهب اختصاصية فغير مستغرب أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه عن كثير من المتقدمين وفى الحديث الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها حيث وجدها * وبالجملة فبالتواضع وترك الحسد واجتناب الدعوى ينال المرغوب وقد وصل الاقدمون بذلك ونالوا المطلوب حتى أدركوا ما لا يدركه غيرهم اليوم فقد ورد أن محمد بن جرير الطبرى ألف تفسيرا فى ألف مجلد مخمة وكان يحفظ من متن العلوم نحو حمل مائة بعير وقال ابن شاهين لو كتب ما فى صدرى ما وسعه مركب وقد ذكر السيوطى أن ابن شاهين هذا ألف ثلاثمائة وثلاثين تأليفا منها التفسير فى ألف مجلد والمسند فى خمسمائة جزء والتاريخ فى مائة وخمسين مجلدا وكان ابن الانبارى

فزيد مخفوض باضافة غلام اليه (وهو) أى المخفوض بالاضافة (على قسمين) القسم الاول (ما يقدر باللام) الدالة على الملك (نحو غلام زيد) أو الاختصاص نحو باب الدار (و) القسم الثانى (ما يقدر بمن) الدالة على بيان الجنس (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) أى ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من حديد والخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب وزاد ابن مالك تبعا لطائفة قسما ثالثا وهو ما يقدر بفى الدالة على الظرفية نحو مكر الليل أى مكر فى الليل وتربص أربعة أشهر (وما أشبه ذلك) من أمثلة القسمين الاولين أو الثلاثة وأما تابع المخفوض فقد تقدم فى المرفوعات فليراجع جميع ذلك والله أعلم بالصواب * وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة وقد تم بحمد الله وعونه والحمد لله رب العالمين ﴿قال مؤلفه﴾ وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم وسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين

يحفظ فى كل جمعة ألف كراس وكان الشافعى رضى الله عنه مهما سمع شيأ كيفما كان حفظه فى مرة وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن فى ليلة واحدة الى غير ذلك * ومن لم يتواضع هلك حالا ومآلا وأجمه من دونه فقد ورد أن الحسن البصرى اجتمع فى مجلسه خمسمائة محبرة تكتب عنه العلم فوقع فى نفسه شئ فقال لا تسألونى عن شئ الا أخبرتكم به فقام صبى صغير وقال ياسيدى هل للناموسة كرش ومصران فتغير لون الشيخ وحمل مغشيا عليه الى داره ومات بعد ثلاثة أيام (وروى) أن مقاتل بن سليمان دخلته يوما أبهة العلم فقال سلونى عما تحت العرش الى أسفل الثرى فقام رجل وقال لا أسألك عما تحت العرش ولا عما أسفل الثرى ولا أسألك الا عما ذكر الله فى كتابه أخبرنا عن كلب أصحاب الكهف مالونه فقال لا أدرى وأفحمه (وقد ورد) أن ابن العربى كان راكبا فى سفينة فهاج البحر فقال له اسكن يا بحر فان عليك بحرين بحرا من الولاية وبحرا من العلم فأخرجت دابة رأسها من البحر وقالت له ياشيخ ماتقول فى امرأة مسخ زوجها أتعتد عدة الوفاة أو عدة الطلاق فلم يدر جوابا فقالت له اتخذنى شيخة فى هذه وأنا أبينها لك قال لها نعم فقالت ان مسخ من جنس مافيه روح اعتدت عدة الطلاق وان مسخ من جنس مالا روح له كالحجر اعتدت عدة الوفاة وتذكر قضية الخضر مع موسى عليه السلام وينبغى للعالم اذا سئل عن علم لا يعلمه أن يقول لا أدرى فان لا أدرى نصف العلم أو ثلثه فقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال العلم ثلاثة كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدرى أى قول العالم لمن سأله عما لا يعلمه لا أدرى ولما سئل عليه الصلاة والسلام عن خير البقاع وشرها قال لا أدرى فسأل النبى صلى الله عليه وسلم جبريل فقال لا أدرى حتى أسأل رب العزة فسأله فأعلمه الله أن خير البقاع المساجد وشرها الاسواق وكان ابن عمر يسئل عن عشر مسائل فيجيب عن واحدة ويسكت عن الباقى (وعن) ابن عون أنه قال كنت عند القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاءه رجل فسأله عن شئ فقال لا أدرى فقال له رفعت اليك من مسيرة شهر ولا أعرف غيرك فقال له القاسم لا تنظر الطول لحيتى ولا لاجتماع الناس حولى فوالله لا أحسنه وسئل مالك عن مسائل فأجاب عن بعضها وقال فى غالبها لا أدرى وسأله سائل يوما عن مسئلة فقال لا أدرى فقال انى رفعت اليك من مسافة بعيدة فقال له اذا رجعت الى أهلك فقل قال مالك لا أدرى * وفى قول المصنف ختام براعة الاختتام اشارة الى أنه ختم هذه المقدمة وفى قوله حديد اشارة الى أن قلبه كان حدا أى قاطعا وجازما بان هذا التأليف خالص لوجه الله الكريم لا رياء فيه ولا سمعة وهو صادق رحمه الله والله أعلم فى مقالته هذه يدلك على صدقه أن الله جعل الاقبال على متنه والنفع به عاما وقد علمت ان العمل اذا كان غير خالص لوجه الله لا يقبل من صاحبه وان كان خالصا قبله الله فيضع الاقبال عليه فى عباده ﴿ولنختم﴾ ببعض فضائل العلم والعلماء والمتعلمين رجاء أن يحشرنا الله فى زمرتهم فانهم ورثة الانبياء والمرسلين فنقول (اعلم) أن العلماء العاملين هم سادات الناس بالاطلاق كما أن الانسان هو سيد سائر الحيوانات على الاطلاق فهم أحياء وان دخلوا الثرى والجاهلون أموات وان كانوا يمشون فى القرى وفى المغنى قال ابن السيد البطليوسى

أخو العلم حى خالد بعد موته * وأوصاله تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى * يعد من الاحياء وهو عديم

فمن فضلهم ماورد أنه عليه الصلاة والسلام قال العلماء اذا أتوا على الصراط تكون وجوههم كالشمس الضاحية ونورهم يسعى بين أيديهم وبين يدى كل عالم لواء من نور الجنة يضىء مسيرة خمسمائة عام وتحت لواء كل عالم من أحبه ومناد ينادى هؤلاء أولياء الله هؤلاء الذين علموا عباد الله هؤلاء الذين حافظوا على حدود الله هؤلاء مصابيح الله فاذا أتوا على الصراط يوضع على رأس كل واحد منهم تاج لو وضع ذلك التاج فى

السماء فطرق الارض السابعة السفلى ويكسى كل واحد منهم حلة من حلل الجنة لو علقت تلك الحلة بين السماء والارض لقطع نورها نور الشمس وقال عليه الصلاة والسلام من أكرم عالما كمن أكرم سبعين نبيا ومن أكرم متعلما كمن أكرم سبعين شهيدا ومن أحب العلم والعلماء لم تكتب عليه خطيئة أيام حياته وعنه عليه الصلاة والسلام من طلب العلم لغير الله لم يخرج من الدنيا حتى يرده العلم الى الله ولباب من أبواب العلم يتعلمه الرجل خير له من جبل أبي قبيس ذهبا ينفقه في سبيل الله وقال عليه الصلاة والسلام من زار عالما كأنما زارني ومن صافح عالما كأنما صافحني ومن جالس عالما كأنما جالسني وأجلسه الله معي يوم القيامة وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سلك طريقا يطلب به علما سلك الله به طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع وان العالم ليستغفر له كل شئ حتى الحيتان في البحر وان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء ولا يرثون منهم لا دينارا ولا درهما وانما يرثون منهم العلم الى غير ذلك مما لا يحصى (وقد ورد) في الختم آثار منها مارواه الترمذي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جلس أحد في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوأ فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا أنت الا غفر الله له ما فعل في مجلسه وعن علي من أراد أن يكتال بالمكيال الاوفى فليكن آخر كلامه اذا قام من مجلسه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ﴿وكان الفراغ﴾ من تأليف هذه الحاشية يوم الاحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين ومائتين وألف وفي الختم قلت

قد فاح مسك من ختام حاشيه * لسر شرح الازهري فاشيه
فيها الاماني والتهاني والمنى * فيها الوفاء والشفاء والهنا
قطوفها للمعتنى لا تمتنع * ثمارها عن متقن لا ترتفع
جعلها المولى الكريم الاكرم * خالصة بها الثواب نغنم
نافعة لقارئ وسامع * وكاتب وناظر مطالع
بجاه خير المرسلين المصطفى * وآله وصحبه أولي الوفا
صلى عليهم ربنا وسلما * ما لاح نجم في السماء وسما

﴿ انتهت بحمد الله وعونه ﴾

﴿ يقول مصححه الراجي غفر المساوي السيد حامد الفيومي العماوي ﴾

الحمد لله الذي رفع مجد من انتصب لطاعته وأخلص في شكر نعمه الضمائر وأعز شأن من اعتصم بتقواه واحتمى بحصون السنة من جوازم الافعال وطهرت منه السرائر أحمده على صلات نعم لم يزل بها سمحا كريما وأشكره على عوائد كرم ما فتئ بادرارها برا رحيما وأصلي وأسلم على سيدنا محمد أفضل نبي أرسل بخير ملة الى كافة الانام وأجل رسول أكمل الله به الدين وأعز به كلمة الاسلام وعلى آله المتمسكين منه بأوثق الاسباب وأصحابه نجوم الهداية وأعلام الدراية وحفظة الكتاب ﴿ أما بعد ﴾ فان الله وله المنة والطول ولا منة الا به ولا حول قد من على أهل هذه الملة الحنيفية بأن يوجد لهم في كل عصر من يجدد أمر دينهم ويقيض لهم من خيرة عباده من يبث فيهم من العلوم والمعارف ما تستنير به محجة يقينهم فمن هؤلاء الخيرة الكرام والصفوة الاعلام ممن أهلهم الله لذلك وأنار بأنوار علومهم مبهمات الحوالك الامام الكبير وعلم الفضل الشهير علامة المغرب بالاتفاق وحجة عصره بالاطباق العالم العامل والاستاذ الكامل من ملأت شهرة فضله الفجاج سيدي أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج نفع الله بعلمه وغمره بكرمه فقد تصدى حفظه الله للاقراء والتحرير والتأليف والتحبير في فنون كثيره وعلوم جمة غزيره من ذلك أن ألف هذه الحاشية الجليله التي سهل بها الوقوف على أسرار علم العربية سبيله على شرح العلامة الشيخ خالد الازهري على متن الآجروميه المشتملة على التحقيقات الفائقة والتقريرات الرائقة والنكات السنيه المسماة بالعقد الجوهري على شرح الشيخ خالد الازهري وقد تصدى لطبعها عصبة خير أفاضل ومعادن فضل أماثل ألا وهم حضرات الشهم المهاب المحترم الانفم السيد عمر الخشاب والحسيب النسيب الكامل الاريب الفاضل السيد أحمد بن قاسم العراقي الحسيني المغربي فالتزما أن يجري طبعها على نفقتهما وبعنايتهما والتزامهما واختارا لها المطبعة العامرة السنيه ذات الاتقان الفائق والدقة الكاملة والادوات البهيه احدى المطابع المهمة المصريه التي مركزها حارة أبي النصر بشارع الصنادقيه ادارة وانشاء ذي الخلال الجميلة والخلق اللطيف الشيخ محمود موسى شريف وقد وافق حسن الختام افتتاح شهر الله رجب الحرام من عام ١٣١٦ من هجرة سيد الانام صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وعترته وتابعيه وسائر أحزابه ما تعاقبت الاوقات ودامت الارض والسموات

﴿فهرست حاشية العلامة سيدى أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج على شرح الشيخ خالد الازهرى﴾

٢ خطبة الكتاب

٢٣ باب الاعراب

٢٩ باب معرفة علامات الاعراب

٣٨ فصل المعربات قسمان

٤٠ باب الافعال

٥٠ باب مرفوعات الاسماء

٥١ باب الفاعل

٥٤ باب المفعول الذى لم يسم فاعله

٥٧ باب المبتدا والخبر

٦٠ باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر

٦٥ باب النعت

٧٢ باب العطف

٧٦ باب التوكيد

٧٨ باب البدل

٨٠ باب منصوبات الاسماء

٨١ باب المفعول به

٨٣ باب المصدر

٨٣ باب ظرف الزمان وظرف المكان

٨٥ باب الحال

٨٧ باب التمييز

٨٩ باب الاستثناء

٩١ باب لا النافية للجنس

٩٣ باب المنادى

٩٤ باب المفعول من أجله

باب المفعول معه

٩٥ باب مخفوضات الاسماء

﴿ تمت ﴾